الاثنين 26 تموز 2021
العدد 4397 السنة الخامسة عشرة
lundi 26 juillet 2021 nº 4397 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

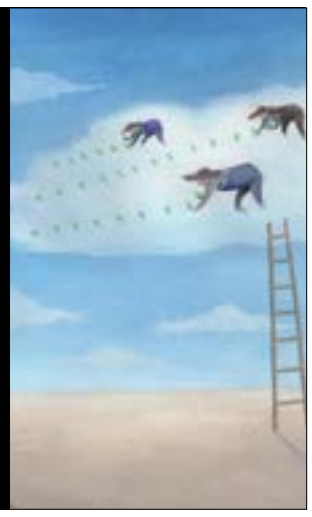

رأس المال

«المركزي» اشترى 600 مليون دولار من السوق

● **حسين رمال**
ثلاثة حلول تكفي لسدّ فجوة الغذاء

● **الأمجد سلامة**
إيديولوجيا السيادة

التيار يحذّر من «النوايا الخبيثة» وراء التسمية: لا مشاركة ولا ثقة

تكليف ميقاتي اليوم... والتأليف مفتوح؟ [2]

«بيعة» الكاظمي - بايدن للعراقيين
الاحتلال يتحوّل... ولا ينسحب

[10 ـ 11]

لا يلغي التغيير في طبيعة المهمة الأميركية متطلبات قرار مجلس النواب العراقي بإخراج القوات الأميركية من البلاد (أ ف ب)

قضية

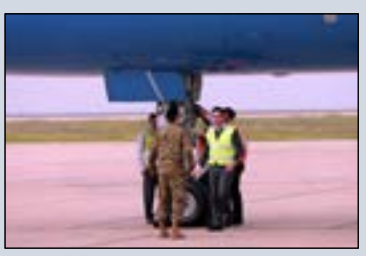

ديوان المحاسبة يغرّم نجار وفنيانوس لهدرهما المال العام

6

مصر

نحو «تطهير» القطاع العام
«اجتثاث الاخوان» يهدّد الآلاف

12

سينما

بيروت في «عين» مي المصري
الثورة... والانفجار العظيم

14

المشهد السياسي

التيار يحذّر من «النوايا الخبيثة» وراء التسمية: لا مشاركة ولا ثقة

تكليف ميقاتي اليوم... والتأليف مفتوح؟

حُسمت مسألة تسمية نجيب ميقاتي لتشكيل الحكومة اليوم. وقبل أن يصدر التكليف رسمياً، كان ميقاتي قد بدأ مشاورات التأليف، مستنداً إلى دعم دولي وعربي ومحلي واضح، من دون أن يعني ذلك سهولة تأليف الحكومة

حتى مساء أمس كانت صورة الملف الحكومي أقرب إلى الآتي: دولياً، حصل المرشّح الأبرز لتشكيل الحكومة نجيب ميقاتي على دعم الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والاتحاد الأوروبي، شرط أن يلتزم ببرنامج التعافي الفوري مع صندوق النقد الدولي ويؤلّف حكومة تضمن إطلاق برنامج الإصلاحات، مع رغبة في توزير فريق كبير من الاختصاصيين، وأن تكون مستعدة تماماً للإشراف على انتخابات نيابية في موعدها.

عربياً، أعلنت مصر دعمها لميقاتي، وكذلك فعل الأردن الذي شارك في اتصالات لتأمين الدعم الدولي له. أما السعودية، فما زالت عند موقفها الرافض لدعم أي حكومة لا تلبّي مطالبها بضمان «كبح جماح حزب الله» في العراق واليمن، علماً بأن استقبال السفير السعودي وليد البخاري للوزير السابق محمد الصفدي، لم يُقرأ إلا بوصفه «تنقيراً» على ميقاتي، لكن من دون أن يعني ذلك أن موقفها متشدد تجاهه، كما هي الحال مع سعد الحريري، الذي يرفض محمد بن سلمان السماع باسمه حتى. وبينما لا يظهر الإماراتيون والقطريون مواقف علنية معارضة لتنصيب ميقاتي، إلا أن الدولتين وكل من موقعها لا تريد إغضاب السعودية. محلياً، كشف رؤساء الحكومة السابقون عن الاتفاق الفعلي الذي يشمل «القوى السياسية المسلمة» بوجه خاص، أي إن ميقاتي سيحظى بتأييد تيار المستقبل وحركة أمل وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، إضافة إلى «مسيحيي القوى الإسلامية»، في مقابل سعي إلى فرض «حَرم مسيحي» ينطلق من رفض التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تسمية ميقاتي، إضافة الى استقالة نواب الكتائب والمستقلين المسيحيين المعارضين للسلطة. وفيما ستسمّي كتل «المردة» و«القومي» و«الطاشناق» ميقاتي، لم تعط بكركي موقفاً من تسميته، فاكتفى البطريرك بشارة الراعي، في عظة الأحد، بالقول إنه: «نتطلع إلى أن تجري الاستشارات النيابية الملزمة وتسفر عن تكليف شخصية إصلاحية يثق بها الشعب اللبناني المنتفض والباحث عن التغيير الحقيقي، مطالباً بتأليف الحكومة قبل 4 آب، فلا يكرر المعنيون لعبة الشروط والشروط المضادة والتنازع على الصلاحيات».

على أن تسهيل حصول ميقاتي على أغلبية كافية لتكليفه وتخطيه «عقدة» ميثاقية التسمية، أسوة بما فعل الحريري، فإن ذلك لا يضمن مسبقاً قدرته على تشكيل حكومة بأسرع وقت، وخصوصاً أنه يريد الانطلاق في حواره مع الرئيس ميشال عون من النقطة التي وصل إليها الرئيس سعد الحريري، بينما لا توجد مؤشرات على نية عون إدخال تعديلات جوهرية على موقفه من طريقة تشكيل الحكومة ومن برنامج عملها، ما يعني أنه لا توجد ضمانة بتوافر عناصر تشكيل الحكومة.

لكن بين ما يشاع من أجواء إيجابية تقول إن ميقاتي يحصل على دعم مسبق يتيح له إحداث صدمة بتخفيض سعر الدولار بما يزيد على عشرين في المئة قبل الرابع من آب المقبل (انخفض أمس إلى 17500 ليرة)، وبين احتمال تعقّد الأمور نحو مواجهة تعيد خلط الأوراق، فإن الأمور تحتاج الى انتظار تطورات الأيام المقبلة. لكن الواضح أن أركان السلطة وغالبية القوى الخارجية يقفون اليوم عند شعار: «الوطني الحر» يقترب خطوة من ميقاتي، متراجعاً عن قرار تسمية نواف سلام

(هيثم الموسوي)

حكومة اليوم، وبأي ثمن!

وعلى هذه القاعدة، كسرت حدة الاصطفاف قبيل الاستشارات، واقترب التيار الوطني الحر خطوة من ميقاتي، متراجعاً عن قرار تسمية نواف سلام إلى عدم تسمية أحد. وفيما تردد أن النائب جبران باسيل زار ميقاتي مساء السبت، فإن اللقاء بحد ذاته بدا خطوة متقدمة، بالمقارنة مع تعذر اللقاء بالرئيس المكلف السابق. وعلى ما تشير المعلومات، فإن حزب الله لعب دوراً في تليين موقف التيار، وخاصة أن الحزب يتعامل مع ميقاتي كمرشحه، وهو سيسميه اليوم للمرة الثالثة بعد العامين 2005 و2011.

كذلك، فإن الرئيس ميشال عون قطع الطريق أمام أي معلومات عن عدم حماسته لخيار ميقاتي، وقال في حديث إلى «الجمهورية»: «أنا جاهز للتعاون مع الرئيس ميقاتي أو أي شخصية يسمّيها النواب. ليست لديّ أي مشكلة على هذا الصعيد». أضاف: «الرئيس ميقاتي يجيد تدوير الزوايا، وهو من النوع المتعاون الذي يأخذ ويعطي، وبالحوار الصادق نستطيع أن نعالج أكبر مشكلة. هو يقترب قليلاً وأنا اقترب قليلاً، ويُمكننا عندها أن نلتقي في المنطقة الوسطى، من غير أن نخالف الدستور والأعراف».

وكان واضحاً أنه بعد حسم تسمية ميقاتي، فقد خصص الأخير لقاءاته أمس للبحث في شؤون التأليف، فالتقى، إضافة إلى باسيل، كلاً من الرئيس نبيه بري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ومن ثم المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل. لكن لم تتضح بعد وجهة ميقاتي في التعامل مع الملف، يؤمل أن لا يكرر ما فعله الحريري، الذي قال إثر تكليفه بتشكيل الحكومة: «سأنكبّ على تشكيل حكومة بسرعة لأن الوقت داهم والفرصة أمام بلدنا هي الوحيدة والأخيرة». فكانت النتيجة هدر تسعة أشهر، وتراجع حاد في كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.

مصادر التيار قالت لـ«الأخبار» إن تكتل لبنان القوي سينعقد قبل ظهر اليوم لاتخاذ قرار في شأن تسمية السفير نواف سلام من عدمه. وقالت لـ«الأخبار» إن لقاء العشاء بين ميقاتي وباسيل تم على «أساس واضح، وهو أن التيار لن يسمّي ميقاتي لرئاسة الحكومة، ولن يشارك فيها، ولن يمنحها الثقة... إلا إذا كان هناك ما يُبهر في تشكيلتها وبرنامجها». وأكدت أن اللقاء «لم يتطرق مطلقاً الى تشكيلة الحكومة أو توزيع الحقائب»، وأن البحث «اقتصر على استماع ميقاتي، بناءً على طلبه، إلى رؤية باسيل لشروط نجاح الحكومة، وأن الأخير أكد أنه «ليس معنياً بالحكومة»، مع التأكيد «أننا لسنا في صدد العرقلة، بدليل إصرار رئيس الجمهورية على إبقاء الاستشارات النيابية في موعدها، رغم إدراكنا للكتل الخبيثة التي ستتكشّف تباعاً، وراء هذه التسمية ووراء الإتيان بميقاتي ليُكمل ما بدأه الحريري». وإذ أكدت أن «مطلبنا حكومة الآن... وبسرعة»، أعربت عن تشاؤمها من إمكان الخروج قريباً من «حفلة الجنون» القائمة.

(الأخبار)

قد لا يكون مبالغاً به تفسير تأخير مغادرة السفير السعودي وليد البخاري بيروت البارحة لتمضية إجازة في المملكة الى الخميس المقبل. ربما يُعزى السبب إلى انتظار مرحلة ما بعد الاستشارات النيابية الملزمة، ورجحان كفة التأليف على الاعتذار او العكس

نقولا ناصيف

ما هو متفق عليه أن الاستشارات النيابية الملزمة، المقرّرة اليوم، يقتضي أن تفضي إلى تسمية الرئيس نجيب ميقاتي رئيساً مكلفاً تأليف الحكومة. الغالبية النيابية المضمونة لتسميته، هي نفسها التي قادت إلى تسمية الرئيس سعد الحريري في تشرين الأول 2020. كذلك الكتلتان المسيحيتان الكبريان، التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، اللتان لم تسمّيا الحريري حينذاك، ستمتنعان عن تسمية خَلفه، ما يُبقي أولى المشكلات التي صدفها الرئيس المكلف السلف في واجهة ما قد يجبهه الرئيس المكلف الخلف. في استشارات تسمية الرئيس حسان دياب عام 2019، سمّت كتلة حزب القوات اللبنانية السفير نواف سلام، فيما تقول كتلة التيار الوطني الحر إنها تفضله الآن على ميقاتي.

بذلك، يبدو واضحاً أن الغالبية النيابية صاحبة قرار التسمية، قبل أن ينبثق التكليف من رئيس الجمهورية ميشال عون، تتمحور من حول ثلاث كتل رئيسية هي كتل رئيس البرلمان نبيه برّي وحزب الله ووليد جنبلاط وحلفاؤهم في الكتل الصغيرة المتفرّقة أو النواب المستقلين. علامة الاستفهام حتى البارحة كانت من حول كتلة الحريري التي سمّته يوم تكليفه، وكانت جزءاً لا يتجزّأ من الغالبية تلك. مساء يوم اعتذاره عن عدم تأليف الحكومة في 15 تموز، قال الحريري في حديثه التلفزيوني إن كتلته لن تشارك في الاستشارات النيابية الملزمة المقبلة، وهو لن يسمّي مرشحاً لخلافته. عنى ذلك حتى مساء أمس، قبل صدور بيان الرؤساء السابقين للحكومة مؤيداً ميقاتي، أنه وكتلته لن يكونا في صلب الغالبية النيابية. بدا أخيراً من الطبيعي تخلي الحريري عن موقفه في 15 تموز، خصوصاً في ظلّ معلومات أكدت تفاهمه مع برّي على خلافة ميقاتي له، راداً بذلك الجميل للرئيس السابق، اللاحق، الذي وقف إلى جانبه في الأشهر الثمانية المنقضية من تكليفه، متمسّكاً بخياراته ومواصفاته لتأليف الحكومة وللصلاحيات الدستورية المنوطة بالرئيس المكلف في مرحلة تأليفه الحكومة.

لم يعد الحديث عن التكليف ذا شأن ومهماً، بعدما بات محسوماً. نائب طرابلس رئيساً مكلفاً اليوم. عزّز هذا الاعتقاد عودة ميقاتي إلى بيروت في الساعات الثماني والأربعين المنصرمة بعد إجازة بحرية. فور رجوعه التقى السبت رئيس البرلمان ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، ومن ثم لقاء المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين خليل أمس. في ذلك مؤشرات إلى أن الرجل وافق على ترؤسه الحكومة، وانتقل من قبل أن يُكلَّف إلى المرحلة التالية، وهي تأليف الحكومة عبر مشاورات اليومين الأخيرين.

لكن ماذا بعد؟

ثمّة سيناريوان إيجابي وسلبي، مفترضان ومتقاطعان، قيد التداول، ينفصل أحدهما عن الآخر في المحطة الأخيرة. بعد الاستشارات النيابية الملزمة والتكليف الاثنين، مشاورات الرئيس المكلف مع الكتل النيابية الثلاثاء أو الأربعاء، فمشاورات بعيدة من الأضواء قبل الجمعة، انتهاء بتقدّمه بتشكيلة حكومية إلى رئيس الجمهورية قبل نهاية الأسبوع أو مطلع الأسبوع المقبل حداً أقصى. ينفصل هذا السيناريو الإيجابي عن ذاك السلبي بأن تحظى المسودة بموافقة الرئيس في ضوء ما يتردّد من أن ميقاتي لن يستنفد الوقت كالحريري لتأليف حكومته، فتبصر النور في أسبوعين في أفضل الأحوال. أما السيناريو السلبي، فيروي - وإن من باب الافتراض نفسه لذاك الإيجابي - أن لا يوافق الرئيس على ما يُطرح أمامه، فيعتذر الرئيس المكلف للفور. وتعود المشكلة إلى أولها وأكثر تعقيداً. بعض ما يُنسب إلى محيطَين بميقاتي أنه، استباقاً لما سيأتي بعد، أقرب إلى الاعتذار أكثر منه إلى التأليف.

بيد أن العقدة الفعلية التي يفترض أن تكون في صلب تفاهم رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، أو تؤول

> **ميقاتي باشر التأليف قبل التكليف بالاجتماع ببرّي وجنبلاط**

إلى افتراقهما، فهي نفسها ، غير المعلنة، التي دارت بين عون والحريري، وتلطت بأسباب شتى للحؤول دون تأليف الحكومة طوال ثمانية أشهر قبل الوصول إلى الاعتذار. ليست تماماً، وفقط، عدد وزراء الحكومة، ولا توزيع الحقائب، ولا الثلث +1، ولا تقاسم الوزراء المسيحيين، ولا حصة رئيس الجمهورية، ولا حقيبتا الداخلية والعدل، ولا تسمية الأفرقاء الوزراء أو عدم تسميتهم، ولا مواصفات الوزير الاختصاصي. كمنت المشكلة في ما طلبه عون من الحريري في أولى محادثاتهما حول التأليف، حيال التزام حكومته التدقيق الجنائي، فردّ الحريري - تبعاً لما رواه الرئيس - بطلب التريّث في معرض رفض الخوض في هذا المطلب وتطبيقه، واضعاً أمامه ذرائع شتى، من بينها أنه لا يريد إغضاب حلفائه، في إشارة إلى رفض هؤلاء التدقيق الجنائي.

في اليومين المنصرمين، تحدّثت معلومات عن تواصل بين عون وميقاتي، على الأرجح غير مباشر، مفاده بأن رئيس الجمهورية أبلغ إلى الرئيس المكلف المحتمل الآتي: لديه شرط واحد فقط للتعاون، وهو مستعد لأن يلبي كل ما يطلبه منه، وإعطائه ما لم يُعطه للحريري، لقاء التزام واضح غير رمادي بإجراء حكومته التدقيق الجنائي فور تسلمها صلاحياتها.

في ما أراده رئيس الجمهورية، أن التدقيق الجنائي ليس مطلبه هو فحسب، بل يقول به بإصرار المجتمع الدولي، الفرنسيون والأميركيون والأوروبيون والعرب، ناهيك بأن أدرجه صندوق النقد الدولي في أولويات شروطه لمباشرة مفاوضاته مع الدولة اللبنانية، كي يساعدها على انتشال اقتصادها ونقدها الوطني من القعر.

ما أورده شرط الرئيس: لسنا في صدد الانتقام من أحد، بل أن نعرف إلى أين ذهبت أموالنا؟ التدقيق الجنائي جزء من الإصلاحات البنيوية التي ستجريها الحكومة المقبلة لقاء الحصول على مساعدات عربية وغربية.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تقرير

عون لميقاتي: التزام التدقيق الجنائي ولكَ كل التسهيل

> **ميقاتي باشر التأليف قبل التكليف بالاجتماع ببرّي وجنبلاط**

> **تقول مصادر تيار المستقبل إن البرنامج هو البيان الوزاري، والأهم هو الاسم والخط السياسي**

> **التكليف بلا برنامج: «شيكٌ على بياض»**

رلى إبراهيم

بعد استقالة الرئيس سعد الحريري من التكليف، كان بديهياً أن تبحث الكتل النيابية قبيل ذهابها لاختيار آخر، عما يمكن فعله لتفادي المشكلة التي حالت دون تأليف حكومة بعد مضي 9 أشهر على تكليف الحريري. فبعيداً عن أزمة الوزيرين المصطنعة»، لم يسأل أيّ من الكتل النيابية التي صوتت لصالح الحريري عن الحلول العاجلة التي ينوي تبنيها في الخطة الحكومية أو حتى عن مهمة الحكومة المقبلة التي سيقودها. وبالتالي، كان طبيعياً أن يقضي الحريري وقته متجولاً بين الدول، فيما البلد يرزح تحت أصعب أزمة اقتصادية في تاريخه. لكن يبدو أن هذه الكتل نفسها لم تتعلم درساً من تجربتها السابقة، وها هي تسارع اليوم للتصويت لمرشحين من دون أن تتوافق معهم حول برنامج ما أو خطوط عريضة توفّر جهد أشهر من المداولات. فعلياً، كل ما يجري لا يتعدّى كونه اختياراً للشخص على أساس اسمه لا مشروعه وبرنامجه، فيما أثبتت التجربة أن القفز فوق هذه الأساسيات قبيل التكليف، سيقابله فقدان السلطة على الرئيس المكلَّف بعد انتخابه، والسماح له ضمنياً بالمماطلة واللعب على الحبال السياسية طالما أن أي اتفاق مسبق على الخطوط العريضة لم يجرِ النقاش حوله. وتلك معضلة، ستعيد عقارب الساعة الى وقت تكليف الحريري وما تلاه من عدم القدرة على سحب التكليف، لأنه سبق للقوى التي سمّته أن حرّرت له «شيكاً على بياض».

ما يجري أخيراً لا يخرج عن سياق التسعة أشهر الماضية. «الشيك» نفسه يحرّر اليوم لرئيس حكومة جديد، أكان اسمه نجيب ميقاتي أم نواف سلام أم فيصل كرامي أم غيرهم، على أن يملأه المكلَّف كما يشاء. الحديث مع مختلف الكتل يقود الى خلاصة واحدة: لم يسأل أحدٌ المرشح عن برنامجه أو مشروعه أو مهمته، واحدٌ لم يهتم بالاجتماع بميقاتي أو غيره، أقله لجسّ نبض أجندة من سيقود الحكومة ربما لما بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية. في تيار المستقبل الذي سيقترع لصالح ميقاتي، ثمة مَن يقول إن الحكومة بالكامل من دون الاتفاق مع رئيس الجمهورية؟ سبق أن اختلفت الأحزاب بعد تكليف الحريري في هذه النقطة التي استهلكت شهوراً، سواء من ناحية إعادة تجربة حسان دياب بالتكنوقراط أم الحاجة الى تمثيل الأقطاب بشكل مباشر، أم الموازنة بين التمثيل السياسي والاختصاص. وإذا كانت حكومة انتخابات، فسيجري اختيار وزراء غير مرشحين، بمن فيهم رئيس الحكومة نفسه. وإذا كانت حكومة إصلاحات سريعة أو تنفيذ أوامر صندوق النقد أو استكمال خطة حسان دياب للتعافي المالي، فذلك يعني أن ثمة ملفات مُلحة ورؤية حول مصطلح «الإصلاح» وطريقة تطبيقه.

سبق أيضاً أن نشب خلاف حول التصوّر الإصلاحي وتوزيع الخسائر دام 6 أشهر قبل أن يصار الى إسقاط خطة التعافي المالي من قِبَل جزء من القوى المشاركة في الحكومة. الاتفاق مع رئيس الحكومة المُكلَّف حول ما سبق، كان يفترض إذاً أن يكون ضرورياً لتحاشي ترف لا تملكه البلاد، وهو هدر المزيد من الوقت. ففي ميزان تيار المستقبل والحزب الاشتراكي وحركة أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر والقوات، الاسم أهم من البرنامج، فما سيحصل بعد التصويت لمرشح أن الكتل النيابية ستنسحب من المشهد ولن تتم محاسبتها على الخيار الذي اعتمدته، أكان قد عطّل البلد شهراً أم 9 أشهر أم عاماً كاملاً. وفي ميزان رئيس الجمهورية ميشال عون، هذه الكتل تدرك مسبقاً أنه «سيتم رمي أسباب التعطيل على عون من دون تحميل الأحزاب مسؤولية اختيارها رئيساً يرفض التعاون مع أحد، ويربط أي خطوة برضى خارجي يتوق اليه».

ما سيجري اليوم ليس جديداً. دابت كل الكتل على أن يصلها اسم المرشح وتقضي مهمتها الوحيدة بتلقينه لنوابها من دون أن تحظى بترف السؤال عن تفاصيل إضافية. أكثر من ذلك، أصرّ رئيس مجلس النواب نبيه بري على الحريري أن يسمّي خلفاً له قبل اعتذاره، وهكذا كان. المعيار هنا ليس سوى رضى الحريري ونادي رؤساء الحكومات عمن سيفوز بالمنصب الذي يظنه هؤلاء امتيازاً لهم. زد عليه معياراً اضافياً هو رضى سعودي أميركي فرنسي طالما أن برنامج الحكومة سبق للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن وضع عناوينه العام الماضي، على طاولة قصر الصنوبر.

وما على رئيس الحكومة المُكلَّف سوى التنفيذ من دون اعتراض أو سؤال، فيما من يناقش أو لا يُعجب بطروحات ماكرون الاستثنائية يُصنَّف في خانة المعرقلين ويُهدَّد بالعقوبات. ببساطة، مستقبل البلد مُعلّق ما بين كتل نيابية لا تُكلّف نفسها عناء استصراح من تنتخبه لرئاسة الحكومة عن مشروعه ورؤيته في مختلف الملفات الأساسية، وفي لحظة استثنائية تفرض عليها تحديد مصير البلد، وما بين رئيس مُكلَّف يتم إسقاطه بما يتناسب مع المعايير الغربية ومدى أهليته لتنفيذ أجندتها في لبنان. هكذا تجري صناعة الحكومات وإسقاطها.

تقرير

التكليف بلا برنامج: «شيكٌ على بياض»

رلى إبراهيم

من المفترض اليوم أن يُسمّى نجيب ميقاتي رئيساً مكلفاً بتشكيل حكومة جديدة. ومن المفترض أيضاً أن تكون الكتل النيابية التي اختارته على علم بشكل الحكومة التي يسعى لتأليفها وبرنامجها أو مهمتها، خصوصاً في وضع استثنائي كالذي يمرّ فيه البلد. ولأن الحكومة المقبلة ستقود ربما التفاوض مع صندوق النقد أو الانتخابات. لكن ما يجري حقيقة أن الأحزاب ستقترع لاسم فُرض عليها وليس لبرنامج، بما يعيد عقارب الساعة الى يوم تكليف سعد الحريري. اليوم يُحرّر لميقاتي «شيكٌ على بياض»

قضية اليوم

«المجتمع الدولي» يكتب البيان الوزاري للحكومة الجديدة: لا قروض قبل تطبيق هذه الشروط

برنامج عمل الحكومة الجديدة وضعته الجهات الدولية منذ كانون الاول الماضي، واعادت التمسك به في 31 آذار الماضي. البرنامج اسمه إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار»، وتشترط المؤسسات الدولية والدول الغربية من خلاله تطبيق «إصلاحاته» قبل السماح بإعطاء اي قروض للبنان. وبأن يكون «المجتمع المدني» المحلي هو الرقيب على تنفيذ البرنامج الجديد

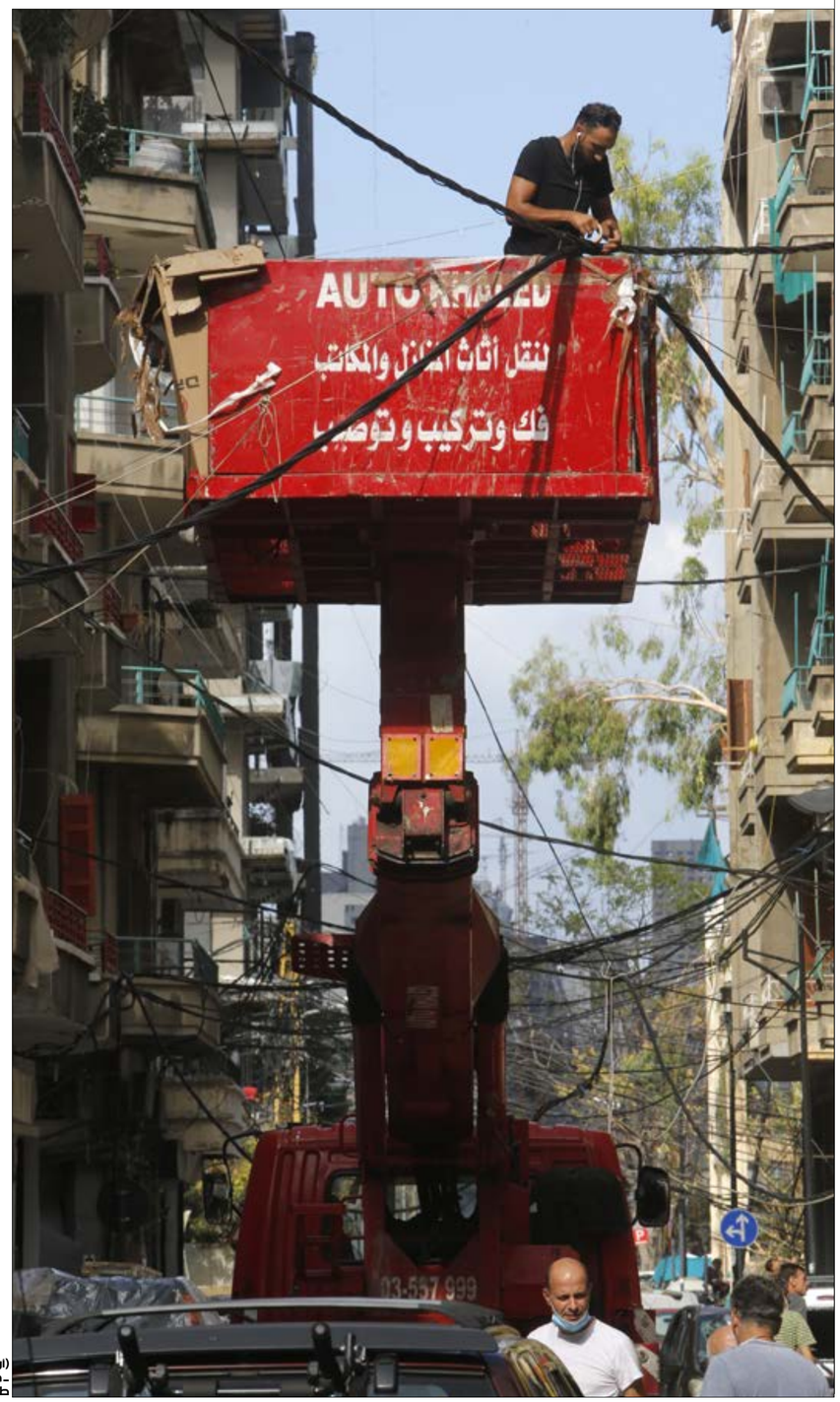

(أرشيف ــ حمزات طحطح)

ليا القزي

يدرس الاتحاد الأوروبي إرسال كتاب إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال حسّان دياب «يحثّه» فيه على تفعيل دور حكومته بما يتعدّى النطاق الضيّق لتصريف الأعمال. ينطلق الاتحاد الأوروبي، بحسب ما نُقل عن أعضاء بُعثته، من أنّه حتّى ولو جرى تكليف شخصية جديدة لتشكيل الحكومة، فإنّ التأليف

> **من ضمن الشروط المطلوبة إجراء تدقيق في حسابات مصرف لبنان**
>
> **الاتحاد الأوروبي يدرس فكرة «حثّ» دياب على تفعيل عمل حكومته**

ووضع خطّة عمل لمواجهة الانهيار وبدء تطبيقها، مسارٌ قد يستغرق أشهراً طويلة، وهو «ترفٌ» لا يملكه لبنان في ظلّ الأزمة التي يمرّ بها. رغبة «الاتحاد» في إخراج مجلس الوزراء من حالة الجمود، يتعدّى الاهتمام باتخاذ إجراءات فورية لتخفيف آثار الانهيار عن السكّان وتحسين المؤشرات الاقتصادية، بل الهدف الرئيسي منه إعادة المفاوضات الرسمية مع صندوق النقد الدولي، تمهيداً لتوقيع اتفاقية برنامج معه. بالنسبة إلى الأوروبيين، فإنّ «الاتفاق مع صندوق النقد يبعث برسالة ثقة إلى بقية المُقرضين - دولاً ومؤسسات - لإعادة ضخّ العملة الصعبة في البلد، وتفعيل المشاريع الإنمائية، تحديداً تلك التي اتُّفق عليها في مؤتمر باريس 4» (يُعرف باسم «سيدر») وقد انعقد عام 2018 في فرنسا».

تنطوي هذه الحجّة على الكثير من «الحقيقة»، ولكنّها ليست الغاية الوحيدة خلف الحماسة لاتفاق مع صندوق النقد، بل لأنّ الأخير سيُشكّل البيان الوزاري لأي حكومة تُشكّل. ومهما تكن هوية رئيس مجلس الوزراء الجديد، فقد اتُّخذ القرار بعدم تحرير أي قرض إلى لبنان ما لم يلتزم بسلسلة من «الإصلاحات» التي يُحدّدها له «المجتمع الدولي».

الدولارات ليست مجانية ولن تُرسل بمجرّد تشكيل حكومة، حتى ولو كانت حليفة للجهات الغربية والمؤسسات الدولية. وما سيزيد الأمور تعقيداً، أنّ حكومة تصريف الأعمال برئاسة حسّان دياب التزمت أمام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بتنفيذ بنود خريطة الطريق المُحدّدة من قبلهم والتي أُعلن عنها في 20 كانون الأول 2020 باسم «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار»، تحت عنوان «تفعيل نتائج التقييم السريع للأضرار والاحتياجات وغيره من التقييمات، وذلك استجابة للانفجار المُدمّر الذي وقع في مرفأ بيروت». اللافت أنّ دياب وعدداً من الوزراء في حكومته، رفضوا في معظم الأحيان عقد اجتماعات واتخاذ قرارات حتى ولو كانت طارئة، مُبرّرين بحالة تصريف الأعمال، وبعدم إمكانيتهم توريث التزامات للحكومة الجديدة. ولكن حين استدعتهم المؤسسات الدولية إلى اجتماع، تعهّدوا بتطبيق ما نُتج منه، وتقديم تقرير عن تطوّر تطبيق الخطوات في الإجتماع المقبل.

البيان الحكومي الجديد، أو الإطار الذي يُروّج له ثلاثي الأمم المتحدة - الاتحاد الأوروبي - البنك الدولي يعرض مجموعة من «الإصلاحات» المحدّدة والموجّهة، ويذكر صراحةً أنّ الدعم الدولي للبنان يتوقّف «على قدرة الحكومة على تحقيق تقدّم يتّسم بالصدقية في الإصلاحات، وستحتاج الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات جوهرية على صعيد الاقتصاد الكلّي».

الإجراءات التي يُشترط تطبيقها هي:

- التقدم في المباحثات مع صندوق النقد الدولي،
- إعادة هيكلة الديون والقطاع المالي،
- إجراء التدقيق المالي في مصرف لبنان،
- إصلاح القطاع المصرفي،
- إقرار قانون القيود على حركة رأس المال (الكابيتال كونترول)،
- توحيد أسعار الصرف،
- خلق مسار موثوق ومستدام لاستدامة المالية العامة.

وبحسب ما يرد في خطة العمل المنشورة، فإنّ تطبيق الإصلاحات «عامل أساسي لحصول القطاع العام على قروض، اكانت بشروط ميسرة أم غير ميسرة، لمشاريع إعادة الإعمار».

في 31 آذار الماضي، عُقد اجتماع افتراضي جمع بين الجهات الدولية والحكومة اللبنانية وممثلين عن «المجتمع المدني» المحلّي لم يُحدّد من هم، ناقش إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار». وقد أعلنت مجموعة «كلّنا إرادة» في 7 حزيران الماضي عن تعيينها، إلى جانب «جمعية الشفافية اللبنانية» ومؤسسة «مهارات»، للإشراف على تنفيذ وعمليات تمويل إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار».

القصة لا تتوقف على تطبيق الإصلاحات، بل تتعدّاها إلى «تطوير نموذج جديد في الحكم، وتحويل الأزمة إلى فرصة لاستعادة الثقة في مؤسسات الدولة. يتطلب ذلك أن تتحمّل الحكومة مسؤولية تحقيق التعافي وإعادة الإعمار، مع تبنّي نهج مختلف عبر العمل مع المجتمعين الدولي والمدني». هذا الأخير مطلوبٌ منه أن «يُساعد في وضع احتياجات الناس والمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات ومراقبة تطبيق الإصلاحات».

في الورقة الصادرة عن المجتمعين بعد الاجتماع الأول، يُذكر أنّه بهدف المُضي قدماً بتنفيذ خطة التعافي وإعادة الإعمار، «أكّدت الحكومة اللبنانية التزامها بالمساعدة وبتنفيذ ما يرد في إطار «الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار - 3RF» ضمن ما تسمح لها حالة تصريف الأعمال، لا سيما من أجل:

- الانتهاء في إطار زمني معقول من إجراء التحقيق الشفاف في أسباب انفجار مرفأ بيروت، وذلك بدعم من «شركاء» لبنان الدوليين من حيث التعاون والخبرة،
- تطبيق الإصلاحات في الاقتصاد الكلّي،
- إعداد واعتماد ميزانية لعام 2021 تتضمن برنامج حماية اجتماعية، وإنشاء سجّل موحّد لبرامج المساعدة الاجتماعية، ووضع آلية للتعويض وأنظمة المراقبة والتقييم،
- تبنّي استراتيجية إصلاح قطاع المرافئ وإعادة الإعمار بما في ذلك الجمارك، وضع هيكلية مؤسستية واضحة لإدارة المواد والنفايات الخطرة.

من جهته، طلب البنك الدولي من الحكومة «الإسراع في المصادقة على صندوق الائتمان المخصص للبنان من أجل جمع الموارد التمويلية من المنح، وتعزيز التنسيق لموارد التمويل». الصندوق أنشأه البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و«المانحين» الرئيسيين لتمويل «الأعمال التي تضررت من انفجار مرفأ بيروت ومساعدة السكان الأكثر حاجة».

وتطلب المجموعة الاستشارية من الحكومة اللبنانية على المدى الطويل:

- التأكد من معالجة تسوية مطالبات التأمين ومراقبة الملاءة المالية، مع الشروع في تطوير خطة حماية حامل الوثيقة،
- حماية المباني والعقارات التاريخية.

أما على المدى الطويل، فأبرز الشروط هي:

- تعزيز استقلالية القضاء، وضع استراتيجية مكافحة الفساد، وإتمام التعيينات في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز قدرات التفتيش المركزي وديوان المحاسبة،
- اعتماد قانون الشراء العام، وإقرار قانون المنافسة، بما في ذلك الإصلاحات في ما خص الوكالات الحصرية، واعتماد استراتيجية لإعادة هيكلة قطاع التأمين وتطويره،
- إقرار قانون جديد لقطاع المرافئ، يتضمن عمليات هيئة المرافئ والجمارك، ويحدد الأدوار الخاصة بالحكومة وسلطة المرافئ والمشغلين التجاريين،
- تنفيذ القانون 462 من دون تعديلات لجهة تأسيس هيئة ناظمة للكهرباء وتعيين الموظفين.

مقالة

نقاش «القصاص» على النظام لا العقوبات

هيام القصيفي

قبيل انعقاد مؤتمر باريس في ذكرى انفجار المرفأ، تخرج جملة معطيات فرنسية وأوروبية عن نقاشات تجرى حول ما يُسمى غربياً «السبل الأنجع لمساعدة اللبنانيين لا مساعدة النظام اللبناني والقوى السياسية فيه».

أولاً، اندفعت باريس في التحضير لمؤتمر كان يفترض أن يعقد الشهر الجاري. لكن اختيار ذكرى الانفجار، يحمل طابعاً معنوياً إضافة إلى تأكيد فرنسا دورها منذ سنة في تكريس مساعدتها للبنان بعد زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وهي مستمرة في تقديم مساعدات عينية كما غيرها من الدول الأوروبية. إلا أن فكرة المؤتمر لا تزال غير ناضجة عملياً، لأنه يطرح رؤية كبيرة وطموحة، والتحضير له مبهم لجهة إيجاد الآلية الأفضل لمساعدة اللبنانيين. وحتى لا تتكرر ما خلصت إليه مؤتمرات سابقة كمثل مؤتمر دعم الجيش، من نتائج لا تبشر بالخير في إطار التنفيذ العملاني والسريع لمواجهة الانهيار السريع، فإن النقاشات تتم على مستويات فرنسية وأوروبية، لإيجاد الصيغة الفضلى، أو المنصة الملائمة لتحريك عجلة المساعدات والبحث في مشاريع مباشرة تسهم في تأمين حياة أفضل للبنانيين، في المجالات الحيوية الأساسية. فالنوايا الحسنة أمر يختلف جذرياً عن الترجمات العملية الواضحة.

ثانياً، يدور النقاش حول أوضاع اللبنانيين ومساعدتهم، بمعزل عن القوى السياسية والأجهزة المتورطة في الفساد. ورغم أن التقارير الديبلوماسية المرفوعة من جانب البعثات المعنية، ومعظمها لها مصالح داخلية وخارجية، لا تعكس كل الحقائق عن وضع اللبنانيين الذين تضرروا في شكل مباشر من الانهيار المالي والاقتصادي والاستشفائي، إلا أن ما يصل من خلال نقاشات موسعة خارج الإطار الديبلوماسي، بدأ يعطي لمحة وافية عن حقيقة أوضاع المجتمع اللبناني، لا سيما الطبقة المتوسطة التي أصيبت بأضرار فادحة. وجاء الانفجار ليضيف إلى مأساة اللبنانيين ضغطاً مضاعفاً، ما يتطلب التفكير بآلية عمل مبرمجة في شكل واضح وسريع إلى المعنيين، بما في ذلك مشاريع حيوية يمكن الاستفادة منها على المدى الطويل.

ثالثاً، حاولت باريس أخيراً الدفع في اتجاه تشكيل حكومة سريعة، وهي عكست في شكل واضح دعمها للرئيس نجيب ميقاتي، بعدما تبين عقم المحاولات لتأليف الرئيس سعد الحريري حكومته. ورغم أن سرعة التأليف قد لا تكون مضمونة حتى لو تم التكليف بسرعة، إلا أن مجرد بدء مرحلة جديدة، يمكن أن يسهم في تفعيل الدور الفرنسي أكثر، خصوصاً مع رغبة باريس ودفعها إلى تشكيل يسبق ذكرى الانفجار وعقد المؤتمر الدولي. لكن في المقابل، فإن تشكيل الحكومة لا يعني ارتياحاً أوروبياً مطلقاً تجاه الطبقة السياسية بكاملها، وغض النظر عن تجاوزاتها.

ما يدور من نقاشات حول جدوى العقوبات، يتناول في شق أساسي، درس إمكان الانتقال منها إلى فرض «قصاص» على النظام ككل والقوى السياسية فيه، في شكل مغاير تماماً عن العقوبات. فالتسليم أن العقوبات الأميركية لا يمكن تطبيقها في الشكل والمضمون أوروبياً، ومن فرضت عليه لم يتأثر بها إلى الحد الذي كان مطلوباً منها لدفعه نحو تقديم تنازلات. والعقوبات تطاول مسؤولين تضطر باريس وغيرها من العواصم المعنية إلى الحوار معهم من ضمن أي مبادرة، وماكرون كان واضحاً حين تحدث في مؤتمره الصحافي في قصر الصنوبر عن أن المسؤولين في لبنان انتخبهم الشعب اللبناني وهم مسؤولون، ولذلك تحاورهم فرنسا. وهذا الأمر لا يزال على حاله. وبما أنه يفترض كسر حلقة الجمود وإبلاغ المعنيين أن ما يقومون به لن يمر من دون رد فعل، لذا يمكن لـ«قصاص» النظام وأركانه من كافة القوى السياسية، أن يعطي مفعولاً مباشراً معنوياً ومادياً في شكل سريع. ومن أساليب القصاص التي تناقش بجدية من جانب معنيين ومطلعين جيداً على الوضع اللبناني، بضعة أمثلة، منها أن لا يُمنح رئيس الجمهورية ميشال عون فرصة الكلام في مؤتمر دعم لبنان، على غرار ما جرى في المؤتمر الماضي الذي تحدث فيه عون. وهذا في حد ذاته بمثابة رسالة واضحة إلى أركان النظام بمسؤوليتهم المباشرة عما وصل إليه الوضع. علماً أن مستشار الرئيس الفرنسي باتريك دوريل ناقش خلال زيارته الأخيرة إلى رئيس الجمهورية التحضير للمؤتمر. إلا أن هذا تماماً يشكل كنه النقاش حول التمييز بين الحوار مع أركان النظام كونهم موجودين في مواقعهم، وبين «معاقبتهم» بطريقة مختلفة، على غرار ما فعله وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان مع الحريري حين استقبله في قصر الصنوبر ولم يزره في منزله. فما يناقش ليس مقاطعة ولا عقوبات على أشخاص بل رسالة عن «جدية الدول التي تتحرك لمساعدة اللبنانيين»، وأن المطلوب هو تغيير في سلوك النظام اللبناني ككل. والأداة تتضمن أشكالاً من القصاص تستهدف النظام وليس الأشخاص بعقوبات قد لا تحمل فائدة مباشرة وسريعة، علماً بأن نتائج «القصاص» ليست مضمونة النتائج أيضاً بالنسبة للدول الأوروبية.

موقف

بشارة تكليف ميقاتي

بعد أيام قليلة على انتهاء جولة جديدة من جولات نزاع القبائل الطائفية الملقبة بالأحزاب حول تأليف الحكومة، بعدما تفرّق العشاق لإخفاء عجزهم وتقاذف المسؤوليات، وعلى بعد أيام من ذكرى جريمة انفجار الرابع من آب المستمرة إلى اليوم،

عوض أن نشهد محاسبة سياسية لأشهر الضائعة وللسياسات المالية القبيحة والمدمرة وللأموال المهدورة في بازارات المحاصصة في تأليف الحكومة،

وعوض أن نشهد محاسبة قضائية على جريمة تفجير المرفأ،

نرى الزعماء لا يكتفون باختراع الحيل لعدم رفع الحصانات الشكلية لحماية أتباعهم من أي محاسبة، بل ها هم يدعوننا الى فصل جديد من الجريمة المستمرة بحق ارواح وأموال المجتمع أجمع بالاتجاه الى تسمية نجيب ميقاتي لتأليف حكومة جديدة.

إمعاناً في الوقاحة، إلى جانب حصانات الأمر الواقع التي تستخدم دوساً على دماء ضحايا المرفأ، طالعنا نادي ما يسمى رؤساء الحكومات السابقين بتزكية ميقاتي «من أجل تنفيذ الإصلاحات» علماً بأن هذه الإصلاحات لو بدأت لكانت زكّت بعض أعضاء هذا النادي الآنف ذكره في السجن، ولا سيما بفؤاد السنيورة الذي طرح تنازل الدولة عن حصانتها السيادية أمام محاكم نيويورك عند البدء بإصدارات اليوروبوند، فصادق مجلس النواب على الطرح وهو الحريص على الحصانات وعلى السيادة وعلى المال العام، ثم أتى المفتي دريان ليحصن السنيورة بخطوط حمر.

ويجدر التذكير بأن السفينة المحملة بنترات الأمونيوم دخلت إلى مرفأ بيروت في خريف سنة 2013، بينما كانت الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي. لكن ذلك لم يمنع البطرك الماروني من إطلاق بشارة أن العدالة لن تتحقق، وأن على اللبنانيين أن يجدوا عزاءهم في تأليف الحكومة.

وبما أن هذه الإصلاحات لن تبدأ بملء السجون، لا في شأن جريمة المرفأ ولا بمن أفلسوا البلد من النادي المذكور ومن خارجه، عساها تنطلق بإعادة السيد ميقاتي لـ500 دولار التي فرضتها شركته للاتصالات (كان يملك ثلثها) على المشتركين بين عامي 1995 و2002، كدخولية لإعفاء المستثمرين من قسم كبير من الاستثمارات التي زعموا أنهم يجلبونها من جيوبهم لتخفيف عبء تجهيز الشبكة على اللبنانيين، وفق منطق صيغة الـBOT. وقد اعتبرها الناس بمثابة ودائع لتغطية فواتير مخابراتهم في حال عدم تسديدها. قيمة هذه «الدخوليات» بلغت 55 مليون دولار. قيمتها اليوم وفق معدلات الفائدة على الودائع بالدولار منذ ذلك الحين تبلغ 160 مليون دولار.

(مواطنون ومواطنات في دولة)

قضية اليوم

ديوان المحاسبة غرامات بحقّ نجّار وفنيانوس لهدرهما المال العام

يستمر ديوان المحاسبة في إحداث خروقات محدودة في قاعدة الإفلات من العقاب التي اعتادها المسؤولون. جديده إصدار حكم بالغرامة بحق وزيري الاشغال الحالي والسابق، إضافة إلى موظفين في الطيران المدني، لمخالفتهم القانون في التلزيمات المتعلقة بمنشآت النفط في المطار. ورغم ان الغرامات التي فُرضت هي الحد الاقصى المتاح في القانون، إلا انها لا تُشكّل رادعاً فعلياً لمن يستسهلون هدر المال العام، وهو ما يفترض أن يعالجه مجلس النواب من خلال تعديل القانون وتعديل قيمة الغرامات. لكن مع ذلك، فإن القرار الأخير، برمزيته، بدأ أقرب إلى مضبطة اتهام بحق كل الوزراء الذين لا يعطون وزناً للقانون او لراي الهيئات الرقابية

(هيثم الموسوي)

القاضي علي إبراهيم يخالف القانون

لم تكن وزارة الأشغال وحدها من خالف القانون في قضية منشآت المطار، بل كان لافتاً أن النيابة العامة المالية كانت أحد أطراف المخالفة. وهو ما أكده ديوان المحاسبة بشكل لا لبس فيه.

ففي 2020/9/5 أصدر النائب العام المالي علي إبراهيم قراراً قضى بتكليف شركة «إلف» التي يملكها مارون شماس، المباشرة فوراً ومن دون أي مهلة بأعمال إعادة تأهيل منشآت النفط في المطار، على أن يتم لاحقاً إجراء تسوية مالية. وبذلك، تعمّد إبراهيم القيام بمخالفتين: الحلول محل السلطة التنفيذية، وعدم الاكتراث بتنبيه ديوان المحاسبة لوزارة الأشغال إلى عواقب عدم التقيد بالقوانين، وإصداره قراراً مخالفاً لتوجيهات الديوان من دون الأخذ برأيه.

ولذلك، كان الديوان واضحاً في تضمين قراره إشارة إلى أن تعليمات النيابة العامة المالية «صدرت عن مرجع غير صالح ولا تتفق مع مبدأ فصل السلطات». إذ أكد أنه «لا يحق للنيابة العامة المالية إصدار التعليمات أو الأوامر التنفيذية، ولا سيما تلك التي ترتّب إنفاقاً عاماً في موازنة وزارة الأشغال، والتي يبقى إصدارها مناطاً حصراً بالسلطة التنفيذية المختصة في الوزارة المذكورة والتي يحق لها وحدها عقد النفقة، عملاً بأحكام المادة 56 من قانون المحاسبة العمومية».

إيلي الفرزلي

خطوة جديدة خطاها ديوان المحاسبة على طريق تثبيت دوره الرقابي والعقابي في وجه كل من يخلّ بواجباته، إن كان موظفاً أو وزيراً. وبعدما سبق أن طال حكم بالغرامة وزيراً سابقاً (وزير الأشغال السابق محمد الصفدي) بسبب هدره المال العام، ها هو القرار الجديد يطال، للمرة الأولى، وزيراً حالياً، فارضاً عليه أقصى عقوبة ممكنة، بسبب تقصيره في القيام بواجباته. فوزير الأشغال ميشال نجّار متّهم بمخالفات عديدة تتعلّق بتمديد عقد استثمار وتشغيل المنشآت المخصصة لتزويد الطائرات بالوقود في مطار بيروت. لكن العقوبة لم تقتصر على نجّار، بل شملت أيضاً وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس وكلاً من المدير العام للطيران المدني فادي الحسن، والمدير العام للطيران المدني السابق بالتكليف محمد شهاب الدين، ورئيس دائرة صيانة المنشآت بالتكليف رامي فواز، الذين رأت الغرفة التي يرأسها القاضي عبد الرضا ناصر وتضم القاضيين محمد الحاج وجوزيف الكسرواني، أنهم جميعاً متورطون في هدر المال العام.

إضافة إلى العقوبات المالية بحق هؤلاء، نص القرار الذي أصدره رئيس الديوان القاضي محمد بدران في 19 تموز الجاري على «الطلب من وزارة الأشغال العودة عن قرار تمديد عقد الاستثمار وإلغاء المفاعيل القانونية لهذا التمديد، بسبب تعارضه مع المبادئ والأحكام القانونية المرعية». كما طلب منها إجراء مزايدة عمومية جديدة في أقرب فرصة ممكنة لتلزيم استثمار وتشغيل المنشآت.

القضية عمرها سنوات، لكنها تفاعلت بعد انفجار 4 آب. حينها كان الهلع من تكراره في منشآت أخرى يكاد يضاهي الرعب الذي خلّفه الانفجار نفسه. سُلّط الضوء تحديداً على مطار بيروت، بعدما تناقل بعض وسائل الإعلام أخباراً عن تسرب نفطي حدث في المطار. ورغم نفي رئيس المطار فادي الحسن ذلك، إلا أنه أعيد استحضار ملف تأهيل المنشآت النفطية في المطار، بوصفه أمراً مُلحّاً وطارئاً. وحجّة الطوارئ هذه كانت المبرّر لكثير من التجاوزات التي تُوّجت بتمديد عقد الاستثمار، خلافاً للرأي الاستشاري الصادر عن ديوان المحاسبة في الأول من أيلول 2020. فبعد دراسة أعدتها شركة «إلف» المسؤولة عن أعمال الصيانة، وأشرفت عليها شركة Air Total الفرنسية، تتعلق بالأعمال التي تحتاج إليها التجهيزات والمنشآت، تبين أن كلفة الأشغال المطلوبة تُقدّر بـ5,629 ملايين دولار. وبعد أكثر سنة على تقديم هذه الدراسة إلى مديرية الطيران المدني (11 آذار 2019)، أفتت الأخيرة بأهمية تنفيذ الأشغال، تفادياً لاحتمال وقوع حوادث قد تؤثر على سلامة الطيران أو السلامة العامة نتيجة الحال التي وصلت إليها المنشآت التي بنيت منذ أكثر من 25 عاماً، علماً بأن المتعهد كان راسل وزارة الأشغال أكثر من مرّة شاكياً عدم الرد على كتاب المجموعة، ضمن المهلة المنصوص عليها بالعقد، رافعاً المسؤولية عن نفسه. كما أبدت اهتماماً، في حال قرّرت وزارة الأشغال اتباع الآلية المنصوص عليها في المادة 12 من العقد الموقع مع الدولة، بتنفيذ الأعمال المطلوبة وفقها، أي استبدال عملية دفع بدل الأعمال بتمديد مدة الاستثمار بالنسبة والتناسب بين التكاليف المتعلقة بالأعمال وبين بدل الاستثمار السنوي الثابت (ملايين و208 آلاف دولار). وربطاً بكلفة الاستثمار، تقرر أن تكون مدة التمديد 4 سنوات وثمانية أشهر، تبدأ من 27 تشرين الثاني 2001، تاريخ نهاية العقد الساري المفعول، علماً بأن العقد جرى تمديده بقرار من مجلس الوزراء، بعدما كان يُفترض أن ينتهي في 21 تموز 2021.

لكن رأي الديوان كان واضحاً في رفض هذه الصيغة، لأسباب عديدة منها:

> «لا قيمة قانونية للموافقة الاستثنائية»

- لا يمكن تمديد مدة استثمار أملاك الدولة الخاصة لأكثر من أربع سنوات.
- يفترض أن يتم تنفيذ الأشغال المطلوبة عبر إجراء مناقصة عمومية بهدف الحصول على أفضل الأسعار.
- تكليف مستثمر ومشغّل المنشآت بتنفيذ الاشغال مقابل تمديد عقد الاستثمار بالنسبة والتناسب يخالف مبدأ شيوع الواردات ومبدأ تخصيص النفقات وقاعدة عدم عقد نفقة من دون توافر اعتماد لها.
- إن قيام المستثمر بوضع دراسة تحدد الأعمال المطلوبة وتكليفه بتنفيذ هذه الاعمال يؤلف تعارضاً للمصالح، وهو أمر غير جائز.

بعد مرور يومين على القرار، عقد نجّار مؤتمراً صحافياً انتقد فيه موقف الديوان، وأوضح أنه سبق أن أرسل كتاباً مفصلاً إلى وزير المالية، أسوة بما فعله فنيانوس أيضاً، طالباً اعتمادات بقيمة 5,6 ملايين دولار لإجراء صيانة المنشآت في المطار، ولكن لما لم يأته أي رد بسبب الظروف التي يمر بها لبنان، ومنها كورونا وإقفال المطار، ولم تأت الاعتمادات، وربطاً بما حصل في المرفأ في 4 آب، وصله كتابان من كل من شماس والحسن يؤكدان ضرورة تحديث منشآت المطار، استناداً إلى المادة 12 من عقد (إجراء الأشغال مقابل تمديد العقد). ورغم إحالة نجار الكتابين إلى ديوان المحاسبة لتبيان مدى قانونية الإجراء المقترح، إلا أنه لم يأخذ برأي الديوان، بل ذهب إلى الحصول على موافقة استثنائية للسير باقتراح الوزارة التمديد للشركة مقابل الأعمال.

بناءً على ذلك، أصدر الديوان قراراً مؤقتاً في 24 كانون الأول الماضي، في إطار الرقابة القضائية على الموظفين وطلب من كل المعنيين الإدلاء بدفاعهم عن المخالفات المنسوبة إليهم. فبالنسبة إلى نجار، كانت المخالفات هي:

- عقد نفقة من دون توافر الاعتمادات اللازمة، ومن دون الاستحصال على تأشير مراقب عقد النفقات ومن دون عرض المعاملة على ديوان المحاسبة.
- تأجير أملاك الدولة من دون إجراء مزايدة عمومية، تلزيم صفقة أشغال بالتراضي، من دون دفتر شروط وبناءً على دراسة وضعها المتعهد نفسه.
- إجراء مقاصة ما بين النفقات المترتبة على الأشغال والواردات المرتقب تحصيلها، خلافاً لمبدأ شمول الموازنة.

أما بالنسبة إلى فنيانوس، فاتُّهم بعدم اتخاذ أي قرار بشأن كيفية تمويل الأشغال المطلوبة في الفترة الفاصلة بين تاريخ تسجيل المستثمر لكتابه في 2019/3/14 وتاريخ تركه لمنصبه يوم 2020/1/21، ما أدى إلى «إضعاف موقف الإدارة وجعل الأشغال المطلوبة تبدو أكثر إلحاحاً، كما أدى إلى إلحاق ضرر كبير بالأموال العمومية، خاصة أنه كان يتعيّن عليه، على الأقل، أن يطلب عملية وضع دفاتر الشروط اللازمة لإطلاق المناقصة».

كما اتهم الديوان كلاً من الحسن وشهاب الدين وفواز بالإهمال والمماطلة في القيام بواجباتهم، ما تسبّب في إلحاق الضرر بالأموال العمومية.

بالنتيجة، قرّر ديوان المحاسبة «بصورة نهائية وفي نطاق الرقابة القضائية على الموظفين»:

أولاً، فرض الغرامات التالية على وزير الأشغال ميشال نجار:

- الحد الأقصى من الغرامة المنصوص عليها في المادة 60 من قانون تنظيم ديوان المحاسبة.
- الحد الأقصى من الغرامة المنصوص عليها في المادة 61 من تنظيم الديوان (راتب 12 شهراً).
- إصدار سند تحصيل بحقه بمبلغ يعادل القيمة الفعلية للأشغال المنفذة من دون سند قانوني من أصل قيمة الأشغال الأساسية البالغة 5,4 ملايين دولار (طلب من المدير العام للطيران المدني تشكيل لجنة فنية تكون مهمتها تسلم الأشغال التي قام المستثمر بتنفيذها وتقدير قيمتها الفعلية).

ثانياً: فرض الغرامات التالية بحق وزير الأشغال السابق يوسف فنيانوس:

- الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة 60 من قانون تنظيم الديوان.
- مبلغ يعادل راتبه عن ستة أشهر بتاريخ ارتكابه المخالفة سنداً للمادة 61 من القانون نفسه.

ثالثاً: تغريم كل من فادي الحسن ومحمد شهاب الدين ورامي فواز بالحد الأقصى للغرامة وفق المادة 60 من قانون الديوان، إضافة إلى تغريم الحسن بمبلغ يُعادل ستة أشهر من راتبه بتاريخ ارتكابه المخالفة وتغريم فواز بمبلغ يعادل راتب شهرين.

رابعاً: الطلب من وزارة الأشغال:

- وقف العمل بقرار تمديد عقد الاستثمار.
- وقف الأشغال التي يقوم بها المستثمر والمتعلقة بالتجهيزات والبنية التحتية للمنشآت المخصصة لتزويد الطائرات بالوقود.
- إجراء مزايدة عمومية جديدة لتلزيم استثمار وتشغيل المنشآت المخصصة لتزويد الطائرات بالوقود.
- إجراء مناقصة عمومية لاستكمال الأشغال المطلوبة.

> نجّار مطالب بـ 12 راتباً ودفع قيمة الأشغال المنفذة خلافاً للقانون من جيبه

> الديوان يوقف العمل بقرار تمديد عقد استثمار منشآت المطار

تقرير

سرقة رمول بغطاء الجيش؟

أعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في بيان، أمس، أنها رصدت عمليات نقل رمول من جبال الريحان بواسطة شاحنات إلى مناطق مختلفة. وبعد المسح الميداني، تبين أن حفر الرمول يتم في موقعين يستثمرهما كل من ع.ش. و.ش. و.م. كمرامل ومقالع بين داريا والقطراني في قضاء جزين. لكن معلومات «الأخبار» تحدثت عن أن الأشغال استندت إلى «ترخيص صادر عن وزارة الداخلية والبلديات بنقل ستوك رمول بمقدار ما تحمله عشرين شاحنة من الموقعين لصالح الجيش»، الأمر الذي فسر انتشار جنود وعناصر تابعة لاستخبارات الجيش في محيط المرملة «مانعين أي كان من مدنيين وأجهزة أمنية من الدخول»، بحسب مصدر أمني. لكن الشاحنات الـ 20 ارتفعت إلى عشرات الشاحنات في مخالفة لمتن الترخيص. ووفق شهود عيان، فقد «نقلت عشرات الشاحنات منذ يومين مئات الآف الأمتار المكعبة من الرمول باتجاهات مختلفة».

وتساءلت المصلحة حول موقف قيادة الجيش، وإذا ما كانت على علم بنقل مئات الشحنات واستغلال ترخيص العشرين شحنة؟ مصدر عسكري نفى نقل عشرات الشحنات، مؤكداً نقل «ثلاث شحنات فقط» لصالح الجيش. في المقابل، تم التداول على مواقع التواصل الاجتماعي ومجموعات الأخبار على الهواتف، بصور لأعمال حفر بين داريا والقطراني وللشاحنات التي تنقل الرمول. وتحدثت معلومات عن أن كل شحنة تبلغ قيمتها ستة ملايين ليرة، وبحسب مصادر مطلعة بلغت قيمة الرمول التي جرى نقلها حوالى مليار ومئتي مليون ليرة، وهي قيمة 200 شاحنة، خلافاً لما تشير اليه مصادر الجيش عن نقل حمولة ثلاث شاحنات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجيش يستطيع تأمين حاجاته من المواقع الواقعة ضمن الأملاك العامة من دون الحاجة إلى تراخيص تسمح للبعض باستغلالها ومخالفة قرار مجلس الوزراء الرقم 1 الصادر في 17 ايلول 2019 الذي «أجاز سحب ونقل ستوكات البحص والرمل من محافر الرمل ومواقع الكسارات لمدة ستة أشهر».

(هيثم الموسوي)

صنين

كل هؤلاء تجار

حتى يثبت العكس كل هؤلاء هم تجار مازوت في السوق السوداء:
* وزير الطاقة ومستشاروه وموظفو الوزارة
* الشركات المستوردة للنفط
* أصحاب شركات التوزيع وموظفوها وسائقو الصهاريج
* أصحاب محطات المحروقات والعاملون فيها بمن فيهم من يقوم بغسل وتنظيف السيارات داخل المحطة، ولن ننسى عمال المحطات ومن كافة الجنسيات.
* أصحاب مولدات اشتراكات الكهرباء
* كل من لا يرغب بعمل جدي امتهن تجارة السوق السوداء من بيع 10 ليترات بالغالون إلى 50 ألف ليتر بحسب مرجعيته ودعمه الطائفي والسياسي

كل هؤلاء مسؤولون عن اختفاء المازوت المستورد والمدعوم من أموال المودعين. الباخرة الناقلة للمازوت معروفة حمولتها وفي أي خزانات أفرغت وشركات التوزيع التي استلمت والكميات التي قامت بتسليمها للمحطات والشركات. أين الجداول والتدقيق والرقابة؟

المازوت المستورد دخل من خلال الجمارك والحدود.

المازوت سلعة نظامية وليست مهربة إلى الداخل اللبناني لتكون سلعة تباع في السوق السوداء.

ما يعرف بالسوق السوداء هو مصطلح البضاعة المهربة والممنوع استيرادها أو التداول بها بشروط خاصة أو تستورد لأهداف وتباع بغير أهداف استيرادها.

أخيراً كافة السلطات الأمنية، والمالية من جمارك وسلطات إدارية رقابية... وبلديات هم مسؤولون عن بقاء هؤلاء يعيثون في الأرض فساداً... اللهم إن لم يكونوا شركاء.

رئيس بلدية الغبيري
معن خليل

الكرة اللبنانية

هاسيك يصل إلى لبنان: بداية المهمة الصعبة

لم تكن عطلة نهاية الأسبوع هادئة كروياً. صراع على بطاقات نهائيي كأس النخبة والتحديد التشطيتين بين ملاعبي بحمدون وجونيه. تتويج براعم النجمة بلقب بطولة لبنان على ملاعب العهد يوم السبت. وتتويج سبورتينغ القليلة بطلاً للدرجة الثالثة بعد 24 ساعة على الملاعب عينه. أما الحدث الأبرز فكان في مطار بيروت الدولي فجر أمس الأحد مع وصول المدير الفني التشيكي لمنتخب لبنان إيفان هاسيك

هاسيك وقبيسي في مطار بيروت فجر امس الاحد

اقصى النجمة غريمه الأنصار من كأس النخبة وتاهل لملاقاة العهد على القلب (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

فرضت أزمة كورونا والإقفال العام الذي شهده موسم 2020-2021 ما أدّى إلى تأجيلات وتمديد للعديد من المسابقات أن يتداخل الموسم الحالي بالموسم المقبل. وضع استثنائي في ظل ظروف صعبة مرّت وتمرّ بها البلاد أدى إلى أن تقترب مسابقات من الموسم الجديد في حين أن بعض مسابقات الموسم الحالي لم تنتهِ بعد كبطولة الناشئين على سبيل المثال والتي انطلقت مرحلتها السداسية أمس.

في عطلة نهاية الأسبوع كان النشاط الكروي قائماً حيث جاء في طليعته نصف نهائي كأس النخبة والتحدي التشطيبتين. يوم السبت توضحت صورة طرفي نهائي كأس النخبة مع موعد ناري بين العهد والنجمة اللذين تأهلا على حساب شباب الساحل والأنصار. العهد احتاج إلى ركلات الترجيح كي يتأهل بعد أن عادل الساحل في الدقيقة 95 من ركلة جزاء، أما النجمة فقد أقصى غريمه التقليدي الأنصار بعد فوزه عليه 1-0 سجله محمود سبليني. أما أهداف مباراة العهد وشباب الساحل فقد سجل للعهداويين محمد حيدر هدفين، في حين سجل للساحل محمد جعفر من ركلة جزاء وفضل عنتر. وحسم العهد فوزه خلال ركلات الترجيح، حيث أهدر محمد حيدر وفضل عنتر للساحل، في حين سجل لاعبو العهد الذين سددوا أربع ركلات ترجيح.

في التحدي، صعد أمس البرج وطرابلس إلى نهائي المسابقة بعد فوز البرج على سبورتينغ 2-1 على ملعب بحمدون، حيث سجل للبرج أبو بكر المل ويوسف عتريس ولسبورتينغ حسن فردوس. أما طرابلس فقد تأهل على حساب الحكمة بالنتيجة عينها 2-1، حيث سجل للفائز فؤاد عيد هدفين، وللحكمة حسين ترمس.

وسيقام نهائيي النخبة بين النجمة والعهد يوم السبت المقبل، في حين يلتقي البرج مع طرابلس على لقب التحدي يوم الأحد.

على ملعب العهد كان النجمة يرفع أول لقب للبراعم بعد أن ضمن البطولة من الأسبوع الماضي. وفاز النجمة على الصفاء 3-1 في الأسبوع الأخير ليحرز لقب بطولة دون 14 عاماً. وعلى الملعب عينه كان سبورتينغ القليلة يحتفل بلقب بطولة الدرجة الثالثة بتعادله مع أنصار المودة 2-2، علماً أنه حسم اللقب من الأسبوع الماضي. وصعد القليلة إلى الدرجة الثانية برافقه الشباب مجدل عنجر الذي تعادل مع الإرشاد شحيم 1-1 في الأسبوع الثالث والأخير من الدورة الرباعية.

على صعيد منتخب لبنان، شهد مطار بيروت وصول المدير الفني الجديد التشيكي إيفان هاسيك عند الساعة الرابعة فجر الأحد حيث كان في استقباله عضو الاتحاد اللبناني ورئيس لجنة المنتخبات الدكتور مازن قبيسي ومدير المنتخب فؤاد بلهوان ومدير العلاقات العامة في الاتحاد محمود أبو النجا.

وتحدث هاسيك عقب وصوله عن المرحلة المقبلة معبراً عن سعادته بتدريب منتخب لبنان، ومعتبراً أن المرحلة المقبلة ستكون للتحضير لمباراتي منتخب لبنان مع الإمارات في 2 أيلول ومع كوريا الجنوبية في 7 منه.

سيبدأ هاسيك اليوم نشاطه بلقاء رئيس الاتحاد هاشم حيدر على أن يكون هناك اجتماع مطوّل مع الجهاز الفني المساعد برئاسة المدرب جمال طه والمدرب المساعد وسام خليل والمستشار الفني للمنتخب يوسف محمد «دودو».

وعلى ضوء هذا الاجتماع سيتم تحديد خريطة طريق فترة التحضير للقائي الإمارات وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن تكون هناك حصة تدريبية أو حصتان للمنتخب قبل انطلاق الدوري، حيث تكون عبارة عن تعارف بين المدرب الجديد واللاعبين. فالفترة قبل انطلاق الدوري في 13 آب المقبل قصيرة ولا تسمح بإقامة تمارين للمنتخب في ظل حاجة الأندية للاعبيها. لكن سيكون الاعتماد على مباريات الدوري لرفع مستوى اللاعبين، مع وجود جهود من قبل القيمين لإقامة ثلاث مراحل من الدوري قبل التوقف ودخول المنتخب في معسكر في الإمارات تحضيراً لمواجهة صاحب الأرض.

وسيستغل المدير الفني التشيكي مباريات الدوري لمتابعة لاعبيه قبل أن يجتمع بهم بشكل مركّز في المعسكر الإماراتي. ولا شك أن مهمة هاسيك صعبة في أول مباريات التصفيات النهائية مع الإمارات حيث تشير المعلومات إلى أن الإماراتيين يصدد إقامة معسكر في صربيا خلال الفترة من 6 وحتى 13 آب المقبل تحضيراً للقاء لبنان.

توّج النجمة بلقب البراعم وسبورتينغ القليلة بطلاً للدرجة الثالثة

الألعاب الأولمبية

تونس ترفع اسم العرب وسقوط كبير لأميركا

أرقام مميزة يحققها الرياضيون التونسيون ضمن فعاليات أولمبياد طوكيو. السباح التونسي أحمد أيوب الحفناوي خطف الأضواء في الأولمبياد الكبير، بعد تحقيقه الميدالية الذهبية في سباق 400 متر حرّة، لتكون بذلك أولى ميداليات العرب في الأولمبياد. وسجل الحفناوي زمن ثلاث دقائق وثلاثة وأربعون ثانية وستة وأربعون جزءاً، متقدماً على الأسترالي جاك ماكلافلين بفارق 0,16 ثانية والأميركي الشاب كيران سميث بفارق 0,58 ثانية. وتعتبر ميدالية الحفناوي ثانية ميدالية لتونس في الأولمبياد بعد فضية محمد خليل الجندوبي في التايكواندو (وزن تحت 58 كلغ). وسيخوض الحفناوي في أولمبياد طوكيو أيضاً سباق 800 متر.

وفي منافسات كرة السلة حقق المنتخب الفرنسي إنجازاً كبيراً بفوزه (83-76) على نظيره الأميركي المرشح الأكبر لخطف الذهبية الأولمبية، وذلك في منافسات الجولة الأولى للمجموعة الأولى في منطقة سايتاما شمال طوكيو. وأخفق نجم المنتخب الأميركي كيفن دورانت في قيادة منتخب بلاده للفوز والثأر لخسارة العام 2019 أمام الفرنسيين، بعد أن فشل في تخطي حاجز العشر نقاط خلال اللقاء. وبدا المنتخب الأميركي، حامل الميدالية الذهبية 15 مرة والذي يدربه الخبير غريغ بوبوفيتش، متذبذب المستوى خلال استعداداته، فخسر أمام نيجيريا وأستراليا، ما أكّد مخاوف دورانت قبل الألعاب بأنه لن يخوض مباريات سهلة في طوكيو.

وكرّرت فرنسا نتيجتها الجيدة أمام الأميركيين، بعد التفوّق عليهم في ربع نهائي مونديال 2019 بنتيجة (89-79)، قبل خروجها لاحقاً أمام الأرجنتين التي حلت وصيفة لإسبانيا.

وشكّلت المباراة الافتتاحية إعادة لنهائي أولمبيادي سيدني 2000 ولندن 1948، عندما خرج المنتخب الأميركي فائزاً مرتين فيما يبقى أفضل سجل للمنتخب الفرنسي الوصافة في هاتين المناسبتين.

وبحال فوزها الأربعاء على تشيكيا التي تغلّبت على إيران (84-78)، ستضمن فرنسا تأهلها إلى ربع النهائي، علماً بأن بطل ووصيف كل مجموعة يتأهل إلى دور الثمانية مع أفضل منتخبين في المركز الثالث.

وفي المجموعة الثانية، تفوقت أستراليا على نيجيريا (84-65)، في مباراة سجل فيها باتي ميلز، لاعب سان أنتونيو سبيرز في دوري «أن بي أي»، 25 نقطة للفائز، فيما كان أوبي إيميغانو الأفضل لدى المنتخب الأفريقي مع 12 نقطة. وتفوقت إيطاليا على ألمانيا (92-83)، حيث سجّل للفائز سيموني فونتيكيو 20 نقطة وللخاسر ماودو لو 24 نقطة. وفي الجولة المقبلة، تلعب ألمانيا مع نيجيريا الأربعاء وإيطاليا مع أستراليا.

خسر المنتخب الأميركي لكرة السلة أمام نظيره الفرنسي في أولى مبارياته

مفاجأة في التنس

وفي منافسات كرة المضرب، شهد اليوم الثاني من المنافسات لدى السيدات في أولمبياد طوكيو مفاجآتين كبريين تمثلتا بخروج المصنفة أولى عالمياً الأسترالية أشلي بارتي والتونسية أنس جابر إحدى المرشحات للمنافسة على اللقب من الدور الأول، على يد الإسبانيتين سارة سوريبيس تورمو وكارلا سواريس نافارو على التوالي.

من جهتها عادت اليابانية المصنفة الثانية ناومي أوساكا إلى أرض الواقع، فعبرت بسهولة إلى الدور الثاني على حساب الصينية «ساي سي جينغ» في أولى مبارياتها منذ انسحابها الجدلي في بطولة فرنسا المفتوحة. ولم تلعب أوساكا، بطلة أستراليا المفتوحة، منذ أيار/مايو عندما اعتبرت أن التزاماتها الإعلامية مضرّة بسلامتها الذهنية.

وفي أبرز نتائج السيدات في كرة المضرب، تأهلت البيلاروسية أرينا سابالينكا المصنفة ثالثة عالمياً إلى الدور الثاني بفوزها على البولندية ماغدا لينيت (6-2)، (6-1)، والتشيكية كارولينا بليشكوفا على الفرنسية اليزيه كورنيه (6-1)، (6-3) والبلجيكية أليز مرتنز على حساب الروسية إيكاتيرينا الكساندروفا (6-4)، (6-4)، (6-4).

سجل الحفناوي زمن ثلاث دقائق وثلاثة وأربعون ثانية وستة وأربعون جزءاً (أ ف ب)

الكرة الإيطالية

رونالدو في تورينو: باقٍ مع يوفنتوس

وصل النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو بعد ظهر أمس الأحد الى تورينو استعداداً لمعاودة تمارينه مع فريقه يوفنتوس، وذلك تزامناً مع تأكيد إدارة النادي الإيطالي بقاءه، رغم التقارير التي تتحدث عن إمكانية رحيله. وحطت طائرة رونالدو الخاصة في مطار كاسيلي في تورينو وذلك تمهيداً للالتحاق بتمارين الفريق اليوم الاثنين في كونتيناسا.

ورغم ما يُشاع عن إمكانية رحيله عن تورينو بحثاً عن مغامرة جديدة قد تقوده الى باريس سان جرمان الفرنسي بحسب التقارير، يبدو ابن الـ 36 عاماً جاهزاً لبدء موسمه الرابع مع «السيدة العجوز»، وهذا ما أكده السبت نائب رئيس النادي النجم التشيكي السابق بافل نيدفيد. وقال نيدفيد لشبكة «سكاي سبورتس» الإيطالية إن رونالدو «سيبقى معنا»، وذلك بعد مباراة ودية استعدادية فاز بها يوفنتوس على تشيزينا 3-1 بقيادة مدربه الجديد ــ القديم ماسيميليانو اليغري العائد للإشراف على الفريق بعد تجربة مخيّبة مع نجمه السابق أندريا بيرلو انتهت بالتنازل عن لقب الدوري المحلي لمصلحة الغريم إنتر بعدما احتكره «بيانكونيري» طوال تسعة مواسم متتالية.

وقال نيدفيد «رونالدو سيعود الى التمارين الاثنين وسيبقى معنا» للموسم المقبل الذي يبدأه يوفنتوس في 22آب، أغسطس حين يحلّ ضيفاً على أودينيزي في المرحلة الأولى من الدوري المحلي.

وسبق لنيدفيد نفسه أن أفاد في منتصف الشهر الحالي بأن النجم البرتغالي، المتوّج بلقب هدّاف كأس أوروبا رغم خروج بلاده من ثمن النهائي وتنازلها عن اللقب القاري، لم يُظهر أي مؤشر على رغبته في الرحيل.

وقال اللاعب الدولي السابق «كريستيانو في إجازة. ليس لدينا أيّ مؤشر من محيطه بأنه يريد الرحيل. ننتظر عودته في 25 تموز/يوليو كما هو مقرر».

وقد حامت الشكوك حول مستقبل عملاق تورينو لموسم إضافي، وهو الذي انضم إليه عام 2018 قادماً من ريال مدريد الإسباني، لثلاثة مواسم.

ولا يزال «سي أر 7» مرتبطاً مع البرتغالي، المتوّج بلقب هدّاف كأس أوروبا رغم خروج بلاده من ثمن النهائي وتنازلها عن اللقب القاري، بعدما فشل يوفنتوس في الاحتفاظ بلقبه بطلاً لـ«سيري أ»، وخروجه من دور الـ 16 من مسابقة دوري أبطال أوروبا، ليعود ويخطف بشقّ الأنفس في المرحلة الأخيرة بطاقة التأهل إلى المسابقة القارية الأمّ بحلوله رابعاً، مكتفياً بإحراز الكأس المحلية.

راجت شائعات عن إمكانية رحيل رونالدو الى باريس سان جرمان (ويب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3794

أفقيا

1- سياسي وأديب سوري راحل – 2- أغنية لودبع الصافي – فنانة لبنانية – 3- شهر هجري – للنداء – 4- نعم بالروسية – منطقة فرنسية تتميّز بالثروة الحرجيّة – 5- صفة إمرأة ذات ثبات ووقار وعفاف – ماركة سيارات – 6- اقترب – مقعد على ظهر الخيل – 7- اثارات عموديّة فرعونية – حاجز – 8- قادم – من الطيور – 9- ضمن – نوتة موسيقية – زاوية – 10- صحافي لبناني راحل

عمودياً

1- ماركة سيارات – نهر في أرمينيا – 2- العملاق – بصق من فمه – 3- دجّن الحيوان – كان في غاية اللؤم – خاصتي – 4- المنتصف – 5- حصن صليبي يُعرف بقلعة الشقيف – ماركة سيارات – 6- للتمنّي – عائلة شاعر وصحافي لبناني – 7- من الحيوانات – إثنان بالأجنبية – 8- من الطيور – مدينة فرنسية – من الأشجار – 9- عائلة مخرج سينمائي هندي راحل – نحفر البئر – شدّ على أسنانه غيظا – 10- ما يُدرك بالقوى الباطنة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سهل البقاع – 2- وي – حجّ – صراع – 3- رطل – يلب – ملّ – 4- الفرند – 5- يم – المرء – 6- صحف – شمّاس – 7- بنّ – عب – كمال – 8- نجابههم – بد – 9- ولو – فزي – 10- فريد الخازن

عمودياً

1- سور الصين – 2- هيطل – حنجور – 3- لفيف – الي – 4- اخّ – رم – عبود – 5- لجين – شبه – 6- لدّام – هلّ – 7- قصب – لاكم – 8- أر – سمسم – فا – 9- عام – أبرز – 10- علاء الدين

sudoku 3794

9			7			4		
8		5		2		1		3
2					8	5		
	9				4		3	
	6	8		1		7	4	
	1		8				2	
		9	1					6
6		7		4				8
		3			6			4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 3793

5	3	6	4	1	8	7	2	9
7	8	4	6	9	2	1	3	5
2	9	1	5	7	3	6	4	8
3	4	7	1	5	9	8	6	2
1	6	2	3	8	7	5	9	4
9	5	8	2	6	4	3	1	7
8	2	3	7	4	6	9	5	1
6	1	9	8	2	5	4	7	3
4	7	5	9	3	1	2	8	6

مشاهير 3794

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سياسي وزعيم هندي (1869-1948) قاوم الإستبداد الإنكليزي بواسطة العصيان المدني الشامل حتى الوصول الى الإستقلال. عاش حياة التواضع

7+3+1+5 = سحاب السماء ■ 10+11+6+9 = راقصة مصرية ■ 4+8+2 = ضلّ الطريق

حل الشبكة الماضية: **هانفريد رومك**

إعداد
نعوم مسعود

اخبار محلية

لبنان يبدأ رحلة الأولمبياد اليوم

التقى رئيس اللجنة الأولمبية اللبنانية الدكتور بيار جلخ يوم أمس أفراد البعثة اللبنانية من إداريين ولاعبين ولاعبات في مقرّ إقامتهم بالقرية الأولمبية في طوكيو، بحضور الأمين العام للجنة العميد المتقاعد حسان رستم ورئيس البعثة المهندس مازن رمضان. وبعد تهنئتهم على المشاركة، تمنى جلخ للرياضيين المشاركين التوفيق في المنافسات، آملاً أن يهدوا الانتصارات إلى الشعب اللبناني الذي

يعاني أصعب الأوضاع.

وتبدأ البعثة اللبنانية منافساتها في الألعاب الأولمبية عبر السبّاحة غابرييلا دويهي، التي تخوض عند الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم بتوقيت لبنان مسابقة الـ 200 متر حرّة. يذكر أن دويهي شاركت في أولمبياد ريو دي جانيرو في البرازيل عام 2016، وتعتبر مشاركة اليابان الثانية لها على المستوى الأولمبي.

اتحاد الكيوكوشنكاي يستكمل جدول بطولاته

نظّم الاتحاد اللبناني للكيوكوشنكاي بطولة بيروت وجبل لبنان للصغار، درجة ثانية 2021، في قاعة بلدية الغبيري الرياضية – طريق المطار، بحضور الأمين العام للاتحاد علي فواز وأمين الصندوق سوزان شامي، إضافة إلى رئيس لجنة بيروت وجبل لبنان قاسم العيتاوي ورئيس لجنة الحكام خضر منذر، بمشاركة أكثر من مئة لاعب ولاعبة من عشرة أندية تنافسوا في مختلف الأوزان والفئات العمرية.

البطولة نُظّمت وسط أبواب مغلقة أمام الجمهور للحدّ من انتشار فيروس كورونا. وفي النهاية وزّعت الجوائز على الفائزين.

الحدث

«بَيعة» الكاظمي - بايدن للعراقيين

الاحتلال يتحوّل... ولا ينسحب

تسعى الولايات المتحدة إلى انتزاع قبولٍ عراقي ما باحتلال أبدي لهذا البلد، بعد تغيير تسمية المهمّة الأميركية هناك إلى «قوّة استشارية» في الحرب ضدّ «داعش»، في ما يمثّل تحايلاً على مطلب الانسحاب، سيتمّ إعلانه اليوم رسمياً في لقاء جو بايدن - مصطفى الكاظمي. تحايلٌ يستهدف، على ما يبدو، «تسكيت» القوى المطالِبة بانسحاب كامل للاحتلال، فيما الغرض الحقيقي من إبقاء القوّات بتوصيفات أخرى، وفق ما تفضحه تصريحات المعارضة الجمهورية في الكونغرس، مواجهة إيران وحلفائها في العراق وسوريا. وهو الهدف الذي لا تتورّع قوى عراقية عن مجاراة واشنطن في العمل عليه، على أمل أن يساعدها ذلك في نزاعها السياسي مع حلفاء طهران

لا يُلبّي مثل هذا التغيير في طبيعة المهمّة الأميركية متطلّبات قرار مجلس النواب العراقي (أ ف ب)

حسين إبراهيم

حصلت قوّات الاحتلال الأميركي للعراق على اسم جديد لها، هو "قوّة استشارية" في الحرب ضدّ تنظيم "داعش"، في محاولة ماكرة لتلطيف الوجه القبيح للاحتلال في عيون العراقيين، الذين يعانون الأمرّين هذه الأيام. هذا ما يمكن استشفافه من خلاصة المحادثات التقنية الأميركية - العراقية ضمن الحوار الاستراتيجي بين البلدين حول انسحاب القوّات القتالية الأميركية، والتي يُفترض أن يعلنها الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي لواشنطن، اليوم. مهامّ القوّة الجديدة تتضمّن تقديم الدعم الجوّي واللوجستي والاستشاري ومعلومات استخباراتية واستطلاعية للقوّات العراقية في حربها على تنظيم "داعش"، لكنّ ذلك التوصيف لا يعكس الحقيقة كاملة، فبيان "البنتاغون" عن المحادثات التقنية التي قادها عن الجانب العراقي مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، أشار إلى أن "الجانبين أكدا حاجة القوّات الأميركية إلى أن تتمكّن بأمان من دعم قوّات الأمن العراقية".

هذه العبارة الأخيرة - على رغم خُلوّ البيان من أيّ إشارة إلى إيران بالاسم - تشير إلى حاجة قوّات الاحتلال إلى حماية نفسها ممّا تعتبره واشنطن تهديداً تُمثّله طهران والفصائل المتحالفة معها في العراق. والتلميح هنا إلى التحدّي الجديد الذي ولّدته سلسلة هجمات بالطائرات المسيّرة على قواعد أميركية خلال الشهر الماضي. لكن ما لا تقوله الإدارة لعدم إحراج حلفائها العراقيين، تفضحه المعارضة الجمهورية التي تلوم بايدن حتى على "سحب القوّات القتالية"، ما دامت الفصائل المتحالفة مع طهران موجودة في العراق. وفي هذا الإطار، يعتبر زعيم الأقلّية في مجلس الشيوخ، ميتش مكونيل، أن "الوقت الراهن ليس هو الوقت المناسب لكي يتظاهر الأميركيون أو العراقيون بأن مهمّتنا المشتركة انتهت"، وذلك في ضوء استمرار وجود "داعش" في العراق وسوريا، وكذلك الفصائل الموالية لإيران.

على أيّ حال، لا يُلبّي مثل هذا التغيير في طبيعة المهمّة الأميركية متطلّبات قرار مجلس النواب العراقي بإخراج القوّات الأميركية من البلاد، والذي جرى التصويت عليه غداة اغتيال الشهيدَين القائدَين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس في الثالث من كانون الثاني 2020. ويعكس التباين بين قرار مجلس النواب وما يجري التفاوض عليه حالياً، واقعاً قائماً عماده أن ليس جميع القوى العراقية تريد انسحاباً أميركياً تامّاً من البلاد، حتى في داخل ما يُسمّى "البيت الشيعي"، بل إن البعض يرغبون في بقاء نوع من الوجود الأميركي الدائم، من أجل إقامة "توازن" مع نفوذ طهران التي يرون أنها تدعم خصومهم السياسيين، خاصة في ظلّ اقتراب موعد الانتخابات المبكرة المقرّرة في العاشر من تشرين الأول المقبل، والتي إذا أرجئت، ستُجرى في موعدها الدوري في ربيع 2022. ولذلك، من المتوقّع أن يشهد العراق سجالاً حادّاً بعد عودة الكاظمي من واشنطن، بالنظر إلى استمرار وجود معارضة قوية لبقاء أيّ جندي أميركي في بلاد الرافدين.

وفي هذا السياق، يؤكد النائب عن "تحالف الفتح"، كريم عليوي، "رفض بقاء قوّات الاحتلال جملة وتفصيلاً". وإذ يعتبر، في حديث إلى "الأخبار"، أن "الحوار أمر ضروري ونحن نرحّب به"، فإنه يرى أن" بقاء القوّات الأميركية مصدر قلق مستمرّ، فالأميركيون يتدخّلون بشكل سافر في الشؤون العراقية وينتهكون سيادتنا. والمجتمع الدولي يعتبر العراق دولة محتلّة وليس دولة مستقلّة". ويلفت عليوي إلى "أننا في مجلس النواب أدلينا بدلونا، وتمّ التصويت على خروج القوات الأميركية من العراق، ولا يوجد أيّ قرار آخر. أمّا المفاوضات، فهي أمر طبيعي من أجل وضع آلية الانسحاب والإسراع به". في المقابل، لا يبدو موقف "تيار الحكمة الوطني" - الذي يتزعّمه عمار الحكيم -، مثلاً، بالحدّة نفسها، على رغم أنه يعكس تناغماً مع "تحالف الفتح" في بعض الأساسيات. ويقول عضو المكتب السياسي للتيار، فادي الشمّري، في حديث إلى "الأخبار"، إن "الحاجة إلى القوّات الأجنبية انتفت، والبرلمان العراقي قال كلمته في قراره التاريخي بإخراج القوّات الأجنبية من البلاد بعد الجريمة الرعناء التي قام بها الأميركي ضدّ ضيوف العراق وقائد الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس"، لكنه يوضح "أننا تَركنا تقدير أهمية وجود مدرّبين أو استشاريين ضمن إطار مهمّة التحالف الدولي، إلى الحكومة العراقية والقيادة العسكرية، على أن تكون هناك شفافية كاملة في ما يتعلّق بالأعداد والمعلومات وأماكن التواجد وقضايا أخرى أوضحنا فيها وجهة نظرنا للحكومة". ولا يخفي الشمّري دعم "الحكمة" لأن يكون ثمّة "تعاون أمني بين البلدين، شرط احترام سيادة العراق وعدم التدخّل في شؤونه الداخلية"، فضلاً عن تكثيف التعاون العلمي والاقتصادي والثقافي. ويُبدي رضى تيّاره عن أداء الوفد الحكومي العراقي في محادثات واشنطن، معتبراً أن الوفد ذهب إلى هناك وهو "مُحمّل بما ينسجم مع مطالبنا ومطالب شركائنا السياسيين. والمؤشّرات من هناك أن فريقنا المفاوض قد نجح في وضع قائمة الأولويات وتحديد موعد الانسحاب النهائي، وأغلب الظن سيكون في 31 كانون الأول من هذا العام. وإذا ما حصل ذلك فإنه سيكون انتصاراً كبيراً للعراق وللرؤية التي نحملها وأقنعنا شركاءنا بها".

مع هذا، جاء موقف الكاظمي الذي أدلى بحديث إلى الكاتب في صحيفة "واشنطن بوست"، ديفيد إغناتيوس، عشيّة زيارته لواشنطن، مختلفاً، إذ تحدّث صراحة عن استمرار الحاجة إلى "دعم في مجال الاستخبارات والتدريب وبناء القدرة والمشورة" من قِبَل الأميركيين. لكنّ الكثير من تفاصيل ما يجري على طاولة المحادثات لا تزال غير معلنة، ومن ذلك عدد الجنود الذين سيبقون في العراق، علماً أن العدد الحالي المُعلَن هو 5200 جندي. كما لم تتضمّن التسريبات أيّ كلمة عن القواعد الأميركية، وعلى رأسها قاعدة عين الأسد، والقاعدة العسكرية في مطار أربيل، والتي يقيم تحت جناحها مركز تجسّس إسرائيلي. أيضاً، ثمّة تساؤل حول ما إذا كان الأميركيون سيستمرّون في استغلال نزوع بعض القوى "الكردية" إلى الانفصال، على رغم فشل المشروع الانفصالي بعد الاستفتاء الذي جرى على استقلال "كردستان" في 25 أيلول 2017. باختصار، حتى الأميركيون لا يتحدّثون عن انسحاب، بل عن بقاء عدد من الجنود إلى أمد غير محدّد. كما يحرصون على توكيد الاختلاف بين حالتَي العراق وأفغانستان عند المقارنة بينهما؛ ففي الثانية تُنفّذ الولايات المتحدة انسحاباً لا يستثني إلّا بضع مئات من الجنود الذين تنحصر مهمّتهم في حماية السفارة الأميركية في كابول ومطار المدينة، بينما في حال العراق، تجري إعادة صياغة للدور، الذي سيتركّز في المرحلة المقبلة على ما تَعتبره واشنطن تهديداً تمثّله الطائرات المسيّرة، والتي تستند إلى تكنولوجيا متطوّرة إيرانية الصنع، يسعى الأميركيون للعثور على حلول لها.

> الكثير من التفاصيل لا تزال غير معلَنة ومن ذلك عدد الجنود الذين سيبقون في العراق

استنفار جمهوريّ في وجه بايدن: ترْك العراق «خطيئة»

تتزايد، يوماً بعد يوم، حدّة المعارضة الجمهورية لخطّة جو بايدن سحب القوّات القتالية من العراق، أو تحويلها إلى «قوّة استشارية»، بوصف ذلك استكمالاً لنهج من "الهشاشة" لا يبدو كفيلاً بردع إيران وحلفائها، بحسب ما ينظّره الجمهوريون

كما كان متوقّعاً، أبدى الجمهوريون في الكونغرس معارضة لقرار إدارة الرئيس جو بايدن سحب القوّات القتالية من العراق، أو تحويلها إلى ما ارتأت تسميتها بـ"القوة الاستشارية". الردّ الجمهوري، الذي جاء في الأساس على لسان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، يُعدّ حلقة جديدة في مسلسل الرفض الذي يعيد الجمهوريون إنتاجه في وجه المقاربة التي يعتمدها بايدن في المنطقة. إذ كانوا قد أعلنوا سابقاً رفضهم طريقة ردّه "غير الكافية" على الهجمات التي تعرّضت لها القوّات الأميركية في سوريا والعراق، أخيراً، بل إن هؤلاء يذهبون إلى حدّ اعتبار أن التهديد المتزايد في هذين البلدين، بما في ذلك سلسلة من هجمات الطائرات بدون طيار، يعكس الضغط الذي تمارسه طهران على واشنطن من أجل سحب قوّاتها من العراق.

ومن هذا المنطلق، يرفض العديد منهم التحرّكات التي تُخاض ضمن أروقة الكونغرس، من أجل سحب تصاريح الحرب القديمة، خصوصاً تلك التي جرى التصديق عليها في عام 2002، تمهيداً للعدوان على العراق في حينه. وربطاً بقرار بايدن الأخير، اعتبر المشرّعون الجمهوريون في "الكابيتول" أن "إنهاء المهمّة القتالية فكرة سيّئة، بينما يواصل تنظيم داعش، والوكلاء المدعومون من إيران، تهديد سيادة العراق". وقال ماكونيل: "بينما نشاهد أفغانستان تنحدر إلى الفوضى، وداعش يواصل الهجوم في العراق وسوريا، الآن ليس الوقت المناسب للولايات المتحدة، أو العراق، للتظاهر بأنّ مهمّتنا المشتركة قد انتهت". من جهتها، أعربت السناتور الجمهورية، جوني إرنست، عن قلقها الشديد "بشأن سحب جميع قوّاتنا من دون وجود خطّة انسحاب قوية جيّدة"، متسائلة: "كيف سنردّ على تصاعد الإرهاب؟".

وكان الجمهوريون قد دعموا، إلى حدّ كبير، ضربات بايدن التي شنّها في سوريا والعراق، ردّاً على الهجمات التي تعرّضت لها قوّاته، لكنّهم حثّوه على تطوير استراتيجية لطرد "الجماعات الإرهابية" من هذين البلدين إلى الأبد. وجاءت دعوتهم هذه بينما ألغى مجلس النواب، أخيراً، تصاريح الحرب القديمة على العراق، فيما من المتوقّع أن يحذو مجلس الشيوخ حذوه في وقت لاحق من هذا العام، إن كان من خلال تبنّي القرار ذاته، أو قرار آخر أكثر صرامة، قدّمه ثلاثة أعضاء في المجلس، يتطرّق أيضاً إلى وضع قيود على مبيعات الأسلحة. وقد جادل بعض الجمهوريين بأن إلغاء هذه التراخيص سيعيق بلا داع قدرة بايدن على ملاحقة "الجماعات الإرهابية" في العراق، علماً أن الإجراءات المذكورة تمّ تبنّيها، في البداية، للسماح بعملٍ عسكري في حرب الخليج الأولى، واستُخدمت لاحقاً للإطاحة بحكومة صدّام حسين.

أكثر من ذلك، يَعتبر نوّاب الحزب الجمهوري أن "بايدن لم يستجب بقوّة كافية للهجمات المدعومة من إيران على الأفراد الأميركيين". وبينما يواصلون انتقاد هشاشة النهج الذي يعتمده بايدن في المنطقة، نقل موقع "بوليتيكو" عن السناتور جيم إينهوفي من أوكلاهوما، أكبر جمهوري في لجنة القوّات المسلّحة في مجلس الشيوخ، قوله إنه "لا يمكن التسامح مع استمرار هجوم الميليشيات المدعومة من إيران على الأفراد الأميركيين في العراق". وأضاف: "يجب على الرئيس بايدن أن يطرح استراتيجية حقيقية لردع هذه الهجمات وإنهائها، بدلاً من الاستمرار في نهجه المتّسم بالحدّ الأدنى، والذي يفشل في ردع إيران أو ميليشياتها ويعرّض حياة الأميركيين لخطر متزايد".

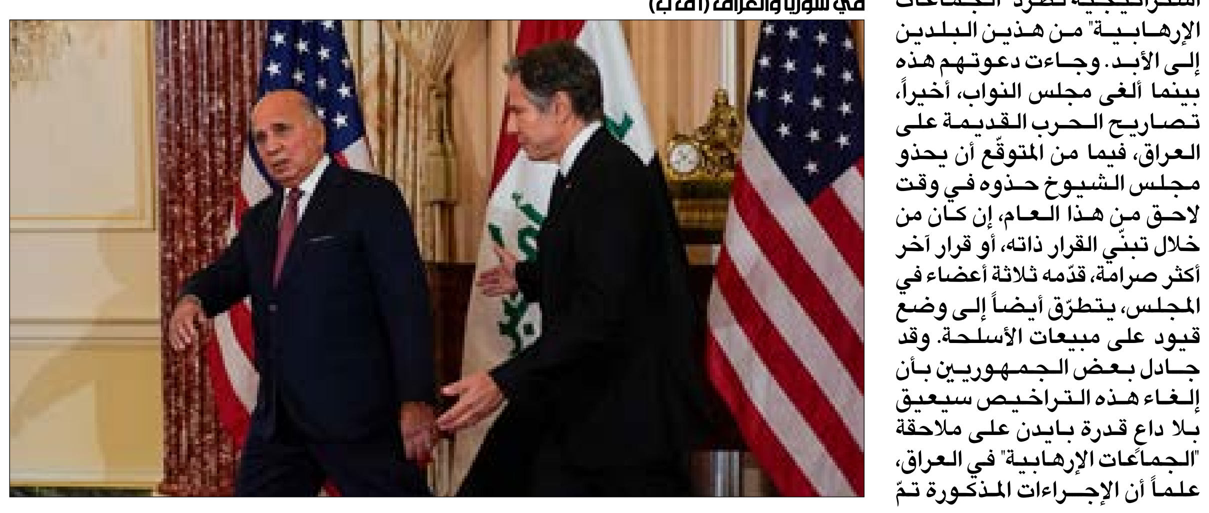
كان الجمهوريون قد دعموا إلى حدّ كبير ضربات بايدن التي شنّها في سوريا والعراق (أ ف ب)

في هذه الأثناء، كشف ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبَين، النقاب عن تشريع جديد يستهدف استعادة سلطات الحرب من السلطة التنفيذية، وتوفير رقابة أقوى على مبيعات الأسلحة الأجنبية. ويواجه التشريع الجديد احتمالات كثيرة قبل أن يصبح قانوناً، لكنّه يمثّل أحدث الجهود وأكثرها شمولاً، حتى الآن، من المشرّعين الذين يسعون لمنح الكونغرس دوراً أكبر في تقرير كيفية استخدام القوّة العسكرية الأميركية في جميع أنحاء العالم. ويأتي ذلك فيما من المتوقّع أن تؤيّد إدارة بايدن إلغاء ترخيص عام 2002 لاستخدام القوّة العسكرية، على اعتبار أنه لم يَعُد ضرورياً. مشروع القانون، الذي قدّمه السناتور الديمقراطي كريس مورفي، والسناتور المستقلّ بيرني ساندرز، والسناتور الجمهوري مايك لي، من شأنه أن يُصلح "قانون سلطات الحرب"، ليطلب تفويضاً من الكونغرس بـ"الأعمال العدائية" في غضون 20 يوماً، فيما سيتمّ قطع تمويل العمل العسكري غير المصرّح به. كذلك، سيتطلّب الأمر من الكونغرس التصويت للموافقة على مبيعات الأسلحة الأجنبية التي تتجاوز 14 مليون دولار. ويتطلّع المشرّعون، أيضاً، إلى إعادة كتابة تفويض الحرب لعام 2001، والذي تمّ تمريره في الأيام التي تلت هجمات 11 أيلول 2001 الإرهابية، على الرغم من اعترافهم بأن المسّ بهذا التفويض - الذي استشهدت به إدارات متعدّدة للقيام بعمل عسكري في جميع أنحاء العالم - يُعدّ تحدّياً كبيراً. ويعارض العديد من الجمهوريين إلغاء تفويض الحرب لعام 2002، بحجّة أنّه "لا ينبغي تقييد يدَي الرئيس، في وقت تتعرّض فيه القوّات والأفراد الأميركيون للهجوم في العراق من قِبَل الميليشيات المدعومة من إيران".

(الأخبار)

> كشف أعضاء في مجلس الشيوخ النقاب عن تشريع جديد لاستعادة سلطات الحرب

يبدو أن جزءاً من الموظفين سيضطرّون إلى تقديم استقالات مبكرة إجبارية أملًا في عدم فقدان المعاش والامتيازات (أ ف ب)

فلسطين

مصر تستأنف اتصالاتها مع غزّة

المقاومة نحو تصعيد متدرّج

غزة ـ رجب المدهون

بعد هدوء نسبي خلال أيّام عيد الأضحى، اتّخذت فصائل المقاومة الفلسطينية قراراً بإعادة تسليط الضغوط على العدو الإسرائيلي على طول حدود قطاع غزة، وذلك للدفع قُدُماً بالمباحثات الجارية حول الملفّات المتعلّقة بالقطاع، وخصوصاً الوضعين الإنساني والاقتصادي. وخلال اليومين الماضيين، رُصدت عمليات إطلاق بالونات حارقة شمال القطاع ووسطه، فيما لم تتحدّث وسائل الإعلام العبرية عن أضرار أو حرائق جرّاء هذه العمليات.

وعلمت "الأخبار"، من مصادر فلسطينية، أن الفصائل تتّجه خلال الأيام المقبلة نحو تصعيد تدريجي مع الاحتلال، سيبدأ بإطلاق البالونات المتفجّرة، فيما تدرس المقاومة تفعيل أدوات ضغط جديدة، بما فيها مسيرات على طول الحدود، ضمن فعّاليات "مسيرات العودة الكبرى" التي انطلقت منتصف عام 2017 الماضي واستمرّت قرابة عام ونصف عام.

ويأتي هذا التوجّه مع استمرار سلطات الاحتلال في تشديد الإجراءات على معابر قطاع غزة. إذ منعت، أمس، إدخال 25 شاحنة محمّلة بالوقود لمصلحة محطّة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع، بحجّة عدم حصولها على إعفاء ضريبي، فيما تُواصل منع إدخال عشرات الأصناف والمواد الخام. وأكّد المدير العام للمعابر في وزارة الاقتصاد في غزة، رامي أبو الريش، أن حكومة العدو تمارس سياسة "ليّ الذراع" تجاه القطاع، وتسمح بدخول 30% فقط من البضائع، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل المواجهة العسكرية الأخيرة، لافتاً إلى أن الاحتلال يواصل منْع إدخال المواد الخام ومواد البناء.

وفي الإطار نفسه، علمت "الأخبار" أن المصريين استأنفوا أخيراً مباحثاتهم مع حركة "حماس"، في وقت تضغط فيه الحركة لكسر محاولات العدو فرض شروطه عبر تضييق الخناق على المواطنين في غزة، والاستمرار في ربط ملفّ الإعمار وتحسين الواقع الاقتصادي والإنساني في غزة، بملفّ الجنود الأسرى لدى المقاومة. وتتزامن الاتصالات الجديدة مع عودة الوفد الهندسي المصري إلى القطاع لاستئناف عمليات إزالة ركام الدمار الذي خلّفه العدوان، فيما أعلنت وزارة الأشغال العامة في غزة أن عمليات إزالة الركام ستكتمل بعد شهر تمهيداً لانطلاق المرحلة الثانية من الإعمار. ولا تزال المرحلة الثانية عالقة في ظلّ استمرار منْع الاحتلال إدخال المواد الخام ومواد البناء إلى غزة منذ أكثر من شهرين ونصف شهر، في حين تأمل جهات مانحة، وخاصة دولة قطر، في حلحلة سياسية للمباشرة في عملية الإعمار، بعد تعهّد الدوحة بدفع 500 مليون دولار في هذا السبيل.

على خطّ موازٍ، يعقد مجلس الأمن الدولي، يوم الأربعاء المقبل، جلسة يناقش فيها انتهاكات سلطات العدو الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، وملفّ الأسرى. ويأتي هذا بعد إرسال مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، مذكّرة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة، دعا فيها "المجتمع الدولي" إلى تحمّل مسؤولياته تجاه القضية الفلسطينية، والضغط على سلطات الاحتلال لاحترام القانون في الأراضي الفلسطينية.

إلى ذلك، يواصل 14 أسيراً في معتقلات العدو الإسرائيلي إضرابهم المفتوح عن الطعام، رفضاً لسياسة الاعتقال الإداري. والأسرى المضربون عن الطعام، هم: سالم زيدات، محمد عمر، مجاهد حامد، محمود الفسفوس، كايد الفسفوس، رأفت الدراويش، جيفارا النمورة، ماهر دلايشة، علاء الدين خالد علي، أحمد عبد الرحمن أبو سل، محمد خالد أبو سل، حسام تيسير ربعي، فادي العمور وأحمد حسن نزال. وهم موزّعون على معتقلات النقب، وريمون، وعوفر، ومجدو. وتأتي هذه الإضرابات في ظلّ استمرار سلطات الاحتلال في تصعيد سياسة الاعتقال الإداري، وتحديداً منذ شهر أيّار المنصرم، علماً أن معظم الأسرى الإداريين، البالغ عددهم نحو 450، هم أسرى سابقون أمضوا سنوات في السجون الإسرائيلية.

> يواصل 14 أسيراً في معتقلات العدوّ الإسرائيلي إضرابهم المفتوح عن الطعام

مصر

يترقّب آلاف العاملين في الوظائف الحكومية في مصر طردهم قريباً من أعمالهم، بموجب التعديلات التي أقرّها البرلمان على «قانون الفصل بغير الطريق التأديبي»، والتي تنتظر إمضاءها من قِبَل الرئيس عبد الفتاح السيسي لبدء العمل بها. تعديلاتٌ يمكن وصفها بأنها أقرب إلى «قانون اجتثاث» يستهدف «تطهير» القطاع العام من المنتمين إلى جماعة «الإخوان المسلمون» أو حتى المؤيّدين لها والمتعاطفين معها، وذلك لمجرّد الشبهة، فيما تنذر البنود الفضفاضة التي يحتويها القانون بأن عملية «جزّ العشب» ستطال كلّ من لا ترتضيه الحكومة

استعدادات لـ «تطهير» القطاع العام: قانون «اجتثاث الإخوان» يتربّص بالآلاف

يبدو أن جزءاً من الموظفين سيضطرون إلى تقديم استقالات مبكرة إجبارية أملاً في عدم فقدان المعاش والامتيازات (أ ف ب)

القاهرة ـ **رمزي باشا**

قبل ساعات من إقرار مجلس النوّاب التعديلات التي أُدخلت على قانون الفصل، بغير الطريق التأديبي، من الوظائف الحكومية، كان الفنّان هاني كمال، رئيس الإدارة المركزية للشؤون الثقافية في «الهيئة العامّة لقصور الثقافة»، يطلّ عبر شاشة قناة «إكسترا نيوز» التي تديرها المخابرات، متحدّثاً عن شؤون الوزارة. لكنّ الرجل الذي ظهر على الهواء لوقت قليل، خُذفت فقرته، وفصل رئيس تحرير البرنامج والمعدّ المسؤول عن استضافته، بقرار فوري من نائب مدير القناة، أحمد الطاهري، بسبب اتهام القائمين على البرنامج باستضافة شخصية «إخوانية». سبق لهاني كمال أن عمل كمتحدّث رسمي لوزارة التربية والتعليم إبّان عام حُكم «الإخوان»، لكنّ الفنّان الذي يعمل في التمثيل أيضاً، بات اليوم موظّفاً مسؤولاً في وزارة الثقافة، وحصل على ترقيات عدّة بحُكم الأقدمية والجدارة. ومع ذلك، ظلّ اتهام الانتماء إلى الجماعة يلاحقه. وعلى رغم أن قانون الفصل الذي سيُطبَّق على القطاع الحكومي لا يشمل القنوات الخاصة التي تديرها المخابرات، إلّا أن ما حدث لكمال يعبّر بوضوح عمّا ينتظر آلاف الموظّفين خلال الفترة المقبلة، بعد تصديق السيسي على القانون ونشره في الجريدة الرسمية ليدخل حيّز التنفيذ.

في السنوات السبع الماضية، عملت المخابرات على تصفية العاملين فيها، عبر استبعاد مَن ارتبطوا منهم بالعمل مع جهات إعلامية «إخوانية» بشكل مباشر أو حتى مع منظّمات حقوقية، سواءً بإجبارهم على الاستقالة أو استبعادهم بقرارات فورية. وفوق ذلك، بقي اتّهام التعاطف مع «الإخوان» يلاحق كثيرين منهم، ويمنع إعادتهم إلى العمل مرّة أخرى، في انتظار الموافقة الأمنية التي تستغرق أحياناً شهوراً طويلة، للتأكّد من أن الشخص المرشّح للعمل في

> **تنطوي نصوص القانون على تعميم يشي بإمكانية توسيع دائرة الفصل السريع**

جهاز تديره المخابرات ليس مطلوباً هو، أو أيّ من أقاربه من الدرجة الأولى، في قضايا لها علاقة بـ«الإخوان»، كما ليست لهم مواقف سابقة في تأييد «الجماعة»، ولذا جرى التوسّع في عملية مراجعة حسابات مواقع التواصل الاجتماعي والتغريدات التي كُتبت عليها في أوقات سابقة. وعلى رغم أن الدولة أوقفت التعيينات الرسمية منذ نحو 3 سنوات بشكل شبه كامل مع استثناءات قليلة، إلّا أن هذه الاستثناءات لا تسمح بالتعيين إلّا بعد الموافقة الأمنية التي تأتي من المخابرات والأمن الوطني بشكل مباشر، بحسب طبيعة جهة العمل. وعلى هذا النحو، توسّعت عملية الإقصاء بناءً على الخلفيات السياسية، ليس من الوظائف الحكومية فقط، ولكن أيضاً من شركات القطاع الخاص التي تتعامل مع الحكومة ورجال الأعمال الذين فضّلوا تنفيذ التوجيهات الحكومية من دون أن تكون مفروضة عليهم، تجنّباً لأيّ مشكلات محتملة.

وبعد مرور أكثر من 8 سنوات على الإطاحة بحُكم «الإخوان»، لا يزال النظام بأكمله يُلقي بمشاكله كافّة على العام الوحيد الذي حكمت فيه الجماعة، بما فيها مشكلة الموظفين الحكوميين الذين تمّ تعيين الآلاف منهم خلال فترة الاضطرابات الواقعة بين عامَي 2011 و2014، في الوقت الذي كان معظمهم موجودين بالفعل في وظائفهم، ولكن بعقود مؤقّتة لا تمنحهم حقّ الاستمرار في الوظيفة حتى سنّ التقاعد وتُسهّل من إجراءات فصلهم. كذلك، وفي تبريره لحوادث القطارات المتكرّرة مثلاً، فصّل وزير النقل، كامل الوزير، أن يتّهم «الإخوان» بالمسؤولية عنها، في ظلّ عدم قدرته على فصل الموظفين المنتمين إلى الجماعة التي صنّفتها الحكومة «إرهابية»، وهو ما يمثّل السبب الرئيسي وراء الإسراع في تمرير التعديلات، بعدما أكّد الوزير القادم من الجيش أنه لا يملك سوى إقصاء «الإخوانيين» من مناصبهم القيادية ومنحهم مناصب هامشية للحدّ من صلاحياتهم. وبموجب التعديلات الجديدة على القانون الخاص بالفصل عبر المسار غير التأديبي الذي يستغرق أشهراً وربّما سنوات، سيكون من حقّ الحكومة فصْل مَن تراه متعاطفاً مع الجماعة أو منتمياً إليها أو متّهماً بـ«الإرهاب»، من دون الحاجة حتى إلى الإدانة الكاملة.

على أن نصوص القانون تنطوي على تعميم يشي بإمكانية توسيع دائرة الفصل السريع، وفق ما توحي به عناوين فضفاضة من قبيل "فقدان الثقة والاعتبار"، و"الإخلال بالواجبات الوظيفية بما يضرّ بمرافق الدولة"، بالإضافة إلى "فقدان سبب أو أكثر من أسباب صلاحية شغل الوظيفة"، وهي عبارات يمكن إسقاطها على العديد من الموظفين، خاصة في ظلّ غياب آلية تُحقّق واضحة، باستثناء اعتبار إدراج العامل على "قائمة الإرهابيين" بمثابة "قرينة"، على رغم أن عشرات الأشخاص نجحوا في الحصول على أحكام ببطلان إدراج أسمائهم بعد وضعها على هذه القائمة التي تسلب الشخص العديد من حقوقه الرئيسة. هكذا، سيكون هاني كمال وآخرون غيره ممّن يشعر النظام بعدم الرضى عنهم، مطارَدين بموجب القانون الجديد، خاصة أن شرط "فقدان الثقة والاعتبار" يمكن العمل على تحقيقه في أيّ شخص، بناءً على مواقف سابقة مُسجّلة له، سواء تلفزيونية أو كتابية. كما أن مفهوم "الإخلال بواجبات الوظيفة" يواجه المئات من الموظفين الحكوميين يومياً، والذين يهملون متطلّبات عملهم.

وفي وقت تستعدّ فيه الحكومة لبدء العمل فور تصديق السيسي على القانون، في ظلّ وجود قوائم لآلاف العاملين الذين يُنتظر أن تُصدر بحقّهم قرارات الفصل، يبدو أن جزءاً منهم سيضطرون إلى تقديم استقالات مبكرة إجبارية أملاً في عدم فقدان المعاش والامتيازات التي سيُحرمون منها في حال فصلهم. وينذر ذلك بمشكلة كبيرة في بعض القطاعات، ومن بينها القطاع الطبّي، بالنظر إلى وجود العديد من أسماء الأطبّاء المتّهمين بالانتماء إلى الجماعة أو التعاطف معها، ومن بينهم قيادات في النقابات الفرعية والنقابات العامّة. وفي مقابل التأنّي في تطبيق القانون في بعض القطاعات تجنّباً للأزمات، سيكون هناك استعجال في قطاعات أخرى، من مثل قطاع السكة الحديد، وبعض شركات قطاع الأعمال العام، خاصة تجاه الموظفين الذين اشتُهروا بتشجيع زملائهم على الإضراب والاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، ولا سيما في شركات الغزل في المحلة وبعض الشركات الكبرى في القاهرة.

اليمن

قوّات صنعاء تشدّد عملياتها في محيط مأرب

اعترفت قوات هادي بتعرّضها لهجوم واسع في مختلف جبهات مأرب (أ ف ب)

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

وسط تراجع قوّات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في الجبهتَين الغربية والشمالية الغربية لمدينة مأرب، تمكّن الجيش اليمني و«اللجان الشعبية»، خلال الساعات الماضية، من إحراز تقدّم لافت في تخوم المدينة. ووصفت مصادر محلّية المعارك التي تدور منذ صبيحة السبت بين الطرفين بـ«الطاحنة»، مؤكّدة أن الجيش و«اللجان» تقدّما في أكثر من اتّجاه على حساب قوّات هادي، وأن مسار العمليات العسكرية اتّسع من البَلَق القبْلي (جنوب غرب) حتى أطراف الطلعة الحمراء وذات الراء والعطيف وصولاً إلى خطّ الأنبوب غرباً، لتمتدّ المواجهات، أيضاً، إلى محيط مدينة أسداس، مركز مديرية رغوان، شمال غرب مركز المحافظة. واعترفت قوات هادي بتعرّضها لهجوم واسع في مختلف جبهات مأرب، لكنّها تحدّثت عن صدّ الهجوم من أربعة محاور. وقالت مصادر مقرّبة منها إن الإسناد الجوّي السعودي ساهم في تماسك الكثير من مواقعها.

في المقابل، أكّدت مصادر الجيش و«اللجان» تقدُّمهما في الأطراف الشرقية للطلعة الحمراء، نحو محيط تُبّة المقهوي والطريق الرابط بين مديرية صرواح ومدينة مأرب، لافتة إلى تمكّنهما من نقل مسار المواجهات إلى مواقع متقدّمة في ذات الراء والتباب المقابلة لها غرب المدينة. وبالتوازي مع ذلك، وفي ردّ على التصعيد الجوّي السعودي، المتمثّل في أكثر من 30 غارة استهدف معظمها مناطق التماس في الجبهتَين الغربية والشمالية الغربية، شنّ الجيش و«اللجان» هجوماً عنيفاً بصواريخ «الكاتيوشا» على مواقع قوّات هادي ومليشيات حزب «الإصلاح» في البَلَق الأوسط وفي محيط مركز المحافظة. كما أفادت مصادر محلّية بتعرّض مقرّ المنطقة العسكرية الثالثة التابعة لقوّات هادي، والواقع في قاعدة صحن الجنّ العسكرية، مساء السبت، لهجوم صاروخي، استهدف، بحسب المصادر، اجتماعاً لمناقشة سير المعارك، وآليات توزيع تعزيزات عسكرية وصلت من أبين وشبوة. وفي الاتّجاه نفسه، استهدفت قوّات صنعاء تجمّعاً لقوات هادي في منطقة مفرق السدّ جنوب مدينة مأرب بطائرة مسيّرة، بالتزامن مع شنّها هجوماً بعدد من الطائرات المُسيّرة والصواريخ الباليستية على مواقع عسكرية في المناطق الجنوبية للسعودية.

وجاءت كلّ هذه التطوّرات في وقت تمكّن فيه الجيش و«اللجان»، مساء السبت، من تأمين منطقة الغيلة، مركز مديرية ناطع، شرق محافظة البيضاء، واستعادة آخر عقبة في المديرية نفسها.

> **استكملت قوات صنعاء سيطرتها على مديرية ناطع شرق محافظة البيضاء**

وفيات

ينعى المركز المدني للمبادرة الوطنية

فارس ساسين

العضو المؤسس في المركز
كان فارس المواطن اللبناني بالقول والفعل.

يتقدم آل قباني
بجزيل الشكر والتقدير لكل
من ساهم في تقديم التعازي
والحضور ... بوفاة المغفور له
بإذن الله المرحوم
باسم صالح قبّاني

www.al-akhbar.com
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار
al-akhbar
هاتف 01/759500 - واتساب 71/513571 - فاكس 01/759597

إعلانات رسمية

تبليغ

الموضوع: تبليغ مجهولة محل الإقامة ورقة دعوة صادرة عن محكمة صيدا الشرعية الجعفرية موجهة الى كرستين جوسلين من التبعه الالمانية (مجهولة محل الاقامة) في الدعوى المقامة عليك من باسم فضل حجازي بمادة اثبات طلاق اساس 2021/154/313 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الخميس في 2021/09/02 فيقتضي حضورك او إرسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة لإستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغة حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً تحريراً في 2021/07/19.

رئيس القلم هشام فحص

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب محمود ابراهيم عباس وكيل موسى حيدر عواد سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 4479 الحدث.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب محمد سعدون سعدون وكيل فادي احمد نجا سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 3664 حمانا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب اميل ومنصور وزهير امين ضو سندات ملكية بدل ضائع للعقار 183 القرية.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب ايلي انطوان صقر وكيل عوض حليم الرومي براضعي سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 1102 كفرشيما.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا طلب شربل ومارون وايلي وجرجس يوسف الاسمر سندات ملكية بدل ضائع للعقار 369 راس الحرف.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه طلب ريال نزيه علامه وكيل زكريا يحي الكعكي لموكلته رانيه عادل علم الدين وكيلة ريا عادل علم الدين سند تمليك بدل ضائع للعقار 33 عبيات.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

تعلن مستشفى تبنين الحكومي عن إجراء مناقصة عمومية ثانية لزوم شراء المعدات والمستلزمات التالية حسب الأصول القانونية: (مستلزمات الأشعة - مستلزمات المختبر - مستلزمات طبية - مستلزمات الأدوية - الأمصال - خيطان العمليات - فحوصات الأنسجة - مستلزمات ومعدات لبنك الدم - مستلزمات عمليات العيون - مستلزمات عمليات العظم - مستلزمات عمليات المسالك البولية - مستلزمات عمليات العامود الفقري والدماغ - معدات ومستلزمات طبية لجراحة المنظار - مستلزمات التعقيم - القرطاسية - المطبوعات - مواد الصيانة - مستلزمات المطبخ - التعاقد لصيانة أجهزة المعلوماتية والأشعة والمختبر والعمليات والعناية الفائقة والمصاعد والمولدات وUPS و RO و Softener - مستلزمات ومعدات قسم الطوارئ - شاريو توزيع الأدوية - مستلزمات ومعدات قسم تمييل القلب - مستلزمات ومعدات قسم العناية الفائقة القلبية - شاريو الطوارئ - طاولة طعام - أسرة مرضى - جهاز تصوير صوتي - مستلزمات قسم الغسيل - الملبوسات والبياضات - الغازات الطبية - مفروشات لقاعات الانتظار - معدات ومستلزمات مختبر PCR.

آخر مهلة لتقديم العروض الساعة الثانية عشر من تاريخ 2021/08/02 على أن تفض العروض بتاريخ 2021/08/03 الساعة الثانية عشر في مبنى المستشفى.

رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة مستشفى تبنين الحكومي
د. محمد علي حمادي

دعوة عامة
جمعيّة عموميّة عادية
السادة مالكي الحقوق المختلفة في العقارين رقم ١٧٦١ و١٧٦٢ من منطقة البترون العقاريّة «مشروع سان ستيفانو»

عملاً بالبند الثاني من الفصل الرابع فقرة (د) من النظام الخاص لمشروع سان ستيفانو. تدعوكم لجنة مالكي البناء القائم على العقار رقم ١٧٦١ و١٧٦٢ من منطقة البترون العقارية إلى جمعيّة عموميّة عادية وذلك نهار السبت الواقع في الواحد والعشرون من شهر آب سنة ٢٠٢١ الساعة الثانية عشرة ظهراً في المشروع الكائن في البترون وذلك للبحث في جدول الأعمال التالي:

١ - إنتخاب لجنة إدارية جديدة.
٢ - المصادقة على التقرير الصادر عن المصاريف المشتركة للعام ٢٠٢٠ وإبراء ذمة رئيس الجمعيّة.
٣ - المصادقة على الموازنة الموضوعة للعام ٢٠٢١.
٤ - أمور مختلفة.

رئيس لجنة مالكي البناء القائم
على العقارين رقم ١٧٦١ و١٧٦٢ البترون
مرسلينو يعقوب الحرك

من «بيروت في عين العاصفة»

سينما

بيروت في «عين» مي المصري: الثورة والانفجار العظيم

كيف نصنع وثائقياً عن الثورات أو الانتفاضات أو الهبّات؟ وكيف نقارب زلزالاً بحجم الرابع من آب؟ كيف تكون الكاميرا شاهدةً، لكن أيضاً «عالمة» برؤيا وتصوّر واضحين؟ هل المسافة الزمنية وحدها المطلوبة في تصوير المفترقات والتحولات التاريخية والخضات الاجتماعية؟ أم أنّ وظيفة السينمائي هي أيضاً الحفر عميقاً في محاولة لفهم كل ما جرى وخلفياته وامتداداته؟ أسئلة كثيرة تراودنا ونحن نشاهد فيلم مي المصري الجديد «بيروت في عين العاصفة» (2021) الذي أقيم له عرض صحافيّ خاص في بيروت.

> بدا الشريط وسط التظاهرات ثم عزفنا بارع شبان ممن شهدن الانتفاضة الشعبية وعشنها واختبرنها

فالشريط «شكشوكة» جمعت قضايا احتلت عناوين الصحف ومزاج الرأي العام وتحولت إلى «تريند» على منصات التواصل: النضال النسوي، والثورة (أو الانتفاضة أو احتجاجات 17 تشرين 2019) وانفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020... كلها في فيلم واحد من 75 دقيقة يمكن وصفه في أحسن الأحوال بأنه ريبورتاج تلفزيوني طويل أكثر منه وثائقياً سينمائياً.

تدور الأفلام الوثائقية عادةً حول شيء محدد وواقعي، وتُعنى بالمسائل العامة بدلاً من الأمور الخاصة، وتعكس وجهة نظر المخرجين الذين يسجلون الظواهر الاجتماعية التي يعتبرونها مهمة لإبلاغنا بها. الأفلام الوثائقية مشتقة من الواقع ومقتصرة عليه، لكنّها معالجة إبداعية لهذا الواقع. إذن لا بدّ لمخرج الأفلام الوثائقية من أن تكون له وجهة نظر، تعليق على ما يحدث في الواقع وفي الوقت نفسه إحاطة بهذا الواقع الذي يصوّره من كل جوانبه. دراسة المواضيع والتعمق فيها والبحث عن كل شيء متعلق بها هو من أساسيات الأفلام الوثائقية. فلا يمكن أن نشاهد فيلماً تسجيلياً مصوراً من دون أن يحوي معلومات جديدة أو يطلعنا على ما حدث أو يحدث من دون أي خلفية. لكن في حالة «بيروت في عين العاصفة»، لم تقدّم مي المصري أيّ شيء، بل مجرد مشاهد ومقابلات خالية من المضمون.

قبل هذا العمل، حضرت بيروت بقوة في عدسة المخرجة المعروفة، لكن الغريب أنّ فيلماً حمل عنوان العاصمة اللبنانية، لم نرَ أيّ أثر لها فيه! لم ترَ عيوننا بيروت، ولا أبناءها، ولا أبنيتها ولا شوارعها. يدّعي الشريط أنّه يتحدث عن ثورة، أو انتفاضة أو تحركات 17 تشرين الأول، وأنه «أول فيلم ينقل ما حدث إلى الشاشة الكبيرة»، لكنّ المصري أفرغت هذا التاريخ من محتواه وخلفياته الاجتماعية والسياسية والتاريخية، وحوّلته إلى ما يشبه الاحتفالات الشعبية في الساحات العامة. لم نرَ الانتفاضة ولا أسبابها ولا نتائجها. لم تقُل لنا المصري أي شيء طوال الفيلم!

بدأ الشريط وسط التظاهرات ثم راح يعزفنا بالشخصيات الأربع الرئيسية: الفنانتان ميشيل ونويل كسرواني، والصحافية حنين رياح، وصانعة الأفلام العراقية المقيمة في لبنان لجين جو. أربع شابات ممّن شهدن الانتفاضة الشعبية وعشنها واختبرنها. حكين لنا عن معاناتهن، وأحلامهن، وأسباب مشاركتهن أو انسحابهن لاحقاً من التظاهرات وطبعاً عن مهنتهن. نبقى مع الشابات طوال مدة الفيلم، لكن بدون أن نشعر بأي تعاطف أو اهتمام أو حتى فكرة ثابتة يُبنى عليها.

لا موضوع محدداً في الفيلم، بل مجموعة خواطر لا علاقة لها ببعضها خُشرت تحت مظلة الانتفاضة لصنع وثائقي لا يضيف شيئاً. نشعر بالكثير من المبالغة و«المسكنة» وتضخيم القصص بشكل مصطنع، ما أدى إلى تسخيف القضية (أذا أردنا أن نقول إنّ الفيلم يتحدث عن 17 تشرين). بدا الشريط و«بطلاته» متعالين، كأنّنا بهما يصدحان عالياً بـ«الأنا». أكثر من نصف الفيلم، تتحدث الشابات عن أنفسهن، ويتحول الاهتمام الرئيسي من الثورة إلى حياتهن بعد الانتفاضة، خلال جائحة كورونا وطبعاً بعد انفجار 4 آب.

في الخلاصة، قدّمت مي المصري فيلماً غارقاً في المتاهة، مدفوعة ربما بالاستعجال وبهاجس تسمية فيلمها «أول شريط عن الثورة». مسار الفيلم الزمني مضعضع، بدأ مع الانتفاضة ثم يأخذنا أربعة أشهر بعدها، وفي الوقت نفسه نرى الشابات في وسط بيروت أو محجورات بسبب جائحة كورونا أو مسافرات، ثم فجأة يحضر انفجار 4 آب. وهنا الطامة الكبرى. لم نرَ المصري أيّ حرج في أخذ مشاهد الانفجار والدماء والأهوال ووضعها في الفيلم بطريقة فجة، بدون تقديم تبرير أو خلفية أو حتى تعليق بسيط.

لم يقدّم الفيلم فكرة واحدة عامة. حتى الشابات ناقضن أنفسهن مراراً. كيف يمكن أن يتحدثن عن ثورة، ويشاركن في فيلم عنها، ثم تقول إحداهن إنّ الثورة لا تمثلها ولا تجد نفسها فيها، وأنها فقط تحولت إلى مجرد مراقبة فيها! تركت المصري شخصياتها تتحدث عن كل شيء وأي شيء، مما أبعد الفيلم عن «موضوعه الرئيسي». ترنّح مراراً من العام إلى الخاص ثم العام جداً مع الانفجار من دون أي خيط أو مسار واحد يربط كل ما يُقال أو يُرى ببعضه.

في «بيروت في عين العاصفة»، لا صورة ولا لون ولا رائحة ولا صوت ولا موضوع ولا شخصيات. قد تكون الشابات قدمن الكثير، والانتفاضة والانفجار تركا بصمتهما العميقة عليهن طبعاً، ولكننا كمشاهدين لم نرَ شيئاً من هذا. لم تتعمق مي المصري لا في موضوعها ولا في حياة الشابات، بقي الفيلم خارج كل شيء مع الكثير من الحشو: مشاهد التظاهرات رأيناها عشرات المرات في نشرات الأخبار، الكلام المنطوق سمعناه آلاف المرات. خمسة وسبعون دقيقة من لا شيء، وفوق هذا اللا شيء، يأتي مشهد انفجار الرابع من آب! «بيروت في عين العاصفة» وثائقي مبكر جداً ومتأخر جداً. مبكر في حديثه عن الثورة (لأنّ الحديث عنها يتطلّب مسافة زمنية معقولة والكثير من البحث في الخلفيات والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)، ومتأخر جداً لأنّنا اليوم في لبنان بتنا في مكان آخر كلياً. في كل الأحوال، قريباً ستنهال علينا أفلام كثيرة عن هذين الحدثين، والخوف كل الخوف أن تكون نسخاً معدّة للاستهلاك السريع!

مخرجون في قلب الزلزال

بالشراكة بين «بيروت دي سي» وIMS، اختير خمسة مخرجين لبنانيين تأثروا بشكل مباشر بانفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) 2020، للمشاركة في مشروع يقارب هذا الزلزال. أما المخرجون، فهم سارة قصقص، إيلي داغر، جان كلود بولس، لوسيان بو رجيلي، وبانوس أبراهاميان. وعلى أن تعرض هذه الأفلام على موقع www.aflamuna.online خلال شهر آب (أغسطس).

ستريمينغ

ألبرت سيرّا... سينما حيّة للموت

لأولئك الذين يعرفون الكتالوني ألبرت سيرّا والسينما الخاصة به، يعرفون أنه خلق لنفسه شخصية وأفلاماً مثيرة للجدل ذات روح دعابة ساخرة، مستفزّة ومتغطرسة. سيرّا هو أحد أكثر المخرجين تعقيداً في السينما الإسبانية، بسبب المسافة الواضحة بين الجمهور وفنه. بعد «شرف الفرسان» (2006)، و«أغنية الطيور» (2008)، و«قصة موتي» (2013)، يتجرّأ المخرج على ملك الشمس في «موت لويس الرابع عشر» (2016) من بطولة أسطورة السينما الفرنسية الحيّة: جان بيار ليو.

عام 1715، عاد الملك لويس الرابع عشر إلى القصر، ولاحظ أثناء عودته ألماً غريباً في ساقه. على الرغم من الشكوك في الغرغرينا، إلا أن أطباءه لا يريدون تصديق هذا التشخيص. بعد 15 يوماً، صار الملك طريح الفراش وعاجزاً عن الحركة، وانتشر المرض في جسمه، ما تسبّب في ألم بطيء ومؤلم لأقوى ملوك فرنسا، الذي مثّل الشمس ذاتها. ألبرت سيرّا لا يكذب، عنوان الفيلم واضح «موت لويس الرابع عشر». لا مكان للمزايدات، ولا للذكريات ولا لأي شيء. على مدى ساعتين تقريباً، يتم تصوير الموت الآتي من بعيد. مع بداية الفيلم، تبدأ العملية البطيئة للموت، بمشهد واحد طويل، يتم تصوير التدهور الصحي بالوقت الحقيقي. يبقينا سيرّا في الغرفة ويركز الأحداث داخل الجدران الأربعة للغرفة الملكية، يغرقنا في اللحظة الحاسمة التي تؤدي فيها كل إيماءة من لويس الرابع عشر إلى خطوة أخرى نحو نهايته الحتمية. الفيلم هو كمسرح عظيم لشفق الحياة.

هناك نوع من الرعب في الفيلم، رعب لشخصية تاريخية تموت أمام الشاشة بدون حياء. معاناة رجل لم يُمنح دقيقة من الخصوصية في ساعاته الأخيرة. يمرّ الأولاد والكاردينالات والأطباء وسيدات البلاط والدجالون والمعالجون والورثة وكلاب الصيد، الجميع يمرّ منتظراً رجلاً يحتضر. يضع سيرّا ثلاث كاميرات بلقطات ثابتة في الغالب بين الجدران الأربعة، ويجعلنا نراقب الموت. نرى لويس يأكل، يرتجف، نسمعه يبلع، يتألم... بكل وقاحة، يجعلنا نشعر كأننا داخل الغرفة. نكون شاهدين على صورة شديدة الواقعية للموت والألم والرائحة الكريهة.

غالباً ما نرى فراش الموت في لقطات واسعة، ولكن حتى هذه اللقطة تبدو مضغوطة ومكتظة كما الحال في اللقطات القريبة. كل شيء في الفيلم خانق، دفع سيرّا السينما إلى أقصى حدودها، إلى الهاوية، يأتي بالموت إلى الحياة. مع سيرّا، الصورة دائمة، الحياة والموت ليسا متعارضين، ولا يعنيان شيئاً قبل أو بعد. إنهما جزءان مختلفان في الصورة نفسها. سيرّا لا يطلب شيئاً، يقدم سينما حيّة للموت ويعلن نفسه مؤرّخاً بطيئاً لوفاة معلن عنها.

The Death of Louis XIV
على MUBI

نتفليكس

«عاش يا كابتن»: الأحلام التي تبزغ في الأحياء الشعبية

لا يتوقف الكابتن رمضان عبد المعطي عن الصراخ والسباب ورمي الحجارة على الشباب والأولاد الذين يحدّقون ويضحكون على ساحة التدريب الخاصة به. هو مدرب رفع الأثقال منذ أكثر من 20 عاماً، والد نهلة رمضان البطلة الأولمبية وبطلة مصر في رفع الأثقال. الكابتن رمضان الذي نال في ناديه الرياضي وسط الشارع، ميداليات أولمبية وعالمية في مجال رفع الأثقال، يتولّى تدريب الفتيات على رفع الأثقال في الشارع تقريباً، في «خرابة» في حي الورديان في الإسكندرية، اختارها لتكون مقرّاً للتدريب. يجمع الكابتن البنات من فقراء الحي الشعبي ويدربهن على رفع الأثقال، ويخوض معهن المنافسات المحلية وصولاً إلى حصد الميداليات الأولمبية وبطولات العالم. وثائقي المخرجة المصرية مي زايد «عاش يا كابتن» (2020، متوافر على نتفليكس) يخبر قصة الكابتن رمضان (توفي عام 2017) مع الفتيات اللواتي يدربهن، خصوصاً أسماء رمضان (زبيبة) البالغة 14 عاماً، التي تحلم بأن تصبح بطلة العالم في رفع الأثقال. في الفيلم صراعات كثيرة: زبيبة تحارب الإصابات والتوقعات الاجتماعية والفقر والقيود الدينية، والكابتن رمضان يحارب من أجلهن ويدربهن وفي الوقت نفسه يحاول بناء سياج حول ساحته وتحويلها إلى مكان لائق للتدرب. لا تحتاج صناعة البطلات بالنسبة إلى الكابتن رمضان، إلى قاعة تدريب كبيرة وفخمة. بالنسبة له، قطعة أرض شاغرة ومعدات أساسية هو ما يريده فقط. رمضان ليس مجرد مدرّب، هو أب ومعلم. يسقي النباتات ويدرّب ويصرخ ويسبّ ويخبر الحكايات ويطلق النكات، ويعترض أي شخص يحاول السخرية من الفتيات ومن الخرابة. زبيبة الصغيرة هي حلمه الجديد، تجمعهما علاقة معقدة. هو قاسٍ معها وحنون معها ويغني عندما تفوز. هي التي تحاول تحقيق حلمها، متحدّية خلفيتها الاقتصادية والاجتماعية. لا تتحدث كثيراً، غير منضبطة نوعاً ما، ضائعة ويصبح مسارها معقداً ولكن الحب يلفها من جميع الجوانب. تركت مي زايد كاميرتها تراقب، وزبيبة والكابتن رمضان صنعا الفيلم. على الرغم من أن لعبة رفع الأثقال عادة ما ترتبط بالرجال، إلا أن الكابتن رمضان أثبت خلاف ذلك. يتكلم معهم بمصطلح المذكر، ما يبدو غريباً في البداية ولكن بطريقته هذه يقنع الجميع أن المصطلح زائل في دلالاته، وهو بحديثه ذلك يفرغه من محتواه الذكوري. «عاش يا كابتن» ليس مجرد وثائقي عن عالم رفع الأثقال، بل رحلة اجتماعية في عالم المرأة والفقر والمساواة الاجتماعية وأيضاً تحليل للموارد الشحيحة لبلد يحاول التنافس على قدم المساواة في المسابقات الدولية مع محترفين حقيقيين من أكثر البلدان تقدماً. نقلت مي زايد قصة عن المرونة والصمود والشغف والمثابرة، كحّلتها ببعض الميلودراما، ولكن الأهم هو هؤلاء الرياضيون والمدرب.

«عاش يا كابتن» على نتفليكس

في الصالات

«مكان هادئ 2» يستحقّ المشاهدة

يكتبها **شفيق طبارة**

يحقق فيلم «مكان هادئ: الجزء الثاني» مهمته بطريقة حرفية، ليس فقط لأن قصته تبدأ حيث انتهى الجزء الأول «مكان هادئ» (2018) ولكن أيضاً في تقديم المزيد من الشخصيات والعديد من السيناريوهات الجديدة ولا يزال ملتصقاً بالعائلة التي تحاول الهروب. بمعنى آخر، الفيلم الجديد يقدم المزيد من الشيء نفسه. يقفز إلى الماضي قليلاً، بعيد الأب الذي ضحى بنفسه في الجزء الأول قليلاً، ثم يستمر من النقطة التي توقف عندها في الجزء الأول. الآن الأم إيفلين (إيميلي بلانت) والأطفال يغامرون بالخروج من حصنهم الآمن الذي احتموا فيه من الوحوش التي تطارد فرائسها من خلال صوتهم. سرعان ما يصادفون أيميت (غيليان ميرفي) الذي وفر لهم ماوى في مصنع قديم، هو أيضاً فقد عائلته. ولكن عندما تسمع الابنة ريغان (ميليسنت سيموندس) إشارة ما، تقرّر أن تسلك (عنيدة مثلما عرفناها في الجزء الأول) طريقها الخاص. عندها يتغير كل شيء فجأة.

ينتمي «مكان هادئ: الجزء الثاني» إلى تلك الأفلام المرعبة التي تمسك بقلوب المتفرجين. تخيفهم بالهجمات المفاجئة المصحوبة بالموسيقى التصويرية التي تصمّ الآذان، بالإضافة إلى سيناريو ذكي، مبني على الصوت والصمت والإيماءات والهمسات. لذلك نجح المخرج والممثل جون كراسنسكي في ترويعنا. التحدي الكبير للمخرج أن لا يعيد تكرار نفسه.

الناس الذين يعيشون في صمت مطلق أو يُقتلون من قبل الوحوش العمياء، والحساسون للضوء... كلها عناصر جذابة في المرة الأولى، ولكن ليس بالضرورة أن تنجح في الجزء الثاني. والمخرج عرف ذلك وتدارك الأمر، فأضاف شخصيات جديدة وأخرج العائلة من الماوى. وعلى عكس أفلام الرعب الأخرى، التي تستعطف المشاهد للشعور مع الضحايا، فـ«مكان هادئ: الجزء الثاني»، لا يخجل من إظهار الجوانب القبيحة في البشرية. على الرغم من أن الفكرة الأساسية المثيرة في الجزء الأول لم تعُد مثيرة كفاية، لكن الجزء الثاني أكبر وأكثر تنوعاً. لم نكن نحتاج إلى جزء ثانٍ بالضرورة ولكنه بالتأكيد يستحق المشاهدة.

A Quiet Place Part II في الصالات

«سيد» علاء الدين الجم: فرصة ضائعة ولكن...

في باكورته الروائية «سيد لمجهول» (2019، نتفليكس) قدم المغربي علاء الدين الجم قصة فكاهية درامية عبثية. فكاهة وضعت أمامنا حيوات بشر يقيمون وسط الواقع القاسي الذي يحيط بالمنطقة الصحراوية جنوب المغرب، ويعيشون على الخرافات الدينية والاجتماعية. في وسط الصحراء الخالية، يهرب اللص (يونس بوّاب) بسيارته من الشرطة، إلى أن تتوقف كلياً. وعندما يتّضح أنّ لا مجال للهرب، يقرر دفن مسروقاته، وهي حقيبة مملوءة بالمال، على تلة قريبة. دفنها على شكل قبر يحتوي جثة. القي القبض عليه، وبعد سنوات يخرج من السجن. فيذهب إلى المكان نفسه الذي دفن فيه كنزه، ليكتشف أن ضريحاً لولي (سيد لمجهول) قد ارتفع حول القبر، واصبح ملاذاً دينياً لسكان قرية نُبَيت خلف التلة. هكذا، يجد اللص نفسه مجبراً على الاستقرار في القرية والعيش مع سكانها من دون إغفال مهمته الرئيسية: استرداد الأموال من القبر. انطلاقاً من هذه القصة، تشعّب علاء الدين، ليقدّم لنا قصصاً ثانوية أخرى تحدث في هذه القرية الصغيرة.

في المبدأ القصة مثيرة. كان يمكن لعلاء الدين الجم أن يبني حولها قصة أكبر عن المعتقدات الدينية والموروثات في مجتمعات تبحث دائماً عن أساطير دينية تخلّقها لنفسها وتصدقها وتمجدها وتبجلها. ولكن المخرج المغربي قرّر الذهاب بعيداً، وتقديم الفيلم بطريقة كوميدية، صبيانية بعض الشيء وحوّل فكرته الأساس إلى فيلم كنز ومغامرات مضحكة وعبثية. شعّب علاء فيلمه كثيراً، وادخل قصصاً كثيرة في القصة الأساس، ما أفقدها بريقها وقوتها، وتعامل مع كل القصص الثانوية على أنها رئيسية، فأفلت كل شيء من بين يديه. أضحكنا كثيراً، ولكن حتى هذا الضحك أصبح بلا مبرّر. مجرد أحداث متوقّعة بسبب التكرار الدائم، بطريقة كرتونية، قدم علاء الدين الجم فيلمه. مضحك، مناسب لمشاهدة كوميدية خفيفة بلا تعقيدات اجتماعية أو ثقافية أو دينية. فقط ضحك من أجل الضحك مع شخصيات «مهضومة» وبعضها غبي.

ما تمّ تحضيره أول الفيلم في بضع دقائق كان كافياً لمناقشة قضايا كالإيمان والجشع والأوهام وحتى الأولياء والدين، ولكن النكات والفكاهة مثيرة للاهتمام أكثر بالنسبة إلى علاء الدين الجم. وهذا شيء لا يعيب الفيلم أو ينتقص من الفكرة الأساس أو من علاء كمخرج واعد، ولكننا فقط نتحسّر على فرصة ضائعة للسينما العربية لتكون جريئة ومباشرة.

«سيد لمجهول» على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 تموز 2021 العدد 4397

صورة وخبر

احتضنت «ديزني لاند» في كاليفورنيا، خلال عطلة نهاية الأسبوع، العرض الأوّل لفيلم المغامرة Jungle Cruise (إخراج جومي كوليت سيرا ـ 158 د)، بحضور أبطاله، وعلى رأسهم دواين (ذا روك) جونسون وإميلي بلانت. تدور أحداث الشريط في بداية القرن العشرين في مدينة للملاهي، حيث قارب نهريّ صغير يقلّ مجموعة من المسافرين عبر غابة مليئة بالحيوانات والزواحف الخطيرة. ومن المفترض أن يصل العمل إلى الصالات الأميركية في 30 تموز (يوليو) الحالي، تزامناً مع توافره على منصة البثّ التدفّقي «ديزني بلاس». أما الجمهور اللبناني، فسيكون على موعد مع Jungle Cruise في 29 تموز. (فيليب فارونى ـ أف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

... وغفرنا

أبداً! لن نغفرَ لهذه البلادِ الغالية أنها مُصِرّةٌ على
معاقبتنا
لأننا (لا في السرّاء ولا في الضرّاء) لم نُدِر لها
أقْفِيَتنا اليائسة
ونَصيرَ من جملةِ خونتِها وسفّاحيها.
: أبداً، لن نغفِر؟...
: غفرنا ؛ غفرنا وانتهينا.

قلبي الناقص...

لِيعذرني الأصحاب!
ليس لديّ ما أُقَدّمهُ في هذه الوليمةِ سوى قلبي...
قلبي الذي، مهما بذلتُ من الجهدِ في تَمليحهِ وتلطيفِ
مذاقه،
سأجدُ دائماً مَن ينظرُ إليه برؤوسِ أسنانهِ المُتَأَفّفة،
ويقول:
يَنقصُهُ شيءٌ ما.

ذكرى 4 آب على «الميادين»: «أمل رغم الألم»

في الذكرى السنوية الأولى لكارثة انفجار مرفأ بيروت، تقدّم قناة «الميادين» تغطية حوارية خاصة بالمناسبة تستضيف فيها شخصيات لبنانية من مجالات مختلفة، بدءاً من اليوم الاثنين لغاية الرابع من آب (أغسطس) المقبل. وتسعى قناة «الواقع كمان هو» من خلال هذه البرمجة إلى التأكيد على أنّ الحياة في البلاد تستمر، لأنّ تلك «هوية لبنان». بين الساعة الرابعة والخامسة عصراً، ستكون التغطية إخبارية عبر مجموعة من التقارير والضيوف والمراسلين، مع حصّة وافرة لمنصات «الميادين» الإلكترونية والرقمية. أما المقابلات الخاصة، فتنطلق عند الساعة الثامنة من مساء كل يوم. تحاول التغطية الإجابة عن أسئلة عدّة مرتبطة بالوضع اللبناني القائم في خضم أزمة النظام والمنظومة الحاكمة، لا سيّما الفترة التي فصلت بين «الانفجار الزلزال وانفجار الدولار». ومن بين الأسئلة التي ستحاول التغطية التي تحمل اسم «أمل رغم الألم» الإجابة عنها: لبنان إلى أين أمام التغييرات الداخلية والهندسات المالية والمعادلات الجديدة التي ترتسم في المنطقة؟ لماذا تراجعت أدوار بعض العرب الراعية للبنان؟ ولماذا فشلت مبادرات الدول الصديقة؟ وما هو الأفق وأي حلول للانهيار الاقتصادي والواقع الاجتماعي والانقسام السياسي؟

«أمل رغم الألم»: من اليوم الاثنين ولغاية الأربعاء 4 آب على «الميادين»

أي دور للأرشيف... في المقاومة الثقافية؟

في إطار مشروع «سينماتيك بيروت» التابع لجمعية «متروبوليس سينما»، تُقام اليوم الجلسة الثانية من سلسلة لقاءات «عَشرة على العِشرة» (برمجة شركاء مؤسسة «اتجاهات» في بيروت ضمن برمجة عام 2021 من #ملتقى_مينا)، تحت عنوان «الأرشيف كفعل مقاومة ثقافي». يهدف اللقاء (تديره نور عويضة) إلى إقامة نقاش حول المبادرات الهادفة للحفاظ على أرشيف الأفلام والصور، ودور هذا الأرشيف في «تشكيل مقاومة تواجه محاولات محو التراث المتعمدة، التي تقوم بها طبقات سياسية فاسدة تتحكّم بالمؤسسات العامة». المشاركون هم: مونيكا بورغمان، هبة الحاج - فيلدر (الصورة) وليانا قصير.

اليوم الاثنين ـ س: 20:00 ـ سطح مكتب مؤسسة «اتجاهات ـ ثقافة مستقلة» (درج فاندوم ـ بيروت). للاستعلام: mina@ettijahat.org

رحيل فارس ساسين... الفيلسوف الناشط

«الفساد اليوم هو الأفق الذي لا مفر منه لمجتمعاتنا سواء ذهبنا إلى الجنوب أو إلى الشمال أو إلى الشرق أو إلى الغرب وتحت كل الحجب وجميع النكهات». هذه هي التغريدة الأخيرة لفارس ساسين (الصورة) على تويتر. بعد ساعات على رحيل صديقه الروائي اللبناني جبّور الدويهي (1949 ـ 2021)، فارق الباحث وأستاذ الفلسفة الحياة، من دون أن تتسنّى له فرصة وداع رفيقه الذي قال عنه يوماً إنّ «أهم شخصية بناها جبّور الدويهي، هي جبّور الدويهي».
ونعت بلدية زحلة ابنها «الرجل الذي جمع في شخصيته التواضع مع عمق المعرفة والثقافة، وقيماً وطنية قائمة على العدالة والإصلاح، وبقي محارباً حتى الرمق الأخير من أجل لبنان جديد، يكون على مستوى طموحات اللبنانيين وشبابه».
الراحل من مواليد عام 1947، شغل منصب المستشار الأدبي لـ «دار النهار»، وأسس مع الصحافي الراحل سمير قصير «لوريان أكسبرس»، كما كان عضواً مؤسّساً في لجنة إدارة «لوريان ليتريير». أشرف أيضاً على إصدار كتب لوضّاح شرارة، وأحمد بيضون، وجبور الدويهي، ووليد الخالدي وهدى بركات ونواف سلام وغيرهم. في رصيد ساسين مجموعة كبيرة من الأبحاث والدراسات البرلمانية والمقالات، فضلاً عن اهتمامه بالتشكيل والإنتاج السينمائي والمتاحف. علماً بأنّه أيضاً عضو مؤسس في «المركز المدني للمبادرة الوطنية» مع رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني.

الإثنين 26 تموز 2021 العدد 158
Lundi 26 Juillet 2021 no158

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
هناك من يعوّل على تصحيح النظام

03
غسان العياش
فتّش عن الحكّام وعن سياساتهم

04
حسين رحال
ثلاثة حلول تكفي لسدّ فجوة الغذاء

06
العملات الرقميّة: «رسميّة» و«كونيّة»

08
الأمجد سلامة
إيديولوجيا السيادة

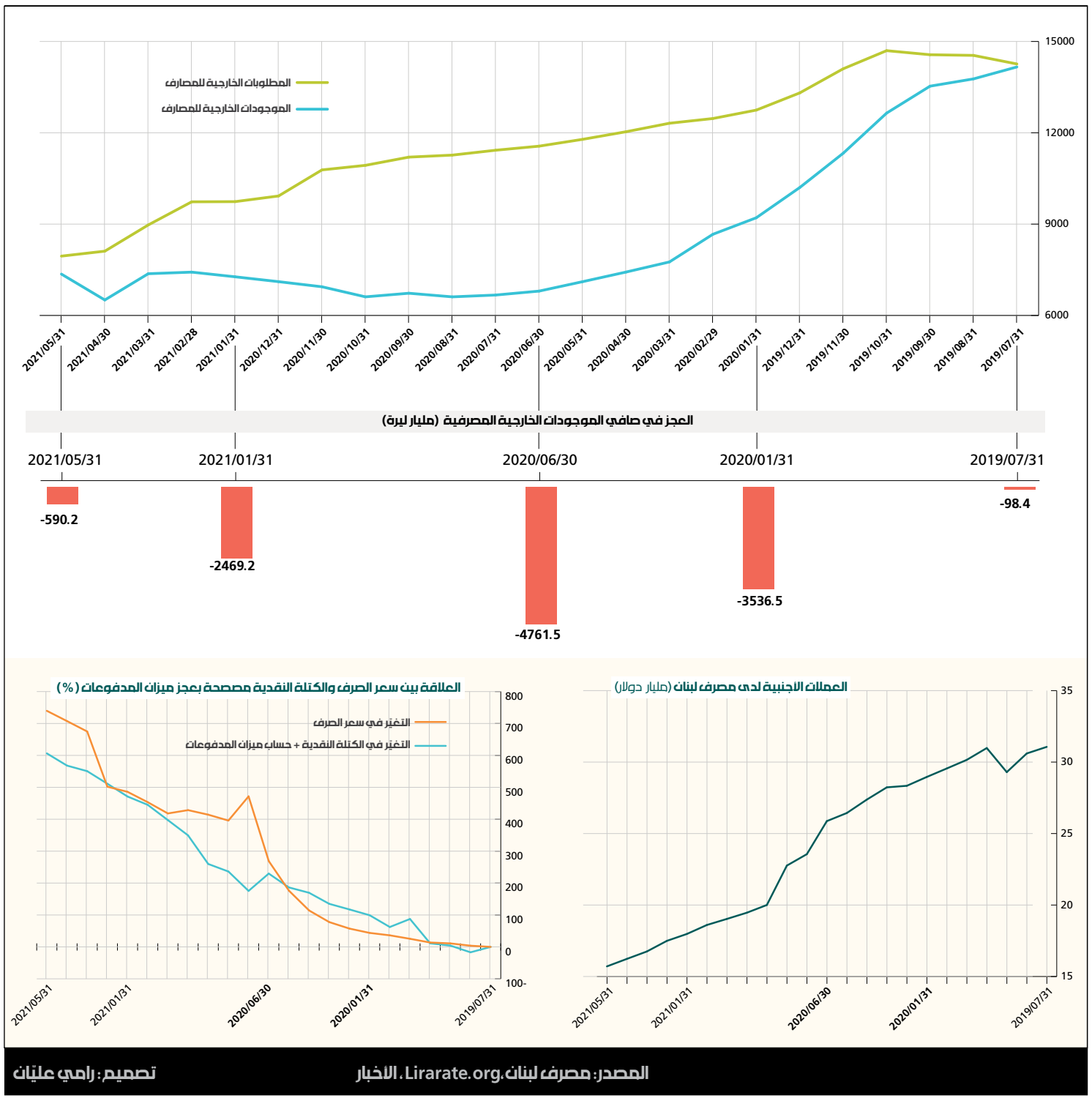

المصدر: مصرف لبنان، Lirarate.org، الأخبار

تصميم: رامي عليّان

«المركزي» اشترى 600 مليون دولار من السوق

محمد وهبة

كان لافتاً أن يرتفع سعر الدولار خلال أسبوعين بهامش 35% متجاوزاً عتبة الـ20 ألف ليرة ليبلغ أعلى مستوى له في 16 تموز الماضي مسجّلاً 23300 ليرة، قبل أن يعود ويتراجع نحو 19500 ليرة. لماذا حصل هذا الارتفاع؟ ولماذا تراجع؟

تقلّبات سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية مرتبطة بحقيقة واضحة للعيان؛ بيئة العرض والطلب مُحفِّزة بسياسات وقرارات نقدية. فإلى جانب التوقّعات السلبية في السوق التي تتحقق بمجرّد حصول حدث سياسي ما يدل على انعدام الأفق في التعامل مع الأزمة، هناك عوامل متعمّدة وجودها مفروض من قبل مصرف لبنان، تحفّز الطلب على العملة الخضراء وتخنق العرض، وهي عوامل تتداخل فيها السياسة بالنقد.

هناك رواية ذات صدقية عمّا حصل منذ نهاية حزيران الماضي ولغاية مساء السبت الماضي، تشير إلى أن اعتذار سعد الحريري عن تأليف الحكومة لم يكن سوى واجهة لسلوك سلبي يقوم به مصرف لبنان منذ فترة. فهذا الأخير قرّر اللجوء إلى السوق لتمويل مخزونه بالدولار، واشترى نحو 600 مليون دولار من السوق خلال بضعة أيام ما دفع السعر إلى الارتفاع بشكل جنوني. وقد تزامن هذا الأمر مع اعتذار الحريري من دون أن يستبعد أن يكون هذا التزامن متعمداً.

لا يشكّل شراء الدولارات من السوق مخالفة للمواد القانونية التي تتيح لمصرف لبنان التدخّل في السوق، لكنه بالتأكيد مخالفة للمواد الأهم التي تجبره على تفضيل أولوية «سلامة القطاع المصرفي» على أولوية «حماية النقد اللبناني». فالأولى تهمّ فئة من اللبنانيين وغير اللبنانيين أيضاً، لكنّ الثانية تقع في صلب حماية كل اللبنانيين، وحماية مداخيلهم ومدّخراتهم وأصولهم. لطالما كان مصرف لبنان يعمل من أجل فئة الـ1%. طبعاً لم يكن الأمر كذلك في ظل عهد أدمون نعيم، إنما في ظل عهد رياض سلامة. هذا الأخير رتّب التزامات على احتياطاته بالعملة الأجنبية كبيرة جداً إلى حدّ المساس بما يسميه احتياطات إلزامية بالدولار حتى قبل أن يخفض نسبتها من 15% إلى 14%. فرغم التقشّف في تمويل السلع الأساسية المدعومة، إلا أن هناك فواتير غير مسدّدة عائدة إلى فترات ماضية بقيمة تصل إلى 1,4 مليار دولار. كذلك، يترتب على المصرف المركزي أن يدفع نصف الدولارات التي سمح للمودعين بسحبها استناداً إلى التعميم 158، أي التعميم الذي يتيح للمودعين سحب نحو 400 دولار نقداً (نصفها ممول من المصرف المركزي، ونصفها من المصارف) و400 دولار تُسحب بالليرة على سعر المنصة على أن يُستعمل نصفها حصراً بواسطة البطاقات والشيكات، والباقي يُسحب نقداً. وهذا التعميم منع المصارف من تمويل الدولارات التي ستُدفع للمودعين بواسطة سيولة الـ3% الخارجية المكوّنة بموجب التعميم 151.

إذاً، بهدف إعادة تمويل الاحتياطات والموجبات التي خلقها بموجب تعاميمه، لجأ مصرف لبنان والمصارف إلى السوق المحلية بحثاً عن الدولارات. وإلى جانب ذلك، فشلت منصّة «صيرفة» في اجتذاب التجار لتمويل عمليات الاستيراد، ولجأ قسم كبير منهم إلى السوق بحثاً عن دولارات أيضاً. هكذا خُلقت البيئة المناسبة للارتفاع المتواصل في سعر الصرف، وعندما تزامن الأمر مع حدث سياسي ما تحقّقت التوقعات السلبية ليتسارع التدهور في قيمة الليرة.

من سدّد ثمن هذا الارتفاع؟ في الواقع، إن لجوء مصرف لبنان إلى السوق الحرّة لشراء الدولارات يعني أنه يموّل احتياطاته بالعملات الأجنبية من خلال تكبيد المجتمع ثمن ارتفاع سعر الدولار. تحميل كلفة تدخله في السوق لحاملي الليرة اللبنانية، أي أصحاب المداخيل والمدّخرات بالليرة، هو ثمن باهظ يدفعه المجتمع. فخلال دقائق على تسارع التدهور في سعر الصرف، بدأت الأسعار تتضخم أكثر فأكثر. المؤسسات التجارية التي لم تكن متأكدة من قدرتها على مجاراة هذه الأسعار، فضّلت الإقفال.

بسرعة، قفز سعر صرف الدولار إلى 23300 ليرة في 16 تموز الماضي، إلا أن الأسباب التي أدّت إلى انخفاضه وتراجعه بسرعة نحو 19500 ليرة كانت مختلفة جداً. فالمعلومات تشير إلى أن مصرف لبنان ضخّ مبالغ صغيرة لمجموعة من كبار الصرّافين وفق اتفاق ضمني على عرضها في السوق لتكبير حجم العرض وتغطية الطلب في أيام العطلة وأخواتها (الأسبوع الماضي ثلاثة أيام عطلة والجمعة نصف يوم عمل قبل عطلة نهاية الأسبوع) وإعادة شرائها بعد انخفاض السعر. وفق المعلومات المستقاة من مصادر سوقية، فإن مصرف لبنان ضمن لهؤلاء الصرّافين، مسبقاً، تحقيق ربح وفير من هذه العمليات من أجل مساعدته على خفض السعر. هذا ما حصل فعلاً. ثلاثة صرّافين على الأقل انخرطوا في هذه اللعبة، وهم من كبار الصرّافين الذين سُجنوا سابقاً بشبهات مماثلة.

لكن بأيّ هدف قام المصرف المركزي بهذه العملية التي أدّت إلى انخفاض سعر صرف الدولار خلال يومين من 22500 ليرة إلى نحو 19500 ليرة؟

يُعتقد بأن الهدف كان محاباة نجيب ميقاتي، من أجل تشجيعه على الانخراط في عملية تأليف الحكومة، أي أن ما قام به حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كان بمثابة بادرة «حسنة» من أجل تلافي أيّ صفقة تقوم على أن يحصل ميقاتي على حكومته مقابل موافقته على تعيين حاكم جديد.

36 مشاركاً يمثّلون الوان الطيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بمن فيهم فئات مشاركة في حراك 17 تشرين، خلصت في حوار نُفّذ تحت مظلّة «إسكوا» إلى الاستسلام لبنية النظام المنهار والانخراط في محاولة إصلاحه بدلاً من البحث عن بدائل جذرية

حوار اقتصادي واجتماعي في «الإسكوا»

هناك من يعوّل على تصحيح النظام

أجرت منظمة «إسكوا» حواراً اقتصادياً واجتماعياً بين 21 أيلول 2020 و27 كانون الثاني 2021 امتدّ على 8 جلسات وشارك فيه 36 شخصاً يمثّلون «معظم الوان الطيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان بمن فيهم الفئات الجديدة المشاركة في حراك 17 تشرين» كما ورد في ورقة صادرة عن المنظمة. خلص الحوار إلى ضرورة تقديم مقاربة شاملة لنظام شامل للحماية الاجتماعية بالاستناد إلى تشخيص الوضع الحالي للسياسات الاجتماعية التي تتميّز «بقدر كبير من التجزئة والازدواجية»، إلا أنّ المقترحات صبّت في مجال تصحيح النظام وإصلاحه من دون أيّ تدخّل في بنيته الأساسية المشار إليها في التشخيص والتي تتمحور حول مركزية الطوائف في الحكم وزبائنيته المنتجة للفساد.

إذاً، تتشكّل السياسات الاجتماعية في إطار مسار تاريخي من التجزئة والازدواجية، لكن اليوم ليس هذا هو العامل الوحيد المؤثّر في هذه السياسات. فإلى جانب المسار التاريخي لهذه السياسات، هناك الإفلاس المتزامن مع انتشار جائحة «كورونا»، وهذا ما يفرض من وجهة المشاركين في الحوار، التمييز بين «المساعدة الاجتماعية» و«الحماية الاجتماعية» باعتبار الأولى «إجراء فورياً ضرورياً لكنه مؤقت وتعويضي لا يعالج ديناميات الإفقار ولا يحلّ محلّ الإجراءات اللازمة لبناء نظام متكامل للحماية الاجتماعية». لذا، تركّز الورقة على «توسيع برنامج استهداف الفقراء من خلال نظام تحويلات نقدية مباشرة وغير مباشرة للفئات المستهدفة بأعلى درجة من الدقّة... ليصبح الركيزة الأساسية للتخفيف من الفقر في الأزمة الحالية والركيزة الأساسية لسياسة الحكومة في مكافحة الفقر في المرحلتين الحالية والقادمة».

> **هل يعتقد المشاركون في الورقة ان البطاقة الصحية هي الحل لعلاج التجزئة في القطاع الصحي**

وهذه المقاربة مبنيّة أيضاً على الحقوق (السكن، الصحة، العمل، التعليم...). تقول الورقة إن هناك «ضرورة لتجاوز مقاربة الاستهداف الضيّق والتوجّه نحو بناء متدرّج لمرتكزات نظام حماية اجتماعية على أساس الحاجة واستناداً إلى منظومة الحقوق». من هنا أيضاً، تأتي ضرورة «تحويل برنامج التحويلات النقدية الطارئة من مشروع منفرد إلى تدخّل في حزمة تدخلات مترابطة تستند بالدرجة الأولى إلى سياسات عامة، لا سيما البطاقة الصحيّة، وسياسات عامة تتعلق بالتعليم، مع إجراء استثنائي يتعلّق بالدعم النقدي المباشر للأسر الفقيرة وذات الوضعية الهشّة...».

في ظلّ هذه المقاربة، تشير الورقة إلى أن الصحّة «تحتلّ صدارة السياسات والتدخلات الأكثر إلحاحاً»، لكن كيف تعامل ممثّلو ألوان الطيف السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحراك 17 تشرين مع مسألة «التجزئة والازدواجية»؟ لا شكّ بأن الازدواجية والتجزئة في مجال الصحّة، تعني تعددية الصناديق الضامنة، وضيق رقعة التغطية الصحيّة للمقيمين في لبنان: هذا يعني أن الزبائنية السياسية تتطلّب وجود التعددية وقصور التغطية. وهذا بدوره ينعكس فساداً إدارياً ومالياً وصحياً. الفساد وظيفته أن يفرض على المرضى إطاعة رجال السياسة، أي أن يصبح زبوناً لديهم. ففي مقابل النفوذ الذي يقدّم التغطية الصحية ويخفّض الفواتير، سيترتّب على الأسر أن تقدّم ولاءها لهذا الزعيم أو ذاك، وأيضاً لأقلّ أزلامهم شأناً. التعاطي مع مسألة من هذا النوع، يتطلب مقاربة غير تلك التي قدّمتها ورقة الحوار. فرغم أنها أقرّت أن نصف السكان لا تشملهم المؤسسات الضامنة، وأن نسبة هؤلاء أعلى بشكل ملحوظ عند الفئات الفقيرة، وأن الفاتورة الصحية مرتفعة، وأن طبيعة النظام الصحي يطغى عليها الاستشفاء والعلاج بينما الرعاية الصحية الأولية والوقاية مكوّنان ضعيفان في ظلّ لجوء متزايد للاستشفاء الخاص، إلا أنها اقترحت بالتعامل مع هذه المشاكل من خلال «البطاقة الصحية» بدءاً «بالفئات غير المشمولة بأنظمة التأمين الصحي»، ثم انتقلت مباشرة إلى المطالبة بمعالجة «أسعار الأدوية المرتفعة بحكم عوامل احتكارية». فهل يعتقد المشاركون في الورقة أن البطاقة الصحية هي الحلّ لعلاج التجزئة في القطاع الصحي، وأن احتكارات الدواء هي معزولة عن مواقع النفوذ السياسي في لبنان؟ لا بل تذهب الورقة في اتجاه المطالبة بتعزيز أداء القطاع الحكومي الذي تبيّن أن «له دوراً أساساً في التصدّي لجائحة كورونا». كان الأجدر بالمشاركين في الورقة أن يعلموا أن القطاع الحكومي الاستشفائي منبوذ على يد الجهات المشاركة نفسها في الورقة منذ عقود. فالمسار التاريخي لتشكّل السياسات الاجتماعية لم يكن يلحظ سوى دولة التجّار والمصارف. لم يكن يلحظ أبداً دولة الرعاية الاجتماعية. لذا، لا يعتدّ باي حلّ يعوّل على الجهات للإصلاح.

القصّة نفسها تكرّرت في ما يتعلق بحق العمل. فالحوار خلص إلى اتّخاذ «كل ما يلزم من إجراءات للحفاظ على فرص العمل ومنع التوسع في ظاهرة الإقفال وتسريح العمال أو تقليص أجورهم، وثمة دعم لا بدّ أن يوجّه لحماية العامل في وضعه الحال ومنع تدهوره وتصميم التدخلات التي تتلاءم مع كل قطاع ومع كل فئة عاملين...». ومن اللافت أيضاً أن الحوار أشار إلى «اتّخاذ إجراءات مالية لحفظ مدخرات العاملين لا سيما تعويضاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحماية الأجر الحالي، ومخصصات المتقاعدين...»، فهل يعتقد المشاركون أن الخسائر التي تبخّرت بعد الانهيار يمكن استعادتها. فأموال العمال في الضمان الاجتماعي تبخّرت قيمتها بعد انهيار قيمة الليرة مقابل الدولار من 1507,5 ليرات من التملك. المشكلة التي ستواجه تصحيحاً كهذا، أن خفض الأسعار مرتبط بالنموذج الاقتصادي القائم. فاستمرارية النموذج كانت تتطلب تدفقات من الخارج، وهذه لم تكن تأتي إلا بهدفين أساسيين: تحويلات المغتربين لأسرهم في لبنان، والاستثمار في الأراضي. التدفقات من الخارج كانت تزيد القدرة الشرائية للمستهلكين وتتيح احتمالات خلق فرص العمل، بينما كانت مفاعيلها على أسعار العقارات زيادة في الانتفاع من الريع العقاري بكلّ أشكاله من المضاربات، وتجارة البناء ولوازمها والعمالة الرخيصة الكلفة...

أسوأ ما في الورقة أنها أشارت إلى إمكانية اقتراح حلول ومعالجات لتدخلات تتعلق بالآتي: كيف يمكن اليوم إصلاح المؤسسات الضامنة وحمايتها. التنسيق بين المؤسسات الضامنة. فالنقاش الذي كان سائداً في السنوات الماضية، كان يركّز على توحيد المؤسسات الضامنة، وعلى التغطية الصحية الشاملة، أمّا الورقة فقد استسلمت كلياً للتعددية والزبائنية.

45%
نسبة تقلّص مبيعات القطاع الخاص النظامي في 2020

23%
من الموظفين العاملين في قطاعات رئيسية في القطاع النظامي جرى تسريحهم من العمل

المشاركون والمشاركات بحسب الترتيب الابجدي

انطوان حداد ■ باسم الشاب ■ جاد شعبان ■ جيلبير ضومط ■ جان طويلة ■ خليل شري (توفاه الله مطلع شباط 2021) ■ خليل جبارة ■ خالد زيادة ■ زياد عبد الصمد ■ زينة عبلة ■ روي بدارو ■ سامي عطاالله ■ سيبيل رزق ■ طلال حجازي ■ عبد الحليم فضل الله ■ عزة سليمان ■ غسان حاصباني ■ فؤاد رحمة ■ منه فواز ■ محمد بصبوص ■ منصور بطيش ■ مارك حمارة ■ نسيب غبريل ■ ناصر ياسين ■ نعمة نعمة ■ نجوى حنا

فريق الإسكوا

كرم كرم ■ اسامة صفا ■ يوسف شميتاني ■ طارف العلمي ■ منير ثابت ■ سليم عراجي ■ نريا الزين

فريق مبادرة المساحة المشتركة

اديب نعمة ■ سهى فرام ■ شفيق شعيب

منطلقات الحوار

◄ نسبة الفقر في لبنان بقيت ثابتة نسبياً في الفترة من عام 1995 ولغاية 2019، وبقيت تقارب نحو ثلث الأسر أو السكان حسب معظم القياسات الوطنية، وتسجّل تفاوتات كبيرة جداً حسب المناطق. بلغت خلال هذه الفترة ضعف هذه النسبة في المناطق الطرفية، مقابل نصف هذه النسبة في المناطق الأفضل حالاً مثل بيروت وجبل لبنان الشمالي.

◄ يمكن التعرف إلى الكتلة الصلبة من الفقراء المزمنين، والكتلة الجديدة من الذين كانوا ينتمون إلى الفئات الوسطى والوسطى الدنيا الذين تدهورت أوضاعهم أخيراً بسبب الفعل المركّب للأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا. يمكن رصد هذه التحوّلات جغرافياً وحسب الفئات الاجتماعية. وذلك يعني توسّع الفئات المحتاجة إلى أشكال من الدعم المباشر إلى ما يزيد عن نصف السكان بالتأكيد.

◄ في عام 2019 بلغت ثروة أغنى 10% من السكان نحو 70% من مجموع الثروات الشخصية المقدّرة في لبنان بنحو 232,2 مليار دولار. هذه النسبة انخفضت في 2020 لكن التفاوت الشديد في توزيع الثروة يستمر.

◄ لا يمكن فصل الفقر وآليات الإفقار عن اللامساواة والتفاوت، ولا سيما عندما يتطلب الأمر اقتراح المعالجات والحلول وتحديد مصادر التمويل. إن سياسات إعادة التوزيع من خلال نظام ضريبي عادل وسياسات مالية مناسبة تكون أكثر فعالية بالحدّ من الفقر واللامساواة من مجرّد الاعتماد حصراً على زيادة النموّ في الناتج المحلي الإجمالي من دون سياسات فعالة لإعادة التوزيع.

◄ إن التوقعات بأن نسبة الفقر تتراوح بين 50% و60% هي واقعية بحكم التدهور في سعر الصرف ونسب التضخم. وتقدّر نسبة الفقر المدقع بما يتراوح بين خمس وربع الأسر أو السكان.

◄ العدد الإجمالي للفقراء من اللبنانيين يفوق 2,7 مليون شخص بحسب خطّ الفقر الأعلى (الذين يعيشون على أقل من 14 دولاراً يومياً) وهذا يعني عملياً تآكل الطبقة الوسطى بشكل كبير وانخفاض نسبة ذوي الدخل المتوسّط إلى أقل من 40% من السكان. وليست فئة الميسورين بمنأى عن الصدمات، بل إنها تقلصت إلى ثلث حجمها من 15% في 2019 إلى 5% في 2020.

مقال

فتّش عن الحكّام وعن سياساتهم

غسان العيّاش

يُخطئ من يعتقد أن استقلالية مصرف لبنان عن السلطة السياسية هي موضوع هامشي، ومجرّد شعار يزيّن الخطابات والأدبيات الاقتصادية والنقدية. لا نغالي إذا اعتبرنا أن أحد جوانب الكارثة التي حلّت باقتصاد لبنان وعملته ونظامه المصرفي ناتج عن تساهل المصرف، منذ زمن بعيد، في رسم الحدود الواضحة والصارمة بين وظائفه وبين سياسات الحكومات المتعاقبة.

ويمكننا الجزم أنه لو تمكّن مصرف لبنان المركزي، خلال العقود الأربعة المنصرمة، من أن يُبقي السياسة النقدية بمنأى عن أهداف السلطة السياسية، وتأثير سياساتها المالية والاقتصادية المدمّرة، لتجنّبت البلاد هذا الانهيار غير المسبوق الذي انفجر بشكل مأساوي في خريف سنة 2019. لا يتوقّف الأمر عند ترسيم حدود الصلاحيات بين المصرف والدولة، بل يتعدّى ذلك إلى مسائل موضوعية وجوهرية تتعلّق بوظيفة المصرف المركزي، الذي كلّفه القانون بحراسة المجتمع ضدّ التضخّم وبالسهر على سلامة العملة الوطنية ونظام لبنان المالي والمصرفي.

لم تكن استقلالية مصرف لبنان مطروحة كمسألة حيوية وجدلية في السنوات العشرين الأولى التي أعقبت تأسيس المصرف. لكن، مع غرق لبنان في أتون الحرب الأهلية سقطت القواعد الصارمة والحكيمة التي سلّح قانون النقد والتسليف مصرف لبنان بها، لكي يقوم بوظائفه الحيوية والجوهرية باستقلالية كاملة، لا سيما واجب الامتناع الكامل عن تسليف الدولة وتمويل عجزها بطرق مدمّرة للاقتصاد والمجتمع.

بمعنى آخر، بدأ تأثير الدولة السلبي على مصرف لبنان يتحوّل إلى مشكلة منذ نشوء أزمة المالية العامّة، وتفاقمها في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، حيث أصبحت الدولة تلجأ إلى الاقتراض المفرط من المصرف لتمويل عجزها المتعاظم. وصودف وقتها وجود إدمون نعيم على رأس المصرف، وهو قانونيّ متشدّد يرفض المساومة على أحكام قانون النقد والتسليف، خصوصاً لجهة احترام استقلالية المصرف تجاه الحكومة وحظر تمويل عجز الدولة بواسطة الاقتراض من مؤسّسة الإصدار.

باتت إيرادات الدولة في ذلك الوقت لا تغطّي إلا نسبة هامشية من نفقاتها. فبسبب انحسار سلطة الدولة على أراضيها تضاءلت الإيرادات بحيث تجاوز عجز الموازنة في بعض السنوات أكثر من 90% من النفقات. بين 1982 و1990 بلغت الإيرادات العامّة 7,5% فقط من النفقات. وتغيّرت بنية إيرادات الدولة بعد سيطرة الميليشيات المسلّحة على الموانئ غير الشرعية والمعابر بين المناطق المتقاتلة، فباتت الضرائب غير المباشرة، بما فيها عائدات الجمارك، تقلّ عن حجم الضرائب المباشرة، خلافاً للبنية التقليدية لموارد الدولة اللبنانية. كانت الرسوم الجمركية قبل الحرب الأهلية تموّل بين 30% و35% من النفقات العامّة، وباتت سنة 1985 تساوي 1,5% من النفقات وأقلّ من 1% سنة 1987.

ومن المعروف أن أزمة المالية العامة في لبنان لم تنتهِ بمجرد انتهاء الحرب الأهلية، بل تفاقمت في الفترة الطويلة التي أعقبتها، ما أبقى موضوع تمويل الجهاز المصرفي للدين العام موضوعاً ساخناً حتى اليوم. فقد ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي من 44,3% سنة 1993 إلى 100% سنة 1997 و144% سنة 2000، و155% سنة 2019.

نتناول في موضوع حسّاس ومهمّ في آن وهو كيف تعامل مصرف لبنان مع تمويل الدولة خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن؟ وهل استطاع أن يمارس استقلاليته التي خصّه بها قانون النقد والتسليف؟ وهل تمكّن من الالتزام بالحظر الذي فرضه القانون المذكور على تمويل المصرف للدولة؟

ميهاي إغناتـ ـرومانيا

في الواقع لقد اختلفت علاقة المركزي بالدولة في هذا المجال باختلاف الحكّام الذين تعاقبوا على رئاسته، فطبع كلّ منهم هذه العلاقة بطابعه.

امتدّت المرحلة الأولى طيلة الولاية الأولى من عهد الحاكم الشيخ ميشال الخوري التي استمرّت من سنة 1977 وحتى بداية سنة 1985. بدأت الدولة وقتها بالتوجّه إلى مصرف لبنان لتمويل عجزها، لكن مقدار العجز في هذه الفترة كان محدوداً، لأن الحرب كانت ما زالت في بداياتها. على وقع اعتراضات صندوق النقد الدولي المتكرّرة، كان المصرف وقتها يلبّي حاجات الدولة ويسعى قدر الإمكان إلى مواءمة تمويل العجز مع شكليات قانون النقد والتسليف، لجهة تمويل العجز بواسطة عقود موقّعة بين المصرف المركزي ووزارة المالية، بدل فتح خزائن المصرف أمام وزارة المالية لتسحب منها الأموال عند الطلب.

في المرحلة الثانية، التي كان إدمون نعيم خلالها حاكماً لمصرف لبنان، بين بداية سنة 1985 ونهاية سنة 1990، وجد مصرف لبنان نفسه أمام تحدّي التوفيق المستحيل بين تلبية متطلبات دولة شارفت على الإفلاس وبين أحكام قانون النقد والتسليف التي تحظر، بصورة مطلقة تقريباً، تمويل عجز الدولة بواسطة الاقتراض من مصرف لبنان، أي بواسطة خلق النقد.

وقعت المشكلة بين المصرف المركزي برئاسة إدمون نعيم والدولة، عندما أهملت هذه الأخيرة وضع الخطط لزيادة مواردها، أو على الأقلّ وقف الهدر والحدّ من الإنفاق قدر الإمكان. فقد استمرّت بالإنفاق من دون قيود أو ضوابط، معتبرة مصرف لبنان بمثابة خزّان مالي لها، عليه تمويل العجز في ماليتها من دون حدود. قرّر إدمون نعيم مواجهة الدولة، مستنداً إلى قانون النقد والتسليف الذي حظر تسليف مصرف لبنان لها. فتسلّح بأحكام قانون النقد والتسليف ليعرقل أحياناً، ويرفض أحياناً أخرى، طلبات التمويل الواردة إليه من الدولة. وكان يردّ على طلبات الحكومة بترداد ما نصّ عليه قانون النقد والتسليف في هذا الشأن، حيث نصّت المادّة 88 منه على أن الحالة الوحيدة التي يجوز للمصرف المركزي فيها إقراض الحكومة هي تسهيلات صندوق يمكن إسدادها عند الضرورة لمرّة واحدة كل سنة، وهي لا «تتعدى قيمتها عشرة في المئة من متوسط واردات موازنة الدولة العادية في السنوات الثلاث الأخيرة المقطوعة حساباتها».

باستثناء ذلك يحظر على المصرف المركزي تسليف الدولة. ووضع القانون شروطاً صارمة للخروج عن هذه القاعدة «في ظروف استثنائية الخطورة أو في حالات الضرورة القصوى»، ونصّ على إجراءات دقيقة يجب اتّباعها قبل الوصول إلى الموافقة على قرار التسليف في هذه الحالة. لكن الحكومة لم تعترف باستقلالية المصرف المركزي التي كفلها قانون النقد والتسليف، وذهبت في المواجهة إلى حدّها الأقصى وصلت إلى حدّ الاعتداء على الحاكم جسدياً لإجباره على الخضوع لقراراتها.

كان قانون النقد والتسليف سباقاً بين تشريعات المصارف المركزية في العالم لجهة منع البنك المركزي من تمويل الدولة، باستثناء قانون البندسبنك الألماني المتشدّد إلى آخر الحدود. إلا أن التشريعات العالمية اعتمدت بعد ذلك هذا الحظر خصوصاً بعد دخول اتّفاقية

> **لو تمكّن مصرف لبنان المركزي، خلال العقود الأربعة المنصرمة، من أن يُبقي السياسة النقدية بمنأى عن أهداف السلطة السياسية، وتأثير سياساتها المالية والاقتصادية المدمّرة، لتجنّبت البلاد هذا الانهيار غير المسبوق**

الوحدة النقدية الأوروبية حيّز التنفيذ سنة 1993. ففرضت على جميع الدول الأعضاء تبنّي استقلال المصرف المركزي عن الدولة استقلالاً تامّاً من أجل عزل السياسة النقدية كلّياً عن مصالح رجال السياسة، ومنعت بصورة مطلقة اقتراض الدولة من المصرف المركزي أو حمل المصرف لأوراق الدين المصدرة من الدولة (1).

اتّحاد السياسيين من مختلف المشارب والاتّجاهات جعل المصرف المركزي يخسر المعركة ويقبل مرغماً بتمويل الخزينة، فيما كان إدمون نعيم يجمع حقائبه ويستعدّ للرحيل بسبب انتهاء ولايته.

السياسة التي انتهجها المصرف المركزي في عهد الحاكم رياض سلامة هي تسهيل حصول الدولة على تمويل عجزها من دون قيود، بل يمكن القول إن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في عهده كان تسهيل تمويل المصارف للدين العام ودخول المصرف المركزي شريكاً في هذا التمويل عند الاقتضاء.

لم يلجأ المصرف عموماً خلال ولاية سلامة إلى طبع العملة لتمويل الدولة، ولكنه لجأ إلى أساليب أخرى مضرّة أيضاً بالنقد وبالنموّ الاقتصادي. فهو دفع المصارف بوسائل متنوّعة إلى تسليف الحكومة، ومع توظيف 70% من موجودات المصارف في القطاع العام استقال القطاع المصرفي من وظيفته الأساسية، وهي تمويل الاقتصاد لخلق الوظائف وتوليد النموّ، وتحوّل إلى وظيفة تمويل الدولة.

ولجأ المصرف إلى شراء سندات الدين الحكومية من السوق الثانوية للهروب من المخالفة الصريحة لقانون النقد والتسليف. ثم إن تزامن وتزاوج تمويل العجز مع تسخير طاقات النظام المالي للدفاع عن سعر صرف الليرة اللبنانية لم يكن سبباً للانكماش الاقتصادي فحسب، بل أدّى إلى انهيار النظام المصرفي برمّته.

وخير ما نختم به هذا المقال، أن استقلالية المصرف المركزي لا تتحقّق بمجرّد أن ينصّ عليها القانون، بل هي تتطلّب شرطَين أساسيَّين لا غنى عنهما: الأوّل أن يكون الرأي العام قد تطوّر بحيث يجبر السلطات على احترام القانون وعدم الاستهتار بأحكامه، والثاني أن يؤمن القيّمون على المصرف المركزي أنفسهم بأهمّية استقلال مؤسّستهم، حجر الزاوية في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأن يكونوا حاضرين للدفاع عنها مهما كان الثمن.

ثمة اقتراح بثلاثة بنود قد يعيد القطاع الزراعي إلى أداء دور أساسي في اقتصاد لبنان وأمنه الغذائي. فبالإمكان تربية 6 ملايين رأس غنم عواس وماعز شامي وتخصيص مساحات إنتاج العلف لها محلياً، ما يؤمن اكتفاءً ذاتياً باللحوم والحليب، كما يمكن تخصيص 3000 هكتار لزراعة الورود التي تدرّ سنوياً نحو 45 مليون دولار، وتخصيص 3000 هكتار للزراعات العضوية التي تدرّ نحو 135 مليون دولار سنوياً. أي ما يوازي قيمة واردات القمح

ثلاثة حلول تكفي لسدّ فجوة الغذاء

حسين رمال *

يعيش لبنان، حالياً، أزمة حادّة تهدّد أمنه الغذائي وتجعله مرتهناً في لقمة عيشه للخارج. هذه الأزمة المصيرية ناتجة من عجز القطاع الزراعي المحلي عن توفير المنتجات المكوّنة للغذاء، سواء على مستوى رغيف الخبز، أو على مستوى اللحم والحليب. ففي منتصف القرن الماضي، كانت الزراعة تسهم بنسبة 30% من الناتج المحلي، وتستوعب 50%من القوى العاملة في الريف، وتوفّر نصف حاجات السوق المحلية من الغذاء. أما اليوم فقد تحوّلت إلى قطاع هامشي لا يمثّل سوى 6% من الناتج المحلّي، ويعمل فيه 12% من القوى العاملة في الريف، ويوفّر ما بين 10% و15% من الحاجات الغذائية في السوق المحلية.

تهميش متعمّد

تهميش الزراعة وتحجيم دورها الاقتصادي أتى بعد غياب الإدارة المشرفة على القطاع الزراعي. هذا «الغياب» أدّى إلى استباحة الأراضي الزراعية، وتحويلها إلى سلعة في المضاربات العقارية، واستخدامها لأغراض بعيدة عن إنتاج الغذاء. و«اجتياح» الباطون قضى على مساحات واسعة من بساتين الليمون التي كانت تزنّر مدن الساحل وتحميها من زحف رمول البحر عليها، فضلاً عن قيام مدن صناعية وتجارية على امتداد الطرق الرئيسية في الساحل وفي البقاع أيضاً. كذلك أدّت ظاهرة «الغياب» إلى استباحة الثروة المائية. فالمياه الجوفية تعرضت لهجمة شرسة وحُفرت آلاف الآبار في حرم الينابيع، وعلى امتداد المدن الساحلية. السحب الجائر للمياه من الآبار أدّى إلى نضوب بعض الينابيع مثل نبع العليق في بعلبك، ونبع الحمام في مرج الخيام، بينما في بيروت وعلى الساحل تداخلت مياه البحر المالحة لتلوّث معظم الآبار.

الفكر المهيمن الذي عمل على تريسخ ظاهرة «الغياب» ألغى أي فرصة لتطوير الزراعة في لبنان. فلم تصدر أي تشريعات تحمي الأراضي الزراعية أو تمنع التعدّي عليها واستخدامها لأغراض بعيدة عن إنتاج الغذاء، ولم يتم وضع أي خطة زراعية شاملة تضع في رأس أولوياتها إنتاج الغذاء. كذلك، عمل هذا الفكر على تأخير تنفيذ مشاريع الري الكبرى التي أُنجزت دراساتها منذ أكثر من نصف قرن. كان يفترض بهذه المشاريع أن تروي مساحة تصل إلى 60 ألف هكتار تتوزّع بين مشروع ريّ الجنوب ومشروع ريّ البقاع، مشروع ريّ القاع ـ الهرمل، ومشروع ريّ سهل عكار.

أدّى ذلك مع أسباب أخرى، إلى هجرة آلاف الفلاحين عن الأرض. فقد انخفض عدد الحيازات الزراعية، من نحو 300 ألف حيازة في منتصف القرن الماضي، إلى 169 ألف حيازة في إحصاء عام 2010، بينما أصبح عددها الآن نحو 97 ألف حيازة زراعية فقط. أيضاً، انخفضت مساحة الأراضي المزروعة خلال الفترة الزمنية نفسها بنسبة 70%، ولا سيما المساحات المخصّصة لزراعة القمح، فيما تحوّلت معظم الأراضي الخصبة إلى أراض مهملة متروكة تزيد مساحتها على أرض البور والمراعي الشاردة. لكن لم يكن ذلك كل ما قامت به الإدارة المشرفة على القطاع الزراعي، فبدلاً من الحماية والتطوير، عمدت هذه الإدارة إلى إلغاء بنك التسليف الزراعي، الذي كان يمدّ الفلاحين بقروض ميسّرة، وقامت بتقليص موازنة المشروع الأخضر الذي كان يهتم باستصلاح الأراضي الزراعية، إذ إن موازنة وزارة الزراعة لم تتجاوز أخيراً أكثر من 0,1% من الموازنة العامة.

135
مليون دولار هي قيمة المردود المتوقع من تخصيص 3000 هكتار لزراعة الورود وتصديرها و3000 هكتار للزراعات العضوية

وعلى صعيد الإنتاج الحيواني، سجلت قطعان الماشية الصغيرة (أغنام وماعز) تراجعاً مذهلاً في أعداد رؤوسها. فقد انخفض عددها من نحو 3 ملايين رأس غنم وماعز في عام 1950، إلى نحو 670 ألف رأس فقط، من الصنفين حالياً.

نحو «هولندا الشرق»

هكذا أصبح لبنان بلداً تابعاً للخارج في غذائه ولقمة عيشه. فهو يستورد حالياً نحو 85%من حاجاته من اللحم والحليب، ونحو 90%من حاجاته لرغيف الخبز. هو لبنان نفسه مع بقاعه الذي سمّي ذات يوم «أهراء روما»، لكنه يستطيع أن ينتج غذاءه إذا اعتمد الحلول الثلاثة الآتية:

ـ العودة إلى تربية الأغنام والماعز. يستطيع لبنان بما لديه من مراع طبيعية شاسعة وأراض مروية أو قابلة للري، أن يؤمّن العلف لستة ملايين رأس غنم عواسي، وماعز شامي. 3 ملايين منها، يربى في القطاع المروي، شرط تخصيص ثلث الأراضي المروية لزراعة العلف (الأخضر واليابس)، و3 ملايين رأس في القطاع البعلي، تستوعبها المراعي الواسعة الممتدة من تلال شبعا وراشيا، مروراً بجرود بعلبك، الهرمل، وصولاً إلى مرتفعات بشري وجبال عكار.

اخترنا تربية الحيوانات الصغيرة لأنها لا تحتاج إلى مساحات واسعة من الأراضي، ولأن لبنان لديه أصناف من غنم العواسي والماعز الشامي، عالية الإنتاج، ومتكيفة تماماً مع الطبيعة والمحيط الجغرافي، لكن هذا الاقتراح يتطلب تنفيذ مشاريع الري التي تأخّر تنفيذها، وتحسين المراعي الطبيعية في القطاع البعلي، وخاصة في موطنها الأصلي من شبعا وصولاً إلى جرود الهرمل، ثم جبال عكار. هذه القطعان المؤلفة من ستة ملايين رأس غنم وماعز كافية لتوفير حاجات لبنان من اللحم والحليب ومشتقاته.

ـ زراعة 3000 هكتار بالزهور ونباتات الزينة. أي تحويل لبنان إلى «هولندا الشرق». لدى لبنان أراض واسعة تقع بين ساحل البحر وبارتفاع 350 متراً مربعاً، تسمح بإنتاج الزهور في الهواء الطلق، ويمكن أن تحتل مكان بساتين الحمضيات ذات المردود الضعيف (كماً ونوعاً). فما الذي يمنع لبنان الذي أطلق عليه يوماً اسم «سويسرا الشرق»، أن يصبح مستقبلاً «هولندا الشرق» ومشتلاً كبيراً لإنتاج الزهور والورود ونباتات الزينة؟ فبإمكانه أن يزود المحيط العربي وبعض الدول الأوروبية بالزهور والورود المنتجة في الهواء الطلق أو في الخيم البلاستيكية التي لا تحتاج إلى تدفئة شتاءً أو تبريد صيفاً. هذه المواصفات تجعل الإنتاج اللبناني منافساً في الأسواق العربية والأجنبية. إن زراعة 3000 هكتار بالزهور والورود في المناطق الدافئة المحاذية للبحر وفي الهواء الطلق توفر للبنان مردوداً مادياً لا يقل عن 45 مليون دولار سنوياً على أساس أن الدونم الواحد من الزهور يوفر إنتاجاً قيمته 1500 دولار على الأقل.

إن زراعة 3000 هكتار بالزهور والورود في المناطق الدافئة المحاذية للبحر وفي الهواء الطلق توفر للبنان مردوداً مادياً لا يقل عن 45 مليون دولار سنوياً

ـ تخصيص 3000 هكتار للزراعة العضوية. فالزراعة العضوية في نظام إنتاجي يعتمد على آليات إيكولوجية وبيولوجية كبديل من استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات. واحتل هذا النوع من الزراعة نحو 758 هكتاراً في لبنان في عام 2004، علماً بأنها أصبحت تشغل اليوم نحو 1500 هكتار. فمنذ 10 سنوات تستثمر شركة فرنسية بساتين تفاح واسعة في مرتفعات بشري وأنشأت على أطرافها مصنعاً لإنتاج عصير التفاح الذي يصدّر بكامله إلى فرنسا. لذا، ليست هناك حاجة للفت النظر إلى الفوائد الصحية لمنتجات الزراعة العضوية، بدليل الإقبال الشديد من ربات المنازل على شرائها بأسعار عالية وفي ظنّهنّ أنها تغني عن زيارة الطبيب. يمكن زراعة الخضار الورقية (خس)، والخضار ذات الثمار (بطيخ، بندورة...)، والأشجار المثمرة، وزراعات عضوية تتبع فيها الأساليب والطرق المعتمدة في هكذا زراعة في العالم. هذه المساحة المشغولة بالزراعات العضوية يمكن أن تؤمّن للبنان مردوداً سنوياً لا يقل عن 90 مليون دولار أميركي، وهي كافية لتغطية نفقات استيراد حاجات لبنان من القمح من الدول المصدرة له.

في الخلاصة، إن اقتناء 6 ملايين رأس من الماشية الصغيرة يوفر للبنان حاجاته من اللحم والحليب، بينما زراعة 3000 هكتار بالزهور ونباتات الزينة، وتخصيص 3000 هكتار للزراعات العضوية توفر للبنان مردوداً سنوياً يغطي وارداته من القمح. بهذه الحلول الثلاثة، بإمكان لبنان أن يحقق أمنه الغذائي.

* مهندس زراعي

استيراد الغذاء	الاستيراد (مليون دولار)
منتجات حيوانية	619
منتجات نباتية	788.7
شحوم وزيوت	126.7
منتجات صناعة الأغذية	587.5
المجموع	2121.9

المصدر: إحصاءات الجمارك 2020

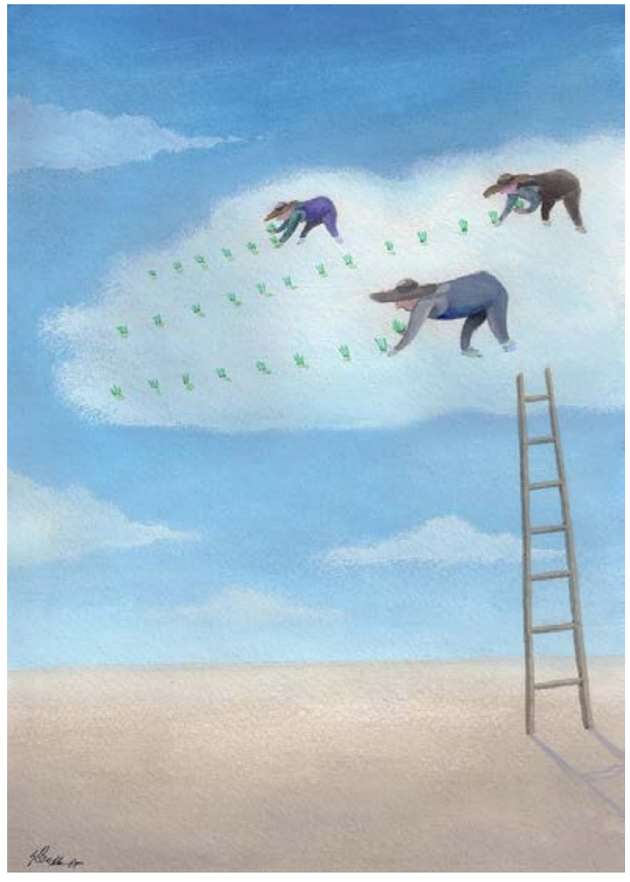

سيارات كافيرلي ـ أذربيجان

الـ 5 الكبار

5 دول حصتها 35% من الواردات

كانت حصّة أكبر خمسة بلدان يستورد منها لبنان نحو 48% من مجموع الواردات السلعية قبل عشر سنوات، إلا أنها انخفضت إلى 35% في 2020، أي أن الانهيار يكاد يكون غير ملحوظ في الاستيراد من هذه البلدان، لكن الفترة المقبلة قد تشهد تراجعاً إضافياً عندما يُرفع الدعم بشكل كامل عن واردات السلع الأساسية التي تمثّل الحصّة الأكبر من واردات البلدان الخمسة.

في السنوات العشر الأخيرة كان استيراد لبنان من البلدان الخمسة يتركّز في المشتقات النفطية والأدوية والسيارات، إلا أنه رغم انفجار الأزمة لم تطرأ تعديلات واسعة على نوعية الواردات من لائحة الدول الخمس، لأن النسبة الأكبر منها مُوّلت بدولارات احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. التغيير الأساسي الذي طرأ يتعلق بقيمة هذه الواردات التي تراجعت خلال عشر سنوات من 9,4 مليارات دولار إلى 4 مليارات دولار، إلى جانب خروج فرنسا وألمانيا من هذه اللائحة، ودخول اليونان وتركيا بدلاً منهما.

في 2020 كانت لائحة أكبر خمس دول موردّة للبنان، على النحو الآتي: الولايات المتحدة الأميركية، اليونان، تركيا، الصين، إيطاليا. غالبية الواردات من هذه الدول هي عبارة عن مشتقات نفطية وأدوية إضافة إلى الحديد وبعض المواد الغذائية. في المقابل، كانت لائحة أكبر خمس دول مورِدة للبنان في عام 2012 تضمّ الولايات المتحدة، إيطاليا، الصين، فرنسا، ألمانيا، استورد منها لبنان مشتقات نفطية وأدوية وسيارات وأجهزة إلكترونية. الانخفاض الأكبر في قيم الواردات كان من نصيب أميركا. كان لبنان يستورد منها بقيمة 3,1 مليارات دولار، لكنه بات يستورد فقط 936 مليون دولار. ومن أميركا أيضاً انخفض استيراد السيارات، بينما المشتقات النفطية التي كانت تأتي من أميركا صارت تأتي من بلدان أخرى. ومن تركيا استورد لبنان الحديد والضأن والبنزين وبعض الأنواع الغذائية، بينما من اليونان استورد البنزين والمازوت. أما من الصين فاستورد أجهزة التكنولوجيا مثل الهواتف الخلوية وإن تراجع عددها وقيمتها، وصارت واردات الأرز من الصين كبيرة كفاية لتحتلّ موقعاً بين أكبر خمس سلع يستوردها لبنان من الصين.

الواردات الأكثر كلفة، أي المشتقات النفطية والأدوية بشكل أساسي، ما زالت تتدفق إلى لبنان من دون تغيير كبير في قيمها، لأنها مموّلة بدولارات مدعومة الكلفة مقارنة مع سعرها المحلي بالليرة اللبنانية، لكن هذا الأمر قابل للتغير في الأشهر الآتية بسبب سياسة رفع الدعم التي يتبعها مصرف لبنان. ففي المرحلة الأولى جرى رفع الأسعار الداخلية للمشتقات النفطية من دولار يوازي 1520 ليرة، إلى دولار يوازي 3900 ليرة. وبالنسبة للأدوية أيضاً جرى رفع قسم منها على دولار يساوي 12000 ليرة، وقسم آخر على دولار يساوي 4800 ليرة، بينما بقي قسم منها على دولار يساوي 1520 ليرة. هذا المنحى قابل للتطور سلباً في الفترة المقبلة عندما تصل سياسة رفع الدعم إلى مراحلها النهائية ويتم تحرير أسعار السلع لتصبح قيمتها موازية لسعر صرف الدولار في السوق الحرّة. عندها تكون هذه السلع قد باتت خاضعة لضريبة كبيرة جداً تمنع المستهلك من شرائها، وبالتالي سيتقلص استهلاكها على نحو كبير ما سيترك مفاعيل على حجم التجارة الخارجية مع الدول الخمس. بشكل عام سيبدأ البحث عن سلع أرخص ثمناً وربما أقل جودة، علماً بأن هذا الأمر لا ينطبق على المشتقات النفطية. وفي المجمل هذا يعني أن المقيمين في لبنان سيصبحون خاضعين لضريبة كبيرة لن يكون بإمكانهم تسديدها سواء لجهة استهلاك البنزين الضروري لانتقال الأفراد والسلع، أو لجهة استهلاك المازوت والفيول الضروريات لإنتاج الكهرباء من مولدات الأحياء، ومن مؤسسة كهرباء لبنان. هذا يعني أن تضخّم الأسعار سيشكل الحاجز الأبرز أمام الحصول على السلع الأساسية، وبالتالي سيصبح الاستهلاك المحلي مقتصراً على السلع الأساسية الأرخص ثمناً. هذا هو ثمن النموذج الذي يعتمد بشكل مفرط على الاستيراد. موت هذا النموذج لن يكون سهلاً بمفاعيله على اللبنانيين في ظل إدارة للانهيار تعمل من أجل تحميل الخسائر للطبقات الاجتماعية الأدنى.

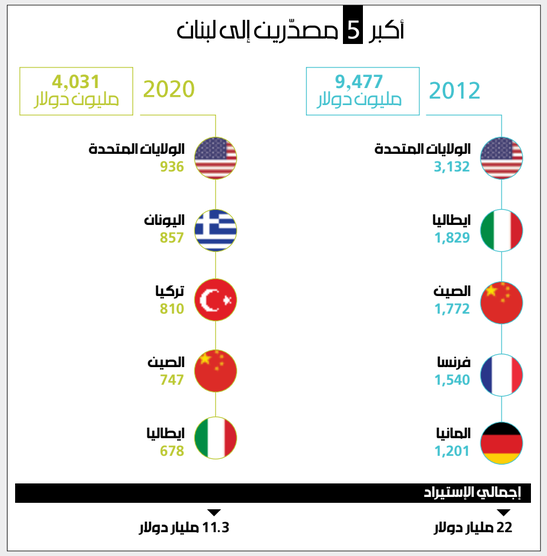

مؤشر

ارتفاع أسعار المساكن حول العالم

يقول تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية، إن ارتفاع أسعار السكن بنسبة 4% بين أواخر 2019 وأواخر 2020 يعود بشكل أساسي إلى جائحة كورونا وتداعياتها، بالإضافة إلى حزم التعافي التي قدّمتها الحكومات. توزيع هذا الارتفاع يكشف عن نسبة ارتفاع أعلى في الاقتصادات المتقدّمة حيث كان ضخّ الأموال أكبر. بحسب التقرير فإن هذه الاقتصادات سجّلت ارتفاعاً في الأسعار بلغ 6,6% في مقابل ارتفاع بنسبة 2% في الدول النامية.

يعدّ هذا الارتفاع في أسعار السكن هو الأكبر منذ الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008، وقد باتت الأسعار الحالية للسكن تتجاوز أسعار ما بعد أزمة عام 2008 بنسبة 21%. القفزة التي لحقت بأسعار المساكن في الدول المتقدّمة تأتي بعد زيادة 2% في السنة السابقة. نيوزيلندا شهدت أكبر ارتفاع بنسبة 13%، تليها كندا بنسبة 11% وأميركا بنسبة 8%، ثم منطقة اليورو وبريطانيا بنسبة 6% لكل منهما. وكانت الحكومة النيوزيلندية، أول من قام بردة فعل في شهر شباط الماضي، حيث طلبت من المصرف المركزي أن يأخذ في الاعتبار أسعار المساكن عند وضع سياسته النقدية. إلّا أن الحكومات والبنوك المركزية الأخرى لم تُظهر أي إشارات تُذكر على أنها ستحذو حذو نيوزلندا.

أما في الاقتصادات النامية، فقد شهدت دول آسيا ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 0,4%، وكانت كوريا الجنوبية أكبر المتأثرين بارتفاع الأسعار في آسيا إلى حد بلغت نسبته 7%، تلتها تايلاند والصين بنسبة 3% و2% على التوالي. وفي المقابل تراجعت أسعار السكن في الهند بنسبة 5%. وشهدت تركيا أكبر ارتفاع في أسعار السكن، بين الدول النامية، بنسبة 15% تلتها روسيا بنسبة 9%.

التفاوت في ارتفاع أسعار المساكن بين البلدان النامية والبلدان المتقدّمة، يُعزى إلى سياسات التعافي التي اتّخذها كل منها. ففي حين أن الدول النامية كانت لديها قدرات محدودة نسبياً للتعامل مع الأزمة التي تلت الجائحة، اتّبعت الدول المتقدّمة سياسات إنفاقية قامت على طباعة الأموال وضخّها في السوق، وهو ما أثّر بشكل مباشر على قطاع السكن وخلق تضخماً فيه. وبحسب شركة «أوكسفورد أنالتيكا»، سيؤدي ارتفاع أسعار المنازل في العديد من البلدان إلى دفع السلطات المحلية إلى وضع قوانين ونظم ضريبية لمحاولة كبح الأسعار، بدلاً من استخدام البنك المركزي لأدواته النقدية. لأن استعمال هذه الأدوات، قد يؤثّر في بعض القطاعات بشكل سلبي. فمثلاً رفع سعر الفائدة في محاولة للسيطرة على أسعار السكن من شأنه أن يخاطر بلجم النمو الاقتصادي.

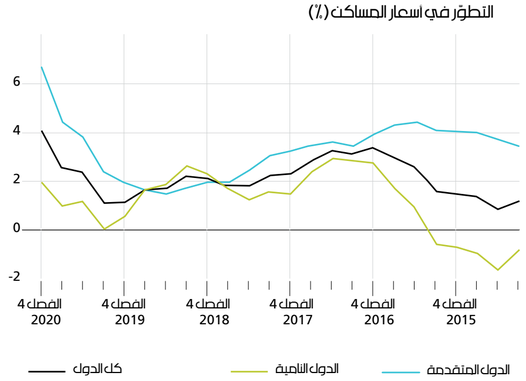

المصدر: بنك التسويات الدولية

العملات الرقميّة: «رسميّة» و«كونيّة»

ثمّة تقديرات من القطاع الخاص تشير إلى أن المستهلكين لديهم تقبّلٌ متزايدٌ لفكرة قيام الحكومات والمصارف المركزية حول العالم بإطلاق عملات رقمية خاصة بها. قد يكون الأمر عبارة عن تسويق لهذه العملات، إذ أن هذه التقديرات مبنية على استبيانات غير واضحة وليس معروفاً إذا ما كانت تتضمن أسئلة عن الفرق بين العملات الرقمية التي ستُطلقها المصارف المركزية، والعملات المشفّرة الرائجة حالياً في الأسواق الدولية. العملات الرقمية «الرسمية» تختلف جذرياً عن العملات المشفّرة «الكونية»

هايو دي ريجر ـ هولندا

وزّعت شركة «غاردتايم» الأوروبية - وهي تعمل في مجال التكنولوجيا - نتائج بحث أجرته في 10 بلدان في أوروبا وآسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة والإمارات حول استعمال العملات الرقمية التي ستُصدرها الحكومات والمصارف المركزية، وخلصت إلى الآتي: 64% من الراشدين لن يكون لديهم مانع في استعمال هذه العملات الرقمية إذا وُجدت.

> **العملات الرقمية التي تنوي المصارف المركزية إصدارها مختلفة جوهرياً عن العملات المشفّرة مثل «بيتكوين» وغيرها**

كذلك، تشير نتائج البحث إلى أن ثلث الراشدين على استعداد أن يحولوا مدّخراتهم إلى العملة الرقمية الخاصّة بمصرفهم المركزي خلال شهر، وأن 26% آخرين مستعدون للقيام بهذا الأمر خلال ستة أشهر. وفي المقابل فقط 10% من الراشدين يقولون إنهم لن يحولوا مدّخراتهم إلى هذه العملات أبداً. كما أن 30% من الأشخاص يقبلون بأن يتم تحويل أجورهم إلى هذه العملات الرقمية خلال شهر، و27% آخرون يقبلون بذلك خلال ستة أشهر، و12% فقط لن يقبلوا بهذا التحويل أبداً.

في الواقع، تقول «غاردتايم» إن العديد من الدول الأوروبية تعمل على إطلاق عملات رقمية خاصّة بها، لا بل إن «هذه العملات أصبحت أقرب إلى إطلاقها من أيّ وقت مضى، لأن أزمة فيروس كورونا ساعدت في زيادة رقمنة جميع جوانب المجتمع، وقد يكون إطلاق أول عملة رقمية رئيسية في غضون ثلاث سنوات». بمعنى آخر، قد يكون الهدف من هذا البحث الترويج لهذه العملات المنوي إطلاقها. فالدراسة لا تحدّد إذا ما كان الأشخاص الذين أجابوا على أسئلتها، يعلمون ما هي طبيعة العملات الرقمية التي تنوي أن تُصدرها المصارف المركزية، وما الفرق بينها وبين العملات المشفّرة الرائجة في الأسواق الدولية حالياً. فمن المهم أن يكون لهؤلاء اطّلاع كافٍ على هذا الاختلاف لكي تكون أجوبتهم ذات دلالة حقيقية. ومن المهم أيضاً، أن يكون هؤلاء على دراية بأن العملات الرقمية التي تنوي أن تُصدرها المصارف المركزية تختلف جوهرياً عن العملات المشفّرة، مثل الـ«بيتكوين» وغيرها من العملات المتداولة الآن في الأسواق. صحيح أن عملات المصارف المركزية يفترض أن تعمل وفق النظام نفسه الذي نشأت عليه العملات المشفّرة، أي نظام الـ«بلوكتشاين»، لكنّ هناك اختلافات متعدّدة بين هذين النوعين من العملات.

فعلى سبيل المثال، فإن العملات الرقمية الخاصّة بالمصارف المركزية ستعمل وفق نظام «بلوكتشاين» خاص غير متاحة رؤيته للعموم، أي أنه لا يمكن لأيّ كان أن يحصل على إذن دخول إليه. وهو عكس ما تقوم عليه العملات المشفّرة الموجودة تماماً، حيث يمكن لأي شخص الولوج إلى «السلسلة». ومن ناحية أخرى تعتمد العملات المشفّرة على عدم الكشف عن هوية المستخدمين، وهو أمر لا يمكن أن تسمح به المصارف المركزية لأن أيّ مستخدم يجب أن يكون متصلاً بحساب مصرفي معروف من يملكه وبالتالي ستكون هوية المستخدم مكشوفة تماماً. كذلك هناك فرق أساسي يكمن في اعتماد العملات المشفّرة على اللامركزية، وهو أمر لن يكون متوافراً في حالة العملات الرقمية الخاصّة بالمصارف المركزية. اللامركزية في هذه الحالة تعني أن عملية إصدار العملة أو تسجيل المعاملات التي تحدث فيها لا تحصل في مكان واحد، بل هي تُسجّل من قبل أسرع جهاز («تعدين») يقوم بتسجيل المعاملة على الـ«بلوكتشاين» المتاحة في العلن. ففي حالة العملة الرقمية تقع مسؤولية تسجيل العمليات على عاتق المصرف المركزي فقط.

هذه الاختلافات تمسّ بالقواعد الأساسية التي تقوم عليها العملات المشفّرة. وهي بشكل عام تهدف إلى أن يتم التخلّي عن الطرف الوسيط، أي المصارف التجارية وحتى المصرف المركزي، في العمليات المالية. فإن كل الخصائص التي تقوم عليها العملات الرقمية التي تنوي أن تُصدرها المصارف المركزية تنسف هذا الهدف.

التلاعب بالعملات المشفّرة: ماسك نموذجاً؟

يوم الأربعاء الماضي شارك إيلون ماسك، مالك شركة «تيسلا»، وجاك دورسي، المدير التنفيذي لموقع تويتر، في لقاء افتراضي بينهما عن العملات المشفّرة. قال ماسك إن «تيسلا» ليست الوحيدة بين شركاته التي تملك الـ«بيتكوين»، بل هي تملك ما قيمته 1,5 مليار دولار من هذه العملة المشفّرة، بالإضافة إلى أن شركة Space-X المملوكة منه أيضاً تحتفظ بكميات من هذه العملة. كذلك قال إنه يملك شخصياً «بيتكوين» وعملات مشفّرة أخرى مثل «إثيريوم» و«دوجكوين». أدّى هذا التصريح إلى ارتفاع أسعار هذه العملات يوم الأربعاء الماضي، متأثّرة بشكل واضح ومباشر بكلامه. وهذه ليست المرة الأولى التي يتحدث فيها ماسك عن عملة معينة بهدف التأثير في سعرها. فعلها سابقاً مع «بيتكوين» مرتين، ومع «دوجكوين» أيضاً. هذا الأمر يبيّن إحدى أهم نقاط الضعف الخاصّة بالعملات المشفّرة. وهي أن لا قوانين وأنظمة تحكم سوق هذه العملات، وتمنع التلاعب أو حتى تحدّد ما قد يندرج تحت عنوان التلاعب. فقد قام شخص واحد، مرات عدّة، بالتأثير على سعر بعض العملات من خلال حديثه فقط، من دون أن يسأل حول قانونية هذا الموضوع، أو إذا كان يستغلّه بالفعل لتحصيل أرباح خاصّة.

قراءات

مقال

الإقطاع التكنولوجي يسيطر *

يانيس فاروفاكيس

هكذا تنتهي الرأسمالية: ليس بانفجار ثوري، بل بعملية مخاض تطوري. فكما أزاحت الرأسمالية النظام الإقطاعي خلسةً، حتى أصبحت معظم العلاقات الإنسانية قائمة على مبدأ السوق وانجرف النظام الإقطاعي وتحجّم، يحدث الأمر نفسه مع الرأسمالية اليوم، لكن من قبل صيغة اقتصادية جديدة: هي الإقطاع التكنولوجي.

في الواقع، يُعدّ هذا ادعاءً جسيماً يأتي في أعقاب توقعات عديدة سابقة لأوانها، من قبل اليسار بشكل خاص، تشير إلى زوال الرأسمالية. لكنّ هذا الادّعاء قد يكون صادقاً هذه المرّة.

فقد كانت القرائن التي تشير إلى هذا التوقّع مرئيّة منذ فترة من الوقت. إذ رأينا كيف كانت أسعار السندات والأسهم، التي ينبغي أن تتحرك في اتجاهين متعاكسين تماماً، ترتفع بشكل صاروخي في انسجام تام رغم أنها كانت تهبط بين الحين والآخر، لكنها ظلت ترتفع بشكل ثابت. كما أن كلفة رأس المال (العائد المطلوب مقابل امتلاك سند/أداة مالية) كان يجب أن تكون في حالة هبوط، بشكل لا يخلو من تقلّبات؛ لكنها بدلاً من ذلك، كانت في ارتفاع في مقابل حالة عدم اليقين التي أصابت العائدات المستقبلية.

لعلّ العلامة الأكثر وضوحاً على جديّة ما يجري، ظهرت في 12 آب 2020. في ذلك اليوم، علمنا أن الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 شهدت انخفاض الدخل الوطني في المملكة المتحدة بنسبة تتجاوز 20%، وهي كانت أعلى كثيراً من أسوأ التوقعات. وبعد بضع دقائق، قفزت بورصة لندن بأكثر من 2%. هذا الأمر لم يسبق لنا أن شهدنا مثيلاً له من قبل. لقد أصبحت الأسواق المالية منفصلة تماماً عن الاقتصاد الحقيقي.

لكن هل تعني هذه التطورات غير المسبوقة أننا لم نعد نعيش في ظل الرأسمالية؟ فقد شهدت الرأسمالية تحولات جوهرية من قبل. ألا ينبغي لنا أن نعدّ أنفسنا ببساطة لأحدث تجسداتها؟ كلا، لا أظن ذلك. إن ما نشهده الآن ليس مجرد تحور آخر للرأسمالية. إنه شيء أشد عمقاً وأكثر إثارة للقلق.

نعم، لقد مرّت الرأسمالية بتحولات شديدة، في مرتين على الأقل منذ أواخر القرن التاسع عشر. كان أول تحول رئيسي لها، من مظهرها التنافسي إلى احتكار القلّة، متزامناً مع الثورة الصناعية الثانية. عندها مهّدت الاكتشافات الكهرومغناطيسية لدخول الشركات الضخمة، التي تمتلك شبكات علاقات كبيرة، والمصارف الضخمة اللازمة لتمويلها، إلى السوق. وحلّ فورد، وإديسون، وكروب، مكان الخبّاز وصانع الجعة والجزار الذين اعتبرهم آدم سميث المحركين الرئيسيين للتاريخ. وفي نهاية المطاف، أفضت الدورة الصاخبة من الديون الضخمة والعائدات الضخمة، التي أعقبت ذلك، إلى انهيار عام 1929، و«الصفقة الجديدة»، ثم بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام بريتون وودز الذي نجح، بفضل كل القيود التي فرضها على التمويل، في توفير فترة نادرة من الاستقرار.

ثم أطلقت نهاية حقبة بريتون وودز في عام 1971 العنان لتحول الرأسمالية الثاني. فمع اضطلاع العجز التجاري الأميركي المتنامي بدور المزوّد العالمي للطلب الكلي - مستوعباً صافي صادرات ألمانيا، واليابان، ثم الصين لاحقاً - آزرت الولايات المتحدة طور العولمة الأكثر نشاطاً في الرأسمالية، مع تدفق الأرباح الألمانية واليابانية، ثم الصينية لاحقاً، عائدة بشكل مطّرد إلى مؤسسات وول ستريت.

لكن لكي يلعبوا دورهم، طالب موظفو وول ستريت بالتحرر من كل القيود التي فرضتها «الصفقة الجديدة» ومؤسسات بريتون وودز. ومع إزالة هذه القيود، تحورت رأسمالية احتكار القلّة لتصبح «الرأسمالية المُؤَمولة» (financialized capitalism). وتماماً كما حلّ فورد، وإديسون، وكروب محل الخباز وصانع الجعة والجزار الذين تحدث عنهم آدم سميث، أصبح أبطال الرأسمالية الجدد هم مصارف غولدمان ساكس، وجيه بي مورغان، وليمان برادرز.

وفيما تركت هذه التحولات الجذرية تداعيات هائلة (الكساد العظيم، والحرب العالمية الثانية، والركود العظيم، والركود الممتد بعد عام 2009)، فإنها لم تغير السمة الرئيسية للرأسمالية: نظام مدفوع بالأرباح الخاصة والريع المستخرج من سوق ما.

صحيح أن الانتقال من عصر سميث إلى رأسمالية احتكار القلّة أفضى إلى تعزيز الأرباح على نحو غير منضبط وسمح للتكتلات التجارية باستخدام قوتها السوقية الهائلة (أي تحرّرها الجديد من المنافسة) لانتزاع قدر ضخم من الريع من المستهلكين.

> **ما نشهده الآن ليس مجرّد تحوّر آخر للرأسمالية إنه شيء أشدّ عمقاً وأكثر إثارة للقلق**

وصحيح أن مؤسسات وول ستريت استخرجت الريع من المجتمع عن طريق السرقة في وضح النهار على شكل أعمال سوقية، لكنّ الأرباح الخاصة كانت تشكل الدافع الأساسي لكل من احتكار القلّة و«الرأسمالية المُؤَمولة». هذه الأرباح عزّزها الريع المستخرج من السوق التي تحتكرها، على سبيل المثال، شركات مثل جنرال إلكتريك، وكوكا كولا، وغولدمان ساكس.

ثم بعد عام 2008، تغيّر كل شيء. فمنذ أن اندمجت مصارف دول مجموعة السبع الكبرى في نيسان من عام 2009 لاستغلال قدرتها على طباعة النقود لإعادة تعويم الأسواق المالية العالمية، نشأ انقطاع عميق. فاليوم، ما يدعم الاقتصاد العالمي هو استمرار المصارف المركزية بخلق الأموال، وليس الأرباح الخاصّة. في الوقت ذاته، تحول استخراج القيمة بعيداً عن الأسواق الحقيقية، إنما إلى المنصات الرقمية، مثل فيسبوك وأمازون، التي لم تعد تعمل مثل شركات احتكار القِلة، بل مثل الإقطاعيات.

في الواقع، إن موازنات المصارف المركزية، وليس أرباحها، هي التي تدير النظام الاقتصادي، وهذا يفسر لنا ما حدث في 12 آب 2020. عندما سمع العاملون في القطاع المالي الأخبار الكئيبة، قالوا لأنفسهم: «عظيم! سوف يطبع بنك إنكلترا، المذعور، المزيد من الجنيهات ويوجهها إلينا. حان وقت شراء الأسهم!». في مختلف أنحاء الغرب، تطبع المصارف المركزية الأموال التي تقرضها المؤسسات المالية للشركات، والتي بدورها تستخدمها لإعادة شراء أسهمها (التي لم تعد أسعارها تعتمد على الأرباح). ومن ناحية أخرى، حلّت المنصّات الرقمية محل الأسواق باعتبارها موقعاً جديداً لاستخراج الثروة. هذا هو ما يعنيه تحميل الأشياء على موقع فيسبوك أو التنقل أثناء الارتباط بخرائط غوغل.

ليس الأمر، بالطبع، أن القطاعات الرأسمالية التقليدية اختفت. ففي أوائل القرن التاسع عشر، ظلت العديد من العلاقات الإقطاعية سالمة من دون تغيير، لكنّ العلاقات الرأسمالية بدأت تهيمن. واليوم، تظل العلاقات الرأسمالية سالمة، لكنّ العلاقات الإقطاعية التكنولوجية بدأت تتخطاها وتستبدّ بها.

إذا كنتُ محقّاً، فمن المحتم أن يكون كل برنامج تحفيزي «أكبر مما ينبغي أن يكون عليه» و«أصغر مما ينبغي أن يكون عليه» في الوقت نفسه. ولن تكون معدلات فائدة متسقة مع التشغيل الكامل للعمالة إذا لم يتم التعجيل بإفلاس الشركات على نحو متسلسل. وقد انتهت السياسة الطبقية، حيث تتنافس الأطراف التي تحابي رأس المال ضد الأطراف الأقرب إلى العمل.

لكن رغم أن الرأسمالية قد تنتهي بتشنّجات وآلام، فإن الانفجار قد يأتي قريباً. وإذا وجد أولئك الذين يتعرضون للاستغلال الإقطاعي التكنولوجي والتفاوت المذهل صوتاً جماعياً، فمن المحتم أن يكون هذا الصوت صاخباً وقوياً.

*نُشر هذا المقال على موقع projectsyndicate.org **في** 28 **حزيران** 2021

دراسة

النقابات العمالية حول العالم في ظلّ الجائحة

نشرت المجلة الدوليّة لبحوث العمل دراسة بعنوان «ديناميات عضوية النقابات العمالية في ظل كوفيد-19: هل يهمّ الحوار الاجتماعي؟» أعدّها أويدهي جورج أتينو، ديكسون أنينجو ونديدا، ومحمد موامدزينجو. تشير الدراسة التي تشمل العديد من البلدان، إلى أن الحوار الاجتماعي المستخدَم كوسيلة، أسهم في تعزيز عضوية النقابات العمالية أثناء الجائحة وزيادة عضويتها بنسبة 26% وجاءت إجابات النقابات على النحو الآتي:

- 83% اعتمدت الحوار الاجتماعي كاستجابة للجائحة، مع مشاركة نحو 89% في مشاورات ثلاثية.
- 100% أفادت بأن بلدانها اعتمدت الإغلاق التام وتدابير تقييدية لاحتواء الجائحة.
- 85% اتخذت عدة تدابير لبناء القدرات أثناء كوفيد-19.
- 76% شهدت تراجعاً في مصادر الدخل الأخرى.
- 75% قدّمت خدمات استشارية حول قضايا العمل لأعضائها استجابة للجائحة.
- 58% أفادت بأنها تلقّت الدعم من منظمة العمل الدولية أو وكالات دولية أخرى لمساعدتها على ما يقرب من الحدّ من الآثار السلبية للجائحة.
- 56% أفادت بأنها عانت بسبب عدم كفاية الموارد المالية في خضمّ كوفيد-19.
- 76% عقدت اجتماعات افتراضية أثناء الجائحة.
- 65% أشركت أعضاءها من خلال التعليم الافتراضي.

■ أثّر التغيير في رسوم العضوية تأثيراً سلبياً من الناحية الإحصائية (انخفاض بنسبة 1,3%) على عضوية النقابات العمالية.

■ يؤثّر تسجيل العضوية والتعيين عن طريق وسائط التواصل على نحو إيجابي على عضوية النقابات العمالية (احتمال زيادة 51% في حالة مشاركة النقابات العمالية في تسجيل العضوية أثناء كوفيد- 19).

■ بوجه عام، إن الإمكانية المحدودة لاستخدام الإنترنت، وعدم القدرة على تنظيم الأعضاء، وعدم القدرة على عقد اجتماعات، كلها عناصر تؤثر على نحو سلبي وإن كان ضئيلاً على العضوية.

■ تؤثر الخدمات الإضافية المقدّمة للأعضاء أثناء كوفيد-19، والخدمات الاستشارية والتعليم الافتراضي على نحو إيجابي وإن كان ضئيلاً على العضوية.

■ أما بالنسبة إلى دور النقابات العمالية، فالدراسة تشير إلى أنه ينبغي أن تشارك منظمات العمال في آليات قوية ومؤثرة وشاملة للحوار الاجتماعي عن طريق:

> **ينبغي أن تشارك منظمات العمال في آليات قوية ومؤثرة وشاملة للحوار الاجتماعي**

- دعم قدرات المؤسسات والعمليات المعنيّة بعلاقات العمل من أجل حوار اجتماعي فعّال.
- إشراك الحكومات في تحفيز اقتصاداتها عن طريق تسخير الإمكانات من أجل التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في اتجاه توفير فرص العمل اللائق.
- إشراك الحكومات وشركاء التنمية في دعم الأعمال والوظائف والمداخيل المستدامة عن طريق وضع سياسات الحماية الاجتماعية المستدامة وتوفير خدمات التشغيل التي يمكن أن تقاوم الصدمات.
- حماية العمال عن طريق وضع السياسات وتسخيرها في اتجاه تعزيز كلّ الحقوق الأساسية وحرية العمل، بالنسبة إلى الشباب والنساء والعمال ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين والعمالة غير المنظمة والعمال في الاقتصاد غير النظامي فضلاً عن أشكال أخرى جديدة وناشئة من العمل في مستقبل العمل.
- اتّباع سياسات في اتجاه حماية البيئة، وتغيّر المناخ والتحول العادل، بما في ذلك مشاركة النقابات العمالية في النظام المتعدد الأطراف.

86%
هي نسبة المصارف المركزية التي تبحث في احتمال إطلاق عملات رقمية خاصّة بها

60%
هي نسبة المصارف المركزية التي بدأت بتجربة التكنولوجيا الخاصّة بالعملات الرقمية

14%
هي نسبة المصارف التي بدأت مشاريع تجريبية لعملات مشفّرة

مقال

إيديولوجيا السيادة

الأمجد سلامة

في الآونة الأخيرة، أصبح تدخّل السفراء الغربيين في الشؤون السياسية اللبنانية مادة إخبارية يومية عادية. تصريحات بعض السفراء تدرّجت في علنية التدخل حتى وصلت إلى حدّ الوقاحة. ويرى الكثيرون أن سبب تدرّج التدخل الغربي في تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية يعود إلى تبعات مسار الانهيار التي تنعكس على الدولة اللبنانية، وما سبّبته هذه التبعات من انحسار للحصانة التي تتمتع بها الدولة أمام تدخلات الخارج.

لكن، لطالما كان التدخل الغربي في الشؤون اللبنانية حاضراً، وإن بتفاوت في الظهور بين العمل في خلفية المشهد أو من الغرف المغلقة، وصولاً إلى التحرّك في واجهة المشهد وتوجيه التعليمات صراحة. هذا النسق من العلاقات عمره من عمر الدخول الغربي (الفرنسي بالأخص) إلى أسواق السواحل السورية. ورغم قِدم هذا النسق من التدخل، إلا أنه لن يصبح أمراً طبيعياً أو مقبولاً أبداً. ففي عالم مثالي، ستكون تعريفات كتب تدريس العلوم السياسية والعلاقات الدولية هي الحاكمة في التوازنات والعلاقات بين الدول، حيث يمكن الفصل بين فضاءات داخلية بحتة وأخرى خارجية وحصر التداخل بينهما في مواضع محدّدة. لكننا لا نعيش في عالم مثالي. فالدولة في العالم الذي نعيش فيه هي أداة تقوم بوظيفة ضمن فضاءات رخوة وانسيابية متداخلة.

الدولة خارج المثال

يقول إيمانويل وولرشتاين إن «الدولة» هي مؤسّسة يتم تحديد وجودها من خلال علاقتها بـ«الدول» الأخرى. ولهذه المؤسسة مجموعة أوجه أو أبعاد يُراوح مستوى سيادتها فيها من العلامة الكاملة (أي السيادة المطلقة) إلى الصفر (أي فاقدة السيادة). هذه الأوجه هي: القضاء، التحكّم بتدفقات رأس المال والسلع والعمالة، قدرة السلطة المركزية على فرض تنفيذ القرارات على الجماعات الموجودة ضمن الحدود الجغرافية، والقدرة على فرض إرادتها في مناطق خارج الحدود. هذه الرؤية تندرج تحت فهم وولرشتاين لنظام مشترك بين الدول (inter-state system) ضمن منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد. فالدول تُنشئ مؤسسات تعكس احتياجات القوى الطبقية ضمن المنظومة، وليس في الفراغ، أي أنّ الإطار الأساسي للدول ومؤسساتها هو النظام المشترك بين الدول. وبهذا المعنى يتم تحديد أو تعريف الدولة من خلال علاقاتها بالدول الأخرى، حيث يشكّل هذا العامل الاختلاف الأساسي بين تعريف الدولة القديمة (كجهاز بيروقراطي يسيّر أمور الحكم المركزي) من جهة والدولة الحديثة من الجهة الأخرى.

يفرض هذا النظام المشترك بين الدول مجموعة من القيود التي تحدّ من قدرات وآليات «الدولة» على اتخاذ القرارات، حتى تلك التي تُصنّف الأقوى بين الدول. بالشكل، يروّج هذا النظام لإيديولوجية المساواة في السيادة، ولكنّ الدول في الواقع ليست ذات سيادة حقيقية دائماً ولا سياداتها متساوية، إن وُجدت. ويظهر الأمر جلياً من خلال العلاقة بين الدول - القوية مع تلك الضعيفة وحتى القوية مع القوية - حيث تفرض الدول بعضُها على بعض قيوداً على أنماط السلوك السياسي، وبالتالي العسكري، وأيضاً تفرض قيوداً على قدراتها للتأثير على قانون القيمة كمحرك رئيسي للرأسمالية. وفي الحقيقة هذا النظام المشترك بين الدول ليس فوضوياً، بل تحكمه قواعد وقوانين، وحين تكسرها دولة ما، يفرض النظام عواقب كآليات لفرض تغيير السلوك السياسي للدولة المخالفة.

وإن أردنا أن نلخص تصوّر وولرشتاين للنظام المشترك بين الدول، فإن البنية الفوقية السياسية لهذا النظام هي مجموعة «الدول ذات السيادة» التي تحدّدها وتقيّدها عضويتها في النظام. والنظام محكوم بـ«توازن القوى»، وهو آلية مصمّمة لضمان عدم قدرة دولة واحدة على الإطلاق على تحويل هذا النظام إلى إمبراطورية عالمية واحدة تتطابق حدودها مع حدود التقسيم المحوري للعمل. هذا ما يميز منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد عن المنظومات العالمية التاريخية الأخرى. فقد باءت بالفشل، إلى الآن، كل المحاولات عبر تاريخ المنظومة لتحويل النظام المشترك بين الدول إلى إمبراطورية عالمية. وكلّ ما استطاعت بعض الدول القيام به هو تحقيق «الهيمنة» في النظام ضمن سعيها الفاشل لتحويله إلى إمبراطورية. حصل هذا الأمر في ثلاث محاولات تاريخية: فترة هيمنة المقاطعات المتحدة (هولندا) في القرن السادس عشر، وفترة هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر، وفترة هيمنة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

غياب التوازن

الهيمنة في النظام المشترك بين الدول هي الحالة التي يكون فيها التنافس المستمر بين «القوى العظمى» غير متوازن، إلى درجة أن إحدى هذه القوى تحتل الصدارة بين نظرائها. بمعنى آخر، يمكن لقوّة واحدة أن تفرض قواعدها ورغباتها إلى حدّ كبير - ولو من خلال حق النقض - في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية وحتى الثقافية. مصدر هذه السلطة هو قدرة الشركات المقيمة في تلك «القوة العظمى» على العمل بكفاءة أكبر في جميع المجالات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة، وهي الإنتاج الصناعي-الزراعي، والتجارة والتمويل، بحسب وولرشتاين. ومع ذلك يشدّد وولرشتاين على أنّ قدرة القوة الهيمنة ليست قدرة قاهرة، بمعنى أن القوة الهيمنة قادرة على أن تفعل ما تشاء، فالنظام المشترك بين الدول لا يسمح بوجود قدرة قاهرة. فالهيمنة ليست حالة ثابتة صلبة ذات معايير مقياسية محددة، بل هي أشبه بحالة رخوة انسيابية تصف علاقات التنافس بين القوى العظمى بعضها مع بعض.

يشرح وولرشتاين أنه مع مضي الوقت وترسّخ النظام التشاركي ما بين الدول، أصبحت الدول المركزية في المنظومة أقوى نتيجة لجهود مؤسسات الدولة لدعم الامتيازات الاحتكارية للمجموعات التابعة لها سواء في أسواقها أو في الأسواق الخارجية. في المقابل، اتخذت الدول الهامشية أحد طريقين: إمّا أنها أصبحت أقوى، أو أنّها أصبحت أضعف. هنا يشرح سمير أمين تطور الدول الهامشية ضمن منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد. هو يعطي دوراً أساسياً للديناميات الداخلية في كل دولة من دول الهامش، ولا سيما تلك التي كانت تحت الاستعمار. طريقة التحرر من الاستعمار، والمسارات التي اتبعتها القوى المحرّرة ساهمت في تحديد قفزات الإنتاج الضرورية في المجالات الاقتصادية الثلاثة (الإنتاج الصناعي-الزراعي، التجارة والتمويل)، بالأخص في مجال الإنتاج الصناعي-الزراعي، وهو الأساس. فإما بقيت هذه الدول على نمط الإنتاج السابق وأصبحت أكثر ضعفاً من قبل، أو أنّها دخلت في نمط إنتاج صناعي فأصبحت أكثر قوّة. ولكن بمعزل عن القوّة التي بلغتها هذه الدول، فهي ستبقى أضعف من أن تعرقل التدفقات الاقتصادية إلى الاقتصاد العالمي، ولكنها من القوة بما يكفي لتسهيل نفس هذه التدفقات، بحسب وولرشتاين. وبإمكان هذه الدول إذا أعادت تكوين عمليات الإنتاج في داخلها بشكل كلّي أن تنتقل من مصاف الدول الهامشية إلى مصاف الدول شبه الهامشية. وهذه الأخيرة ليست بقوّة الدول المركزية في المنظومة، ولكن لطالما شكّلت محاولات صعودها، واحتفاظها بجزء أكبر من فائض القيمة الذي تنتجه، نقاط توتر داخل النظام المشترك بين الدول.

تآكل الهيمنة

إذا أردنا تبنّي نسخة العالم المثالي، فلا داعيَ للغوص في أنماط الإنتاج وتطورها وتأثيرهما على موقع الدولة في نظام مشترك بين الدول شديد التعقيد والحساسية. تكفي عدة العمل السياسي أن نعيد لازمة السيادة والاستقلال، واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة فيينا، ببساطة يكفي أن نلتزم بإيديولوجيا السيادة التي يقدّمها النظام. أمّا إذا أردنا أن نبادر المشهد بواقعية أكبر، فلا بد من ربط موقع لبنان- الدولة بهذه المشهدية المعقّدة. ولا بد أن نطرح الأسئلة الكبرى عن مسار تطور الإنتاج في لبنان، منذ أن كان مستعمرة فرنسية إلى اليوم. ولا بد أيضاً، أن نمحّص في الديناميات الداخلية التي ساهمت في صياغة المشهد في كل مفصل أساسيّ.

> بالنسبة إلى الولايات المتحدة، المطلوب اليوم من لبنان- الدولة، إشهار رفضه للتعاون مع الصين، أو أيّ دولة مرتبطة بالصين ابتداءً ولو على حساب مصلحته ومصلحة تطوير أنماط الإنتاج فيه

لبنان دولة هامشيّة، لم تطوّر النخبة الحاكمة- التي استحصلت على الاستقلال عام 1943- نمط الإنتاج فيها. فكما يفصّل أمين، إن الأساس في تطور الدول الهامشية هو تطوير نمط الإنتاج الزراعي-الصناعيّ ورفعه إلى مصاف النمط الصناعيّ، وهذا ما لم يحصل في لبنان. بل إن ما حصل هو تطوير شكلي للتجارة والتمويل بشكل يعتمد أساساً على تدفقات رأس المال الغربي إلى الأسواق اللبنانية. لذا، بقيت الدولة ضعيفة أمام الخارج- بالمعنى الانسيابي للسيادة كما يحدده وولرشتاين- وأصبحت قوية بما يكفي لتسهيل التدفقات من السوق اللبنانية وإليها.

هنا يطرح السؤال الأساسي نفسه مجدداً: لماذا انقطعت تدفقات رأس المال الغربي عن لبنان؟

الإجابة تنقسم إلى مستويين:

- المستوى الأول: لبنان دولة هامشية، وكما سبق أن شرحنا، أنه ذو سيادة ضعيفة أمام القوى المهيمنة (وهي الولايات المتحدة اليوم)، وهو يخضع بشكل كامل لرغبات النظام المشترك بين الدول- ويحب اللبنانيون تسمية هذه السمة بالخضوع لرغبات المجتمع الدولي.

- المستوى الثاني: ثنائية الصين-غرب آسيا. يشير جيوفاني أرّيغي إلى العلاقة الإشكالية بين الولايات المتحدة والصين، وتنبّه الأولى لخطورة صعود الثانية، منذ نهاية عهد الرئيس بيل كلينتون. وفي ظل تآكل الهيمنة الأميركية، أثر الهزيمة في فيتنام، أصبح أحد هواجس الولايات المتحدة تعزيز صورة قوتها العسكرية، ولكن من دون تكبّد خسائر كبيرة في الأرواح، ومن دون زيادة عجز الحساب الجاري. وحين اتخذت إدارة الرئيس جورج بوش الابن قرار المضي إلى الحرب في غرب آسيا (أفغانستان والعراق)، أرادت انتصارات سريعة وخاطفة، ذات كلفة قليلة تموّلها عائدات النفط العراقي (في ما يشبه نموذج استنزاف بريطانيا للهند في حروبها، سواء في التمويل أو التجنيد)، والأهم تعكس رؤية أميركا لامتداد هيمنتها إلى القرن الواحد والعشرين. لكن ما جرى فعلياً هو أن احتلال العراق وأفغانستان عرّض مصداقية القوة العسكرية الأميركية للخطر، وقوّض مركزية الولايات المتحدة وعملتها في منظومة الاقتصاد العالمي الموحّد، وعزّز صعود الصين. فالنفط العراقي لم يكن كافياً لتمويل الحربين. ففي أفغانستان وفي العراق تحوّلت الحرب الخاطفة إلى حرب لانهائية، تتطلّب تمويلاً أكبر مما وفّره النفط العراقي. فكان أن موّل رأس المال الخارجي هاتين الحربين، وكان لرأس المال الصيني نصيب كبير من هذا الاستثمار في الديون السيادية الأميركية. وفي ظل اتساع عجز الحساب الجاري، وازدياد الإدمان الأميركي على السلع الصينية- أو المصنّعة في الصين لحساب شركات أميركية - رخيصة، أصبحت الصين مصدر التهديد الأول لهيمنة الولايات المتحدة، في شرق آسيا على الأقل (كتاب أرّيغي، نُشر عام 2007).

واليوم لم تعد خافيةً على أحد رغبة الولايات المتحدة في الخروج من غرب آسيا، وحروبه اللانهائية، ولكنّ الخروج بشروطها وبما يحفظ صورة الهيمنة من المزيد من التآكل. فلا يمكن لهذه الصورة أن تتحمل تكراراً تجربة فيتنام، بالأخص في دول كانت خاضعة للهيمنة الأميركية ضمن الترتيب القديم لغرب آسيا. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، المطلوب اليوم، من لبنان- الدولة، إشهار رفضه للتعاون مع الصين، أو أي دولة مرتبطة بالصين، ابتداءً ولو على حساب مصلحته ومصلحة تطوير أنماط الإنتاج فيه. وقبل أن تعلن الدولة اللبنانية انضواءها بشكل كامل وقاطع في الصف الأميركي المعاد ترتيبه في المنطقة (من ضمنه إسرائيل طبعاً)، لن تعود تدفقات رأس المال الغربي إلى أسواقه. ضمن هذا الإطار، الشأن اللبناني شأن أميركي داخلي، ولا يملك اللبنانيون ترفَ أن ينظروا إلى التطورات المحيطة بهم كشؤون خارجية معزولة عنهم.

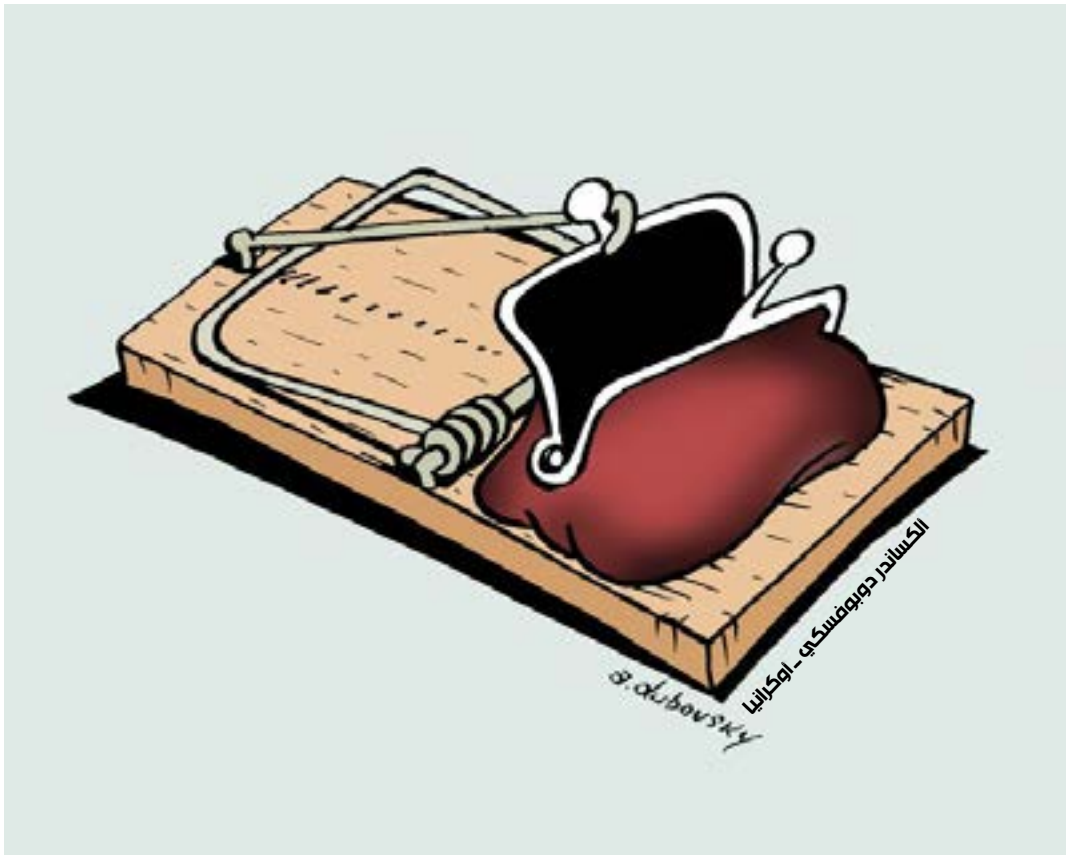

المصادر:

* «**سياسة الاقتصاد العالمي**»، **إيمانويل وولرشتاين**
* «**ما بعد الهيمنة الأميركية**»، **سمير أمين**
*«**آدم سميث في بيجينغ**»، **جيوفاني أرّيغي**